

ماژر نی

شورای ملی

1381 ج

کتاب ( صحیح ) اهدائی  
به کتابخانه مجاس شورای ملی

کتاب

مؤلف

211

4156

شماره ثبت کتاب

$$\frac{511r}{529a}$$

120

خطی اہدائی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

FLY



بازرسی شد  
۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتاب شرح طبع الاقرار

مؤلف (.....) اهدائی  
جلد (.....) از کتب (.....) خطی  
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۴۱۱۲  
۴۱۱۳  
۴۱۱۴  
۴۱۱۵  
۴۱۱۶  
۴۱۱۷  
۴۱۱۸  
۴۱۱۹  
۴۱۲۰

کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
۱۳۰۲  
۱۳۰۳  
۱۳۰۴  
۱۳۰۵  
۱۳۰۶  
۱۳۰۷  
۱۳۰۸  
۱۳۰۹  
۱۳۱۰  
۱۳۱۱  
۱۳۱۲  
۱۳۱۳  
۱۳۱۴  
۱۳۱۵  
۱۳۱۶  
۱۳۱۷  
۱۳۱۸  
۱۳۱۹  
۱۳۲۰

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
۴۱۷

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۵



مازنی

کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب جرح طبع الاول

مستوفى

جلد ( ۴۱۷ ) ( ۱۵۱۵۱ )

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره پنجم کتاب

১১১২  
~~১০৭৯~~

12 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1

*Lycopodium obscurum*

خطی اهدائی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

Fly



٢١٧



علاء الدين

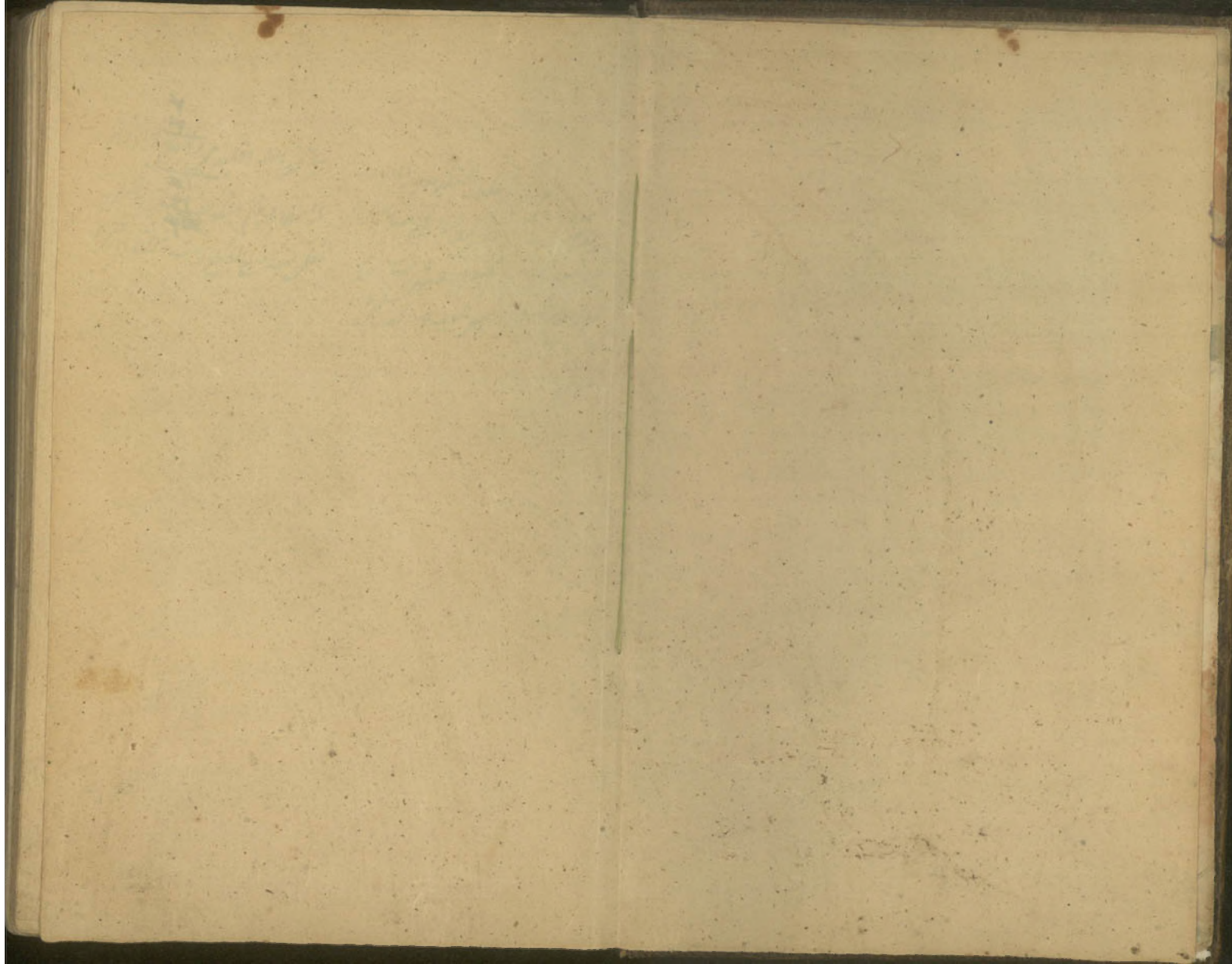




سید القاری

محمد قاسم علی  
سید







۶۴  
 ۱۹  
 ۱۶  
 ۱۶  
 ۱۶

عدد را در  
 نفی و ضرب  
 این معجزه  
 دارد و غیره  
 این معجزه  
 مستطیع

مکتب انچه عدد را اولاد  
 تقیض و ضرب کنیم بعد حاصل را  
 همیشه در نفس ضرب کنیم  
 بر مکتب و این معجزه

بیان نموده است اقلیدس در شکل و از دهم  
 از مکتب که هفتم این معجزه مکتب مکتب  
 مکتب نموده ضلع اضلاع است مثلثات با تکرار



قطار ض      ذراع      شعرات ذراع

عمر المتقدین	عمر المتقدین	عمر المتقدین
۲۵۴۵	۳۲	۱۹۲
عمر المحدثین	عمر المحدثین	عمر المحدثین
۲۱۶۴	۲۲	۱۴۴

بر وقت ثبوت ذراع را از جنس بیخ مخوم نامشوب و منسوب الیه از صبر هم باشد  
 زیرا که منسوب بیخ عرض ثوره من باشد بر بر من متقدین ۱۳۴۴ بیخ عرض  
 ثوره میوه و بر بر من محدثین ۱۰۰۸ بیخ عرض ثوره میوه بر لبته ارتفاع  
 اعظم جبل قطار ض و لبته بیخ عرض ثوره را به ذراع بکند خود تصور میکنم

افزون  
 ارتفاع  
 جبل

بنا بر اینکه قطر ذراع را بر بر من متقدین	بنا بر اینکه قطر ذراع را بر بر من متقدین	بنا بر اینکه قطر ذراع را بر بر من متقدین	بنا بر اینکه قطر ذراع را بر بر من متقدین
لبته ۲۵۴۵	لبته ۲۱۶۴	لبته ۱۰۰۸	لبته ۱۳۴۴
خواهد شد	خواهد شد	خواهد شد	خواهد شد

شرح مطلب











[illegible]

في الحاجة الى المتفق العلم انهم ان كان اذراكنا ساجدا واما تضادان  
كان في اوتيان من

الا ان الاركان سبب معرفة الفنون نظيره بما للفقير النفعية حقائق الاشياء ظهورها  
 بين من لم يحسن بالذوق والادب من الكتابات نظيره تلك السباير اسرارها كما ان  
 المطابع نظاير الكواكب والذرات رتبة على طرف من الدنق مقصور بغير الحكمة  
 مقصوره بالذات فكان ذلك من جهة طرف من رتبته اخرى وتم الطرف الثاني  
 اربعة اقسام لان الحكمة علم بحث عن احوال الوجودات على ما هي على نفس  
 بقدر الطاقة البشرية والوجودات اقسام اقسامها من جهة كونها في احوال  
 الوجودات اقسام احوال الخلق باحدة من الالقاء اقسام احوال الخلق من القس  
 متساوية بين اللذين فان كان علم احوال الخلق فمعرفة العلوم والعلماء ولكن  
 احوال الحقيقة كمالها فمعرفة كمالها لا بد من العلم فمعرفة كمالها لا بد من العلم  
 والاهل وقدم الطرف الاول من الدنق انه لا يتحدد العلوم بالحكمة والذات  
 ما يطرح ولما كان كمالها كماله لذلك لم يزل هو ما يطلب به وما يطلب العلم  
 بحث فصار له اقسام اقسامها من جهة قسم اقسامها اقسامها اقسامها  
 اقسامها من جهة العلم وما هي اقسامها اقسامها اقسامها اقسامها  
 ووت القسم الاخر من اقسامها من اقسامها اقسامها اقسامها اقسامها  
 ما يكون والذات وضع الذات الاخرى كالمعدلات في علمها ما هو علمها  
 وكان الالزام لغيرها في قسم اقسامها اقسامها اقسامها اقسامها  
 مساوية لغيرها في قسم اقسامها اقسامها اقسامها اقسامها  
 القسم الثاني من العلوم انما هو علمها اقسامها اقسامها اقسامها  
 وعلمها العلوم الاخرى لغيرها اقسامها اقسامها اقسامها اقسامها

1894

[illegible]

فقدت

24















ان ضروري و انظر بر ضرورتها و اما ضرورتها مع سبب كنه و تعريف نظر  
 لتوضيحها عليه فالعلم بالضرورية او الطر و الضرورية بالاحتياج في حصوله  
 لا نظر لتصور الوجود و الشر و التعبد في ان العلم اعظم من الخ و انظر  
 بالاحتياج في حصوله لا نظر لتصور حقيقة الوجود و الهالك في تصديق كنه و العلم  
 لا تغير النقص و تعريف فاسد ان اما النقص فلا يكون مورد العلم و علم كنه  
 اما ضروري و انظر فان كان ضروريا لا شيء في نظر و بالعكس فلا يكون مورد  
 التعبد فلا التعبد في كنه التعبد في علم العلم بالضرورية و التعبد في كنه  
 كنه و اما التعريف فلا بد ان التعبد في الضرورية و التعبد في كنه التعبد في  
 لا يكون تعبد في كنه ان كان من كتب كنه في فهم التعبد في كنه و اما  
 لا يكون تعريف الضرورية و اما تعبد في نظر و اما تعبد في كنه و اما  
 اما التعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه  
 العلم و مورد التعبد في علم الضرورية و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه  
 و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه  
 في تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه  
 التعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه  
 اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه و اما تعبد في كنه  
 الدور كانه لا ريب في ان يكون ذلك و اما ذلك و اما ذلك و اما ذلك  
 و اما كونه ذلك و اما كونه ذلك و اما كونه ذلك و اما كونه ذلك  
 في كتب كنه و اما كنه و اما كنه و اما كنه و اما كنه و اما كنه

[illegible]































[illegible]

ای مطافه تمام مهر و شامه کاج  
فی صحت الفصل ۱۲

عنوا بها معنوهما بلزم له لا يكون المنطق باحتمال الاعتراض الفاسد لهما  
لان الخمولات متساوية لا يلحقها حجبها بما بالادراك فخصر فان الاعمال  
الى الحس والوجدان يعرض للمعلوم الصوري الامر حيث انه في الاتصال  
الى الحس المعرفه لا للحقيقه الا لانه قد وكذا الاعتكاس الى السالبيه الضرورة  
لا يعرض للمعلوم المقدير الالامه بالصورة ورواها المطالب الاربعه المطمئن  
الامر حيث انه مرت على هذا الشكل الاول الى عند ذلك لم يكن قد نزل هذا  
السؤال على المعقولات الثانيه فان الحق على احوالها من حيث تنطق على  
المعقولات الاولى وكان القانون المذكور موعودا بالمطويع فكذلك القيد  
ولا تغفل عن النكته **باب** في الحوسب الى التصور يتم ولا يشارها الى التصديق  
مجموعه الاول مقدم وضع المقدم التصور على الحدوث طبع العلم الاول بان  
الحكم والتحكم به وعلته ان لم تصور لا يوجد ما امسح الحكم ولا يعرض الحكم على الشر  
تصوره كحقيقه وقد يحكم على جسم موصى بانه شفا فخر معان مع الحمل كحقيقه  
**باب** قد تبين ان المنطق اما نظري في الموصل الى التصور وسيمولاش رها  
لشرحه مستأثرا اما نظري في الموصل الى التصديق وسيمولاش فليتم بحكم بها  
مجموعه اذا غلبه والنظر في الحوسب الى التصور اما في مقدمه وهو باب الصانع  
والمفروض وهو باب الصوفيات وكذلك النظر في الحدوث الى الحدوث اما في مقدمه  
وهو باب باري ارضيافاس واما في نفسه باعتبار الصور وهو باب العكاس  
او باعتبار الحاده وهو باب باب الصناعات الخمر لانه ان وقع فلانها خطأ  
او نقصا فلان البرهان والاعتقاد غير مضمون الاعتراض او التسليم فهو كذا والا فلو  
واما الشرع ولا يقع تصديقا ولكن لا فادته التخصيص الى ربح التصديق



من حيث انه يورثه العرف فيضا وبطاعته في الموصلة الى التقدير وبما تقدم  
باب الاطلاق فتخص الاوراشعة بعد منها مقصورة بالذات وواحدة مقصورة  
بالعرض ثم لا بد من النظر في هذا الباب وان ايهما تقدم وابهما يورثه بقولنا  
الموصلة الى الصور حتى العدم كجبه الوضع لان الموصلة الى الصور الصورات  
والموصلة الى الصور الصورات والصور قد تم على التقدير وطبعها  
تقدم وضعها السابق الوضع الطبع ولما توقف ما ان يعدم الصور كطبع  
على مقدمه وان احداهما ان التصديق موقوف على الصور وانها ان الصور  
ليس علم لان العدم الطبع وان يكون المعدم كجبه الارتفاع فلا  
يكون علم له وكان ما ان المعدم لم يكن علمه ان المصنف في العلم  
الاولى بها انما ان الصور لا تحقق الا بعد تصور الحكم علم به وان الحكم لا يظن  
كان احد هذه الامور محموله لا متنع الحكم بالارتباط وكلما اسع الحكم بالارتباط  
امتنع تصور الصور لان الحكم اما جزؤه او نفسه مع انه كما كان احد هذه الامور  
محموله لا امتنع تصور الصور مع ان كل تصور الى قولنا كل تصور الصور فلا  
ان يتحقق تصور واحد من الامور المنفصلة فليس ثلث الصور ليس متوقف على تصور  
الحكم بل على علمه اوجب عن ان الحكم فاعلم ان العلم الاحصاء به وقد عرف  
الحكم ان كل فعل احصاء لا يوجد الا بعد تصور ولا يلزم من ان يكون اجزاء  
الصورة في اية حال الادعاء كما ان كل شرط على صرح به الكافي في تصور  
والحق في جواب ان الحكم فاعلم ان العلم مقول بالاشارة في ان العلم نفسه  
الا كما لو اشرا على ان شرطه لا يوجد الا بعد تصور ولا يلزم من ان يكون اجزاء  
على ان العلم نفسه لا يتوقف على العلم نفسه بل على العلم نفسه في العلم نفسه  
الاشارة

بما تقدم من ان العلم لا يتوقف على العلم نفسه بل على العلم نفسه في العلم نفسه

سبحان الله

تصور الحكم على وجهه وان الحكم كجبهتها بل كجبهتها تصور انما يورثه ما تقدم على  
معنى ان شرط العلم كجبهتها بل كجبهتها تصور انما يورثه ما تقدم على  
بانه ان ان او غير او حمار او غيره واعلم ان العلم بالوجه وبما العلم  
بالشيء من وجهه فاعلم ان العلم بالوجه لا يورثه العلم بالشيء من وجهه  
ان الشيء من وجهه العلم لكن لا يحصل الا بالوجه العلم بالشيء من وجهه  
كما اذا اراد ان لا يتصور من وجهه تصور انما يورثه ما تقدم على  
بحسب ما تقدم اليك الى ان يحصل في عقلك كالجسم في العلم بالوجه  
هو العلم بالشيء من وجهه العلم بالوجه علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
لما علم عدم وجهه عقولنا الهما وكن من الاحتمال فاعلم ان العلم  
على ان العلم بالشيء من وجهه العلم بالوجه علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
هذه ان الحكم علم علمه ان كان محموله لا مطلقا ما حصله كذا وان  
كان معلوما وكل معلوم من وجهه العلم علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
متنع من وجهه العلم بالشيء من وجهه العلم بالوجه علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
وهو من وجهه العلم بالشيء من وجهه العلم بالوجه علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
انما يقال ان العلم بالشيء من وجهه العلم بالوجه علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
كجبهتها بل كجبهتها تصور انما يورثه ما تقدم على  
معلوم باعصارا بالضرورة معك كجبهتها بل كجبهتها تصور انما يورثه ما تقدم على  
لا يكون محموله العلم بالشيء من وجهه العلم بالوجه علم على وجهه العلم بالشيء من وجهه  
كجبهتها بل كجبهتها تصور انما يورثه ما تقدم على

بما تقدم من ان العلم لا يتوقف على العلم نفسه بل على العلم نفسه في العلم نفسه

بما تقدم من ان العلم لا يتوقف على العلم نفسه بل على العلم نفسه في العلم نفسه



ما كان يلزم كذب التائب اذا اذ كان الحاكم عليه محذور المطلقا فليس كذلك  
على المحذور مطلقا مع عدمه وقوله لنا بعض المحجوز مطلقا لا يمنع الحكم عليه قد  
كان كل محجوز مطلقا يمنع الحكم عليه غير محلف واما اذا كان معلوما باعتراف  
حلا سلطان مع كل معلوم باعترافه يصح الحكم عليه فاما ما استدلوا بالحكم  
في هذه القضية بجمع الحكم عليه وقد كان يمنع الحكم عليه في الموضع خلاف وانما  
قوله الثاني الاول انما قصر وكذب في ان في كذب بعضه على لان اللازم  
مما استدلوا به ان بعض المحجوز مطلقا لا يمنع الحكم عليه وهو ما افقوا في الثاني  
الطريق مخالف في ذلك فافقوا في الاول واللازم مما الثاني ان الحاكم عليه في  
هذه القضية بجمع الحكم عليه وهو مخالف الثاني في الموضوع والمحجوز فلا يمنع  
حكم مسلم كذبه لان الحاكم عليه في هذه القضية هو المحجوز مطلقا فيجب  
ان يحكم عليه بجمع الحكم وافتناعه ما ولم يصح على ايراد القصر في الاول  
لان المطلوب ليس البيان ان الحاكم عليه في الثاني بعد ان ينسب على التا قصر صرح  
فيكون المطلوب بجمع الحكم على المحجوز وهو ما افقوا في هذه القضية اي ان  
في الشريعة ان اخذت فاحصا منقادا في الشريعة قد لا يفتقر الى الوجوب اليه  
قلنا لانهم اجماعا على كسر النفس والاعضاء والعسكر لو صدر عن من يدر على وجود  
خارجوه مجموع لان ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو لم يكن كذلك او مجموعا في هذا  
بعبارة امر المذكور في بيان عدم انعكاس الوجوب انما وجب الى المحجوز على  
ما استدل على تفصيله في مقال جليل العلم مصطفى البزوصي والشبهة لا يسلم  
العلم بالوجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجبه وان العلم بالشيء في وجبه  
فكلام على السند وان اخذت محققا في الشريعة مسلم وكذا مسلم على مجموع

الحمد لله

٢٤

الحكموم عليه حسم اذا لم يكون محمولاً مطلقاً اما معلوما باعتبارها حكماً حكماً  
لازم معلوما باعتبارها منجوعاً مختلفاً فان الحكم باعتماداً معلوما باعتبار  
الاعتناء بالحكم على وجهه لم يكن محمولاً مطلقاً هذا ان اعتباراً في موضوعه ان  
اعتناء السامع كان كافياً في اعتبار الحكم لا في اعتبار الموضوع فاعتناء السامع بالحكم عليه  
واعتناء السامع بالحكم من غير ان يقال في الموضوع كذا لم يكن محمولاً باعتبار السامع  
الحكم عليه لم يثبت منع الملازمة بين الاعتناء بالحكم وبين اعتبار الحكم عليه  
والاعتناء بالنقل المحكوم عليه في المثال ان كان معلوما باعتبارها زائفة  
خارجية والاعتناء على الشيء الثاني لا في موضوعه عرفت ان الاعتناء  
وقد يجاب عن التهمة بوجوه اخرى اولها ان كل ما يحكم عليه حكمه ان  
يكون معلوما باعتبارها معلوماً محمولاً عليه بل في حكم الاعتناء على موضوعه  
منجوعاً حكم عليه واما محمولاً مطلقاً فيمنع اعتناء السامع بالاعتناء على الشيء  
الاول فلا يلزم من الاعتناء بموضوع الحكم عليه وهذا الاعتناء  
كله محمولاً مطلقاً منجوعاً حكم عليه واما محمولاً مطلقاً لان الاعتناء على الشيء  
والاعتناء على الشيء الثاني فان الاعتناء في ان الحكم عليه من غير الاعتناء يصح  
الحكم عليه حينئذ معلوماً باعتبارها وهو لا ينافي ما ذكرنا من الاعتناء في اعتبارها ان  
المحمول مطلقاً في موضوعه لا في موضوعه بل في موضوعه بل ان الاعتناء  
او معلوماً فلا اعتبار ان الاعتناء في موضوعه بل في موضوعه بل في موضوعه  
فلا اعتبار ان الاعتناء يكون معلوماً لان الاعتناء في موضوعه بل في موضوعه بل في موضوعه  
الوصف كما ان الاعتناء في موضوعه بل في موضوعه بل في موضوعه بل في موضوعه  
في الموضوعية يكون معلوماً باعتبارها وهو لا ينافي ما ذكرنا من الاعتناء في اعتبارها ان  
المحمول مطلقاً في موضوعه لا في موضوعه بل في موضوعه بل في موضوعه بل في موضوعه

فانما هذا الكتاب هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي

منع كذب المسلم  
في رايه  
ان التوجه الى خلاف على السليم  
انما هو في حق من لا يملك العقل والدين  
انما هو في حق من لا يملك العقل والدين  
انما هو في حق من لا يملك العقل والدين

[illegible]

منه في ان يكون  
انما يكون معلوما  
فيكون معلوما  
فيكون معلوما



لا يثبت الحكم باعتبار الحكم باعتباره  
 في الحكم عليه في قولنا الجواهر مطلقا  
 باعتبار الاول وحده متعلق الحكم  
 باعتبار الثاني فالقول  
 فيها محذور مطلقا فان قلت في جهة  
 لان الحكم ليس الا باعتبار الحكم  
 فقولنا الجواهر مطلقا محذور  
 بل من جهة اخرى فلا يفتقر  
 مطلقا ما يتحقق به الحكم عليه  
 البارى من جهة اجتماع  
 على الجواهر مطلقا مع  
 قلنا الحكم قد يتحقق  
 وزيد ابنه كانت فان  
 زيد بان ابنه كانت  
 الصدوق لكن التلازم  
 بل لا تعاريا في اللفظ  
 مفهوم وكل مفهوم  
 لكن السبب غير صادق  
 جميع الاجابة كما يقال  
 الصدوق قلنا في  
 فلا شفاء المشرط

ان في قرآننا لآيات لعلهم يرجعون  
انهم عليه ولا يفترون  
لا يسمع انهم عليه

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, showing dense, flowing characters.

7-10-11

[illegible]

ان الانسان قوة عاقله تطبع فيها صور الاشياء منطوقها هو ان كل ما في  
القدر العاقل وقوة النفس بها حركة لا مجردات بل  
فهي موجودة وتنفذ في الخارج ووجوده في العقل لما كان الانسان على بناء الطبع لا  
<sup>منه</sup>  
يكن يقينه الا بشارة من ابناء ونوعية واعلامهم ما في خفيه من المقاصد المصالح  
ولم يكن ما يتوصل به الى ذلك اخف من ان يكون فعله ولم يكن اخف لم يكون  
صوتا لعدم ثباته واذا دعا قاده الالهام الاتي الى استعمال الصوت تطلع  
الحروف باللات فتعده له ليدل عليه على عنده علم الحركات بحسب مكانتها  
على وجه مختلف واتخاذ شي وان الاشباع بهذا الطريق مختص بالمحضرين  
وقد سح حاجة اخرى الى اطلاع الغائبين والموجودين في الازمنة الآتية  
على الامور المعلوم لتنفذ بها وليتضم اليها بعض ضمايرهم فكل المصلحة  
والحكم اذا اكثر العلم والصناعة انما كانت قبلا حتى لا يجزم او يترك

أما في هذا الموضع فوضعت اسمها الكنية تداية لاجل الله العلي العظيم  
تفصّل في هذا الموضع عن التسمّي لكن من حيث هو كذا اقتراعه عن اللفظ المتعارف  
ويؤيد في الله التسمّي القوي إذا فهم من ذلك أنها قد تسمّى بوجه دونه

[illegible][illegible]

فمنهم من كان له من العلم والبر والدين ما لم يكن له من المال والجاه



الانها وسطت الالفاظ بينها وبين ما في النفس ان امكنه الله تعالى على ما توسط  
 الالفاظ كما لو جعل للبحر بحر من بحر البحر كذا في كذا بحر كذا كذا كذا كذا  
 منتهى ما كان يحفظ الدلائل على ما في النفس الالفاظ ويحفظها نفوسنا وهذا كاشفة عظيمة  
 فقصده الى الخروف ووضع لها الشكل وكتب ترك الخروف ليدل على الالفاظ فقامت  
 الكتابية رتبة على العبارة وهر على الصور الذهنية وهي على الامور التي رجع كذا كذا  
 لا الدلائل والاولى  
 على ما في الخارج دلائل طبيعة لا تحفظ الالفاظ كذا في الدلائل السابقة فانها لا  
 كانت بحسب التوافق والوضع مختلفان بحسب اختلاف الالفاظ في دلائل العبارة كذا  
 يختلف دون الدلائل واما في دلائل الكتابية فكانا مختلفان فيكون بين الكتابية والعبارة  
 وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية لان علاقة العبارة بالصور الذهنية  
 ومنه مادة القوم ان يسوي معناه احكامها واعيانها كثيرة الاحكام والبيانات وتوقف الالفاظ  
 والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني قلما سكت عن تحصيل الالفاظ وكان الفكر ينال  
 بالالفاظ منتهى فلا جمل في العلاقة القوية صار البحث الكلي عن الالفاظ غير مختص بل  
 دون لغته من مقدمات الشروع في المنطق والالفاظ المنطقية حيث ان منطق لا شغل  
 له بما فانه يبحث عن القول الشارح والحجة والكيفية ترشيها وهي لا يتوقف عليها بل  
 لو انك تقلبها كقوة ساء وجه الالفاظ فيها الالفاظ كان ذلك كما في ان منطق  
 المنطق في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معد ومنه ومنه جهة انها اعراض  
 او جواهر ومنه جهة انها كيف تحرف لا غير ذلك من نظائرها بل من جهة انها دلائل  
 المعاني ليس من جهة انها دلائل المعاني انفسها من حيث يتألف عنها شيء مقبل على الحمل  
 بل من جهة انها دلائل ومعنى كون الشيء لا يلزم من العلم به العلم بالشيء افرد ذلك  
 الشيء ان كان لفظا فالدلائل لفظية والافعال لفظية كدلائل المنطق والاعتقود والاشارة

اللفظية

والفعل كدلائل الاشياء على الوتر والدلائل اللفظية من جهة الحكم الاستقراء في ثلثة اشياء  
 والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ الدلائل الوضعية كدلائل الانسان على الحيوان  
 الساطق والطبيعة كدلائل في الوجود على طبع الالفاظ يقتضي السقوط في كذا الالفاظ  
 عند عرض المعنى له والعقلية كدلائل الالفاظ المستقاة من راء جدار على وجود الالفاظ  
 واما بقاها في المصدر دلائل الالفاظ اما ان يكون في الموضوع مدخل فيها او لا او لا في الموضوع  
 والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع ومن الطبيعة او لا وفي العقلية والثالثة  
 في الاخرى باقية فيدفع بالاستقراء واما كانت الدلائل الطبيعة والعقلية غير منضبطة  
 تختلف باختلاف الطبع والاعتماد اقتضى النظر بالدلائل الوضعية ومنه فقامت  
 اكتشف بانها فهم المعنى من الالفاظ عند اطلاقه بالنسبة لاشياء هو عالم بالوضع واكثر  
 بالاعتدال من الدلائل الطبيعة او فهم المعنى في دلائل الاشياء مثال العلم بالوضع  
 بل في در الطبع اليه عند السقوط ومنه العقلية فان دلائل الالفاظ المسموعة من راء  
 الجدار لا تتوقف على العلم بالوضع لاستوار العلم واليها يميل فيه والتحقيق سوا  
 كان الالفاظ مسموعة او مستعلا واما لم يقل بالنسبة لاشياء هو عالم بوضع بل بالاطلاق العلم  
 بالوضع لئلا يتسرع في التفسير والاشارة عنه وقد ورد على التعريف محكمات اجدها انه  
 مشترك في الدوران العلم بالوضع وقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالوضع  
 على تصور التفسيرين فلو توقف فهم المعنى على فهم الدور وهو ابرار فهم المعنى في الدلائل  
 موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الدلائل الا في الاشياء  
 الشبهة في الشفا حيث قال معنى دلائل الالفاظ ان يكون في الاشياء في الاشياء اسم  
 ارسمه في النفس معناه فحقه في النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكل ما ورد في الحس على



فكون اللفظ محسوسا  
او مجردا او رده الحس على  
النفس الوقت المتناه

النفس الوقت المتناه هو الدلالة وذلك بالعلم استيق بالوضع وكون صورتهما  
مختصتين عند النفس ومقتول ايضا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقا على  
فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور والتدليل ان الفهم صفة  
السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف احدهما بالآخر استصعب بعضهما  
الاشكال حتى في غير التعريف المكون اللفظ بحيث لو طلق فهم معناه للعلم بوضعه  
والتحقيق ان هذا امور اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات السموية والعنى الذي  
يعدل بازيه واما فخر عارضه بينهما هي الوضعية او جعل اللفظ بازاء المعنى على ان المعنى  
فلا اذا اطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى واما انه ثابته بينهما فخره ان بعد عرض  
الاشارة الاولى وهو الدلالة فان ثبت له اللفظ قبل انه دل على معنى كون اللفظ كنه  
يقيم من المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذ ان ثبت له المعنى قبل انه مدلول له اللفظ  
بمعنى كون المعنى مستقلا عند اطلاقه وكذا المعنى لازم له اللفظ فخره فاسكنه بتعيينها  
كان كذا اللفظ فافهموا لا نسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون  
كذلك لو كان اخص من العلم بطريق الاستدلال وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه  
كون المعنى مستقلا عن اللفظ وهذا كالتعاليم من حيث يرتفع بفاعلها كونه معناه ان المعنى يكون  
ضاربا وان كان معقولا كونه معناه ان المعنى يكون بغيره فافهموا فافهموا فافهموا  
وهو المعنى فان كنهه يقيدان المراد كون المعنى معقولا ولا شك ان كنهه ليس صفة للمعنى  
ثم الدلالة الوضعية اما بقرينة او بقرينة الاستدلال وتعيينه الصنف بالوضع لاخره الطبيعة  
والتعقيد باللفظ لاخره اللفظ في سائر المصادر ما يدل على اللفظ بطريق الوضع  
انما تمام المعنى الموضوع له او رده او اخرج عتقه فان كان تمام المعنى الموضوع له فخره بقرينة

مطلقا

انطلاق اللفظ والمعنى وان كان جزء المعنى الموضوع له فخره بقرينة لانه فخره المعنى  
الموضوع له وان كان امر اخص من الاستدلال لانه لازم كنهه بحسب ان قصد الكنه  
يقولونه حيث لم يكن كنهه لا يقض عدو الدلالة بغيره ببعض فان من  
الجائز ان يكون اللفظ مشتملا على الكنه والجدة وكاشرة ان لا يمكن بين مفهومي  
العالم والخاص وان كنهه مشتملا على الكنه والملازم اشتراك الشمس بين الجرم والنور  
فلو لم يقيد عدو الدلالة بقرينة لا يقض بالدلالة بغيره الا ان تمام اما انتفاضة الدلالة  
التعقيد فلانه اذا اطلق لفظ الاسكان وايدى به الاسكان الى كنهه دلالة على  
الاسكان العالم بالتعقيد لا بالمطابق بقرينة انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على  
تمام ما وضع له عند التقيد لا استفاض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له  
لكنها ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو غيره حتى لو فرض ان لفظ  
الاسكان ما وضع اصلا لقوم الاسكان العالم كانت تلك الدلالة متحققة واما استفاض  
بالاستدلال فلانه اذا اطلق لفظ الشمس وايدى به الشمس كانت دلالة على النور المستلزم  
للمطابق بقرينة انه موضوع له ولا استفاض عند التقيد لان تلك الدلالة ليست من حيث  
هو موضوع له بل من حيث هو ملازمه وكذلك لو لم يقيد عدو الدلالة بالتعقيد والاف  
استدلال انتفاضة الدلالة بالمطابق اما التقيد فلانه اذا ايدى به لفظ الاسكان لا يمكن  
العالم كنهه دلالة على كنهه بقرينة انه موضوع له ولا استفاض اذا قيد لا يثبت  
من حيث هو غيره واما الاستدلال فلانه اذا ايدى به لفظ الشمس والنور فالدلالة  
مطابق وهو ملازم ما وضع له كنهه ليست من حيث هو ملازم بل كنهه او جبر الشارحون  
بذلك الموضوع وفيه نظر لاننا لا نسلم ان اللفظ المشتمل على ارادة معنى الكل والملازم



لا يدل على الجزئية واللازم بالمطابقة غير ما في الباب انه يدل على الجزئية لا على  
 جبرتين ولا امتناع في ذلك وكذلك في القسم والاشتراك لا يقال ان اللفظ على  
 المعنى المطابق انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذ اللفظ لا يدل بحسب ذاته ولا  
 كان لكل لفظ حق لا يجي وزه بل بالارادة التي رتبة على قانون الوضع ولا ترى  
 ان اللفظ المشترك لم توجد فيه ارادة احد معانيه لا يفهم منه المعنى لانا نقول  
 بشأن دلالة اللفظ ليست ذاتية لكنه ليس بغير معناه ان معناه تابع للارادة بل  
 بحسب الوضع فاما تعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك  
 اللفظ محفوظا لم يزل في صورة المعنى من غير ان يبال في كل شيء ذلك اللفظ  
 تقتضيه معناه سواء كان مراد الاول او لا وما المشترك فلا شك ان العالم بوضوح  
 لمعانيه يتحقق عند اطلاقه ثم تعيق ارادة اللفظ معقوف على التعريف لكنه  
 بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بكون بعيد وتوجيه الكلام في هذا المقام  
 ان اللفظ المشترك دلالة على الجزئية بالمطابقة والتفصيل على اللازم بالمطابقة  
 والاشتراك فاد اعتر ولا يلزم على الجزئية بالتفصيل او على اللازم بالاشتراك بصديق  
 عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع لم يقتض مع اللفظ بغيرها ولو قصد  
 بالجنسية ان وضع التفصيل لانهما ليست من حيث هو تمام للوضع له وكذلك اذا اعتبر  
 دلالة على الجزئية او اللازم بالمطابقة صدق انها دلالة اللفظ على جزء المعنى او  
 لازم لكنهما ليست من حيث هو كذلك لا يقال للشيء كان انما يدل ان على الجزئية واللازم  
 بالمطابقة لان اللفظ اذا ذكر ما هو المراد لا يتبين لم يدر يا ضيفه لانا سلم ذلك  
 وانما لم نذكر ذلك لو كانت الدلالة الضيقة والقوية من جهة واحدة وهو مجموع

من المعنى

متمم

دفع

ويعتبر في الاشتراك اللزوم الذي بين المراد والجزء هو كونه بحيث يحصل  
 في الذين متى حصل المعنى فيه اذ لو لم يكن المعنى الخارج من اللفظ لان فهم المعنى  
 بتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ موضوع له او بسبب مقال الذين من المعنى  
 الموضوع له لم يدر وكل منهما مستغنى عن ذلك التقدير فلم يكن اللفظ الدال عليه وفيه نظر  
 لا يقتضيه بالتفصيل او الاول القضي لم يوضع اللفظ له ولا ينقل الذين من المعنى الموضوع  
 له اليه بل الامر بالعكس فالاول ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع  
 اللفظ له او بسبب ان لازم المعنى الموضوع له في يتم اليه ليس لانه يقتض لا يقال ان  
 فهم اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض معقبات فهم المعنى فلا يتبين ذلك المعنى  
 التام في اللازم في بعض الاوقات وايضا المعانيات دالة على معانيها وليست هي اولها  
 لان فهمها منها بعد كلفة ومنه يدان اننا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين  
 الاول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الشئ فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح  
 على المعنى الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الشئ فلا دلالة لللفظ اذ انهم  
 من المعنى بالقرينة بل الدال الجموع والمعنى ان لم يفسد الذين بعد كمال تصورنا  
 سميت الفاعل الى لوازمها فدلالتها عليها بمنزلة دالة فاعض ولا يشترط  
 اللزوم التي رجلى تحقق اللازم في الخارج متى تحقق معنى فيه اذ لو كان شرط  
 لا تحقق دلالة الاشتراك به ونه واللازم باطل لان العدم كالمعنى بل على الملوك  
 كالبصير لا الاشتراك مع عدم اللزوم التي رجعت فيها **قال** ودلالة اللفظ المركب ان  
 فيه **القول** هذا جواب سواله ان يورد على حصول الدلالة الوضعية في الشئ  
 وتقريره ان دلالة اللفظ المركب خارج عنها لانهما ليست مطابقة اذا الواضع

اذا انما هو وضع اللفظ على وضع  
 او انما هو وضع اللفظ على وضع  
 او انما هو وضع اللفظ على وضع  
 او انما هو وضع اللفظ على وضع







ولا يستلزم المطابقة التضمن لجواز ان يكون المسمى بسيطا ولا لانه لا يمتنع ان يكون المركب بل من فهم  
فهمه واما الكيفية ليس فيها فني فيكون هذا هو بل يعنى انه اذا علم مع كونه المسمى علمه فمما لا يعنى  
هو الاول متى  
ولا يستلزم ان يكون المسمى مركبا فان المسمى لا يكون مركبا في السمع على ما سبق  
والنقطة والاشارة يستلزمان للطائفة **البيان** للشيئين الدالين  
بالفهم وعدمه والى باعتبار مقارنته كاشفا لما لا يخفى في سنة فانقصة ولا استقام  
الشيء في المطابقة لانهما تابعان والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع  
وانما قيد بصفة التبعية لاجاز ان السمع لا يلزم فانه ربما يوجد بدون المتبوع  
الاضاعه او المظهور كونه القدم وانهم انما يوجبون الدعوى لخطورة البيان  
انما اطلاق الامر في السمع بعكس مما ذكره ضرورة ان فهم الجبر وسائر على  
فهم الكل فليس في تلك النقطة ليس عبارة عن فهم الجزر مطلقا بل هو فهم الجزر  
منه اللفظ والسابق على فهم الكل اللفظ اعني المطابقة فهم الجزر مطلقا فانهم الجزر من  
اللفظ فتقول ان فهم الجزر من اللفظ مع فهم الكل من العلم بضمه وورده ذلك  
في بعض اللوازم كما في الاعداد والكافة وانما نينا فلان الكيفية ان قيلت  
بالجزر لم تنكر الوصل والاكنت جزءا وانما نينا فلان لو صح البيان لاستلزم اللفظ  
التضمن والاشارة لانهما متبوعان والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون  
التابع فطريق بيان الدعوى ان القضية دالة اللفظ على هذه السمي من حيث هو  
جزءه ولا ارتباط لكان دالة على جزء السمي من حيث هو جزءه لا يتحقق الا اذا لم  
على السمي وكذلك دالة اللفظ على الخارج من السمي من حيث انه خارج لا يتحقق بدون  
دالة اللفظ عليه او نقول انهم يستلزمان الوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمانها  
والطائفة لاستلزام التضمن لانه قد يكون مسمى اللفظ بسيطا كالوعدة والقطر فتولي  
عليه المطابقة ولا نقض لاشارة الجزر ولا استلزام لجواز ان لا يكون السمي لازما من فهم

الاجزاء الحاد  
المعتركة كك  
الهيئة المركبة للفظ  
موصوفا بآراء  
ص

ولا يستلزم ان يكون المسمى مركبا فان المسمى لا يكون مركبا في السمع على ما سبق  
والنقطة والاشارة يستلزمان للطائفة **البيان** للشيئين الدالين  
بالفهم وعدمه والى باعتبار مقارنته كاشفا لما لا يخفى في سنة فانقصة ولا استقام  
الشيء في المطابقة لانهما تابعان والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع  
وانما قيد بصفة التبعية لاجاز ان السمع لا يلزم فانه ربما يوجد بدون المتبوع  
الاضاعه او المظهور كونه القدم وانهم انما يوجبون الدعوى لخطورة البيان  
انما اطلاق الامر في السمع بعكس مما ذكره ضرورة ان فهم الجبر وسائر على  
فهم الكل فليس في تلك النقطة ليس عبارة عن فهم الجزر مطلقا بل هو فهم الجزر  
منه اللفظ والسابق على فهم الكل اللفظ اعني المطابقة فهم الجزر مطلقا فانهم الجزر من  
اللفظ فتقول ان فهم الجزر من اللفظ مع فهم الكل من العلم بضمه وورده ذلك  
في بعض اللوازم كما في الاعداد والكافة وانما نينا فلان الكيفية ان قيلت  
بالجزر لم تنكر الوصل والاكنت جزءا وانما نينا فلان لو صح البيان لاستلزم اللفظ  
التضمن والاشارة لانهما متبوعان والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون  
التابع فطريق بيان الدعوى ان القضية دالة اللفظ على هذه السمي من حيث هو  
جزءه ولا ارتباط لكان دالة على جزء السمي من حيث هو جزءه لا يتحقق الا اذا لم  
على السمي وكذلك دالة اللفظ على الخارج من السمي من حيث انه خارج لا يتحقق بدون  
دالة اللفظ عليه او نقول انهم يستلزمان الوضع وهو مستلزم للمطابقة فيستلزمانها  
والطائفة لاستلزام التضمن لانه قد يكون مسمى اللفظ بسيطا كالوعدة والقطر فتولي  
عليه المطابقة ولا نقض لاشارة الجزر ولا استلزام لجواز ان لا يكون السمي لازما من فهم



منه فانه المسمى بالبين معنى الاخص في تحققه والاطلاق بغيره دون الاستناد لعدم  
 شرطه وانه لا يقيد عدم العلم بالاستناد لعدم العلم بعدم الاستناد والاول ان يقال  
 لو تحقق الاستناد كان كماله تعقلا في تعقله معشيتا او كماله تعقلا بغيره  
 اما تعقلا كغيره الاشياء مع الوجود عن سائر اقسامه وما قد سبق لا يعقل كماله  
 منه انه يعقل ذلك لا يعقله اياها في مستنداته ولا يحكيه في مستنداته لانها لا تلام  
 كونه لا تميز بعضه من غير بعضه او مباديها اذا استقام في تحقق اللازمه الذي يميز  
 منه بعضه من كماله المتقن فيكون ذلك كمالا تاما ان المطابق لم يميزها بالاستناد لان  
 كماله يميزها لا يميزها واقله انما ليست غيره والاول على اللازم والاول على  
 بالاستناد انما احاط بان قوله كماله المعنى ليس فيه ولا تميز من ان اراد به ان يميز المعنى  
 لا يخص لمعناه او كماله انما يتصور شيئا ولم يحط به في غيره فخصا عن ان يميز  
 وان اراد به ان يميز المعنى بالعلم الا انه فليس كماله لا يفيد ان المستند والاول الاستناد  
 هو المعنى لا يخص لا تميزه ان اعتبر في المعنى الاخص اللازم الذي هو بطريقه كماله  
 المستند بالاستناد والاول كماله الاخص في المعنى الثاني لا اعتبار اللازم الخارجي فيه  
 فان المستند فيه لو كان اللازم الذي كان المعنى الاول كان العلم عينه  
 وان كان المعنى الثاني في المعنى لا يميزه في المعنى المستند لانما يقول المستند المعنى الثاني  
 مطلق اللازم في المعنى الذي هو المعنى لا يميزه في المعنى المستند لانما يقول المستند المعنى الثاني  
 فان لم يميزه يميزه من غير كماله مستند به لان كماله مستند به موجود في المعنى  
 وكما هو موجود في غيره وان يميزه يميزه فلا خلاف ان التميز مستند به  
 المستند الاقل منه ان كماله مستند به مطلقا في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى

في غيره

من هو في العلم فان اراد به عدم الدلالة فلهذا لا يميزه في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 من عدم كماله اللفظ في عدم الدلالة في كماله اللفظ المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 بل انما هو المستند وانما هو المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 البين في كماله اللفظ المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى

وبين غيره فلا شعور بها فهم انما معتمدين عن غيره في نفس كماله الاستناد ذلك كماله  
 عن غيره وانما الاستناد من كماله مستند به في كماله المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 فانهم يميزها لانها كماله المستند عن الاستناد في المركبات غير المستندة وانما كماله مستند  
 في البسيط المستند وانما كماله المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب فهم كماله حيث هو كماله المستند  
 من حيث هو جزء واذا اخصاه حيث هو كماله جزء فهم كماله المستند وانه هو كماله  
 خارج عن السمع المستند بالاستناد فقول هذه مخالطة من باب شيئا الصافي  
 بالعدم ومن فان المستند هو ما صدق عليه كماله المستند وذلك كماله المستند فهم كماله  
 والمستند المستند فهم كماله المستند لان كماله المستند لو كان لازما لكان في بيان  
 المطلوب **قال** واطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة **احول** قد وقع  
 في كلام الامام والكاشي ان دلاله المطابق في الحقيقة والمستند بالاستناد هي وان  
 ولا يستند في ان الدلالة ليست حقيقة ولا يميزها او الاستناد اجتماع الحقيقة والحال  
 عند اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 الحقيقة لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 التي دلالة استعماله في ما وضع له وانما لم يميزه حقيقة في كماله المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 استعمال **قال** انما في كماله المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى  
 ان دلاله المستند مستند في العلوم وانما يقيد في العلوم لانها لم يميزها في كماله  
 فان ارادوا بذلك ان اللفظ لا دلالة له على اللازم البين فبطلانه بين اذا معنى  
 لدلالة اللفظ الا في مستند الاستناد البين مستند من اللفظ قطعاً وان ارادوا به  
 الاصطلاح على عدم استعمال اللفظة المدلول الاستنادي فذلك كماله المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى المستند لانما يقول المستند ان كماله مستند به في المعنى

على الاول بطريق الحجاز

على شئ



بطلية لا يجوز ويمكن ان يقال ان من ادعى ان  
الاستدلال لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تعيين الدليل او كنهه والامر الثاني وحمل  
المذكور في معنى الاستدلال على ان بسبب اصطلاح فان لم يكن له سبب كان  
عبثا وقد احتجوا عليه بانها عقليته اذ اللفظ لم يوضع بازاء الدلول الاستدلال فيكون  
موجودا لان العبر من الالفاظ استفاضة المعاني منها بطريق الوضع ونقصه في  
بالفهم وتوضيحه اجمالا فان يقال ان ذلك ليس بصحيح فجميع مقدماته اذ لو لم يكن  
ان يكون دلاله التفسيرية موجودة لانها ايضا عقليته فان قيل دلاله التفسيرية اقول لكنه  
مدلولها جزء من المعنى واللازم منه مجرد الاضغاج لا قوى فقولنا كانت العلة  
لغيره كونه عقليته غير متحقق في دلاله التفسيرية بل مجردا بالضرورة قضاه بالعلم  
وان من لم يستعمله اخصه على السمع واما تفصيله فان عن ذلك كونه عقليته  
صرفه لا دخل للوضع فيها فهو متحقق ضرورة ان دلاله اللفظ على الخارج ان يستعمل  
الاشيوط وضعه لروا عن كونهما يشتركون العقل فليس كذلك لا يوجب حجة  
كافي دلاله التفسيرية ومنك الفضا الى ذلك بان دلاله الاستدلالية لو كانت متبعة  
بغيره ان يكون للفظ واحد دلالات غير متساوية والتالي باطل بيان اللانتميز ان  
اللو ازم غير متساوية لان من لوازمه انه ليس كل واحد مما يفرده وهو غير متساوية  
فانما يوجب اعتبار غير المتساوية بدلول اللفظ اجابا بالامام بنع اللانتميز  
وانما يصدق لو اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل للعبارة اللوازم البينة ومنه  
فان قيل اللوازم البينة اي غير متساوية اما اولها ان لكل شيء لازما بها واقله  
انه ليس غير فلكل شيء فرض فلا لازم ولا ازمه لازم فلكل شيء لوازم بينه غير متساوية  
واما ثانيا فلان لكل شيء لازما بالضرورة فلهذا لازم اما قديم او عتيق اما كان

ينسب الى اللوازم القديس فيكون لكل شيء لازم قديم ويكون له كذلك اللازم لانهم ايضا  
قريب وهم جوا وكل لازم قديم فهو بين فيكون لكل شيء لوازم بينه غير متساوية  
وليس لان يقول غير ما في الباب عدم تناسل اللوازم البينة بالمعنى العام والغير  
باللوازم البينة بمعنى الاخص لان ما اعتبره البعض العام على ما سطره فقولنا لا نسلم ولا  
سلسلة اللوازم البينة النهائية لم يوارى عودها لزم الشئ من النظر في بواصله  
او غير واسطره سلفا لكنه اللازم البين للوازم البين للشئ لا يجب ان يكونه لانها  
لذلك الشئ فلا يلزم عدم تناسل اللوازم البينة لشي واحد والكلام فيه على ان  
المتكلم لو صح لزم اتفاقا والدلالة الاستدلالية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الاستدلال  
فيكون للفظ دلالات غير متساوية الى اخر ما ذكره ومنك الامام بان المعبر في  
الاستدلال اما اللوازم البين او مطلق اللوازم واما ما كان يكونه دلاله الاستدلال  
موجودا اما اذا كان المعبر اللوازم البين فلا فتلا فربا فتلا فربا فتلا فربا فتلا  
يكاذا ينضبط الدلوله اما اذا كان المعبر مطلق اللوازم فلم يعدم تناسل اللوازم  
وامتناع افادة اللفظ اياها كما ذكره الفضا الى وجوابه انما كنهه بان المعبر  
اللوازم البين فقولنا لا ينضبط قلنا لا نسلم فانما لم ينضبط لم يعبر البين  
مطلقا انما بالنسبة الى جميع الاشياء اما اذا اعتبرنا كاهن المتناهيين فلا فتلا في  
الانضباط لا يقال للمعبر اللوازم البين المطلق او مطلق اللوازم البين واما  
كان يلزم مجرد الدلالة اما اذا كان المعبر مطلق اللوازم فلهامه واما اذا كان  
اللوازم المطلق فليوازمه اللوازم المطلق فلم يتعين الدلالة نقول  
اذ لم يتعد يتعين الدلول وعدم الانضباط طر حصة لا يوجب حجة الدلالة  
مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشياء من مختلف وغير المعنى الاستدلالية فيقولوا وجب  
التم



26

55



او يكون له جزء على معنى كونه على جزء المعنى المقصود كغيره او يكون له جزء  
 والى على جزء المعنى المقصود ولا يكون له لانه على جزء المعنى المقصود معقودة  
 حاله كون ذلك المعنى مقصودا كاليون الناطق اذا سمي به انسان فان اليون  
 فيه يدل على جزء المعنى المقصود اعني الذات الشخصية التي هي اجزاء الانسان مع  
 الشخص لا المقصود في الجمل كغيره ليست مقصودة في حاله العلية والمقنة  
 بالناظر وهو الذي لا يقصد بجزءه من الدلالة على جزء معناه حين ياكونه في ذلك  
 المعنى مقصودا فينبغي فيه اللفاظ الاربع المذكورة وانما لم يجعلوا يشترط فيه  
 مركبا كما جرت عليه كل الفظة لان نظريتهم في اللفاظ تابع للفظ فيكون افرادها مركبا  
 ثابتهين لوحدة المعاني وكثرة توالي الوحدة اللفاظ وتكثر لانتقال تعريف المركب  
 غير جامع وتعريف المفرد غير تابع لان مثل اليون الناطق بالنظر اللفظي  
 البسيط التقني او الالتهني اي ليس جزءه مقصودا لانه على جزء ذلك المعنى في  
 في حد المفرد فيخرج عن حد المركب لانه يقول المراد بالدلالة تعريف المركب  
 من الدلالة في الجمل وبعدم الدلالة المفرد انفسا فيمنه سائر الوجود فاما المركب  
 فاكونه جزء مقصودا لانه بالمراد كانت على جزء المعنى في حد التقني  
 لان مثل اليون الناطق وان لم يدل بجزءه على جزء المعنى البسيط لكنه دل على  
 جزء المعنى المطابق ومنه لم يقدر على دفع الاشكال فاعبر في تركيب اللفظ  
 دلالة جزءه على جزء معناه المطابق على جزء معناه التضمن او الالتهني  
 فحينئذ مورد العتبة بالمطابق فعدا عليه التقني بالمركبات الجاهزة معا  
 واللفظ المركب يسمى قولاً ومولفاً وبما يقدر في بين المركب للولف وراثت  
 التقني في اللفظ لان لا يدل بجزءه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على شيء

التضمن والالتهني

الاول الزمان دل على معنى وزمان بعضه هو الحاضر والا فان دل على معنى تام اي يعبر ان يجزئ به وحده  
 عن شيء هو الاسم ولا يكون له لانه على جزء المعنى المقصود كغيره او يكون له جزء المعنى المقصود معقودة  
 التقني كغيره واما وجوده يدل على شيء اخرين فقط كما كان في معانيها اهل حديث  
 والعربية افعالها خاصة لانه على معاني غير تقني

ان يكون على جزء معناه وهو للولف اولا على جزء معناه وهو المركب هذا هو  
 المقول عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشاف انهم عرفوا اللفظ  
 بما ذكر في تعريف المركب والمركب ما يدل بجزءه على جزء المعنى وعلى هذا لا يكون  
 التقني حاصرا لحد في مثل اليون الناطق منها اللهم الا ان يرا في تعريف  
 المركب ان ينقص من تعريف اللفظ **قال** واللفظ التقني من وجهين  
 المفرد اعتبارا ان من حيث المفهوم والذات ولا كان التعريف باعتبار المفهوم  
 اخره عن المركب فحينئذ لا وقت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو  
 مقدم على المركب طبقا قدم وضعها والمفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه  
 اما ان يدل على معنى وزمان مصغره وذرته وهو الكلمة او لا يدل ولا ي  
 اما ان يدل على معنى تام اربعمائة ان يفسر بجزءه عن شيء وهو الاسم او لا  
 وهو الاداة وقد علم بذلك يدعي واحدتها وانما اطلق المعنى في حد الكلمة دون  
 للاسم ليدل على الكلمات الوجودية فانها لا يدل على معاني تامه وقد انزلنا  
 بالعبارة يخرج عن الاساس الذي على الزمان بكونه ذواتا كلفظ الزمان  
 واليوم واسم الصبوح والعروق والمقدم والمأخر واسماء الافعال وانما  
 كان دلالتها على الزمان بالصبغ والوزان بالتحديد والدلالة الزمانية بالانحصر  
 وان اختلفت المادة كغيره ذهب واختلافها باختلافها وان اتحدت المادة  
 كغيره يعزب وجه نظر لان الصبغ في المية الى صلب باعتبار ترتيب الحروف  
 وكونها وسكانها فان اردت بالاداة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف  
 الصبغ وان اردت بها الحروف الاصول فما اتحدت ان الزمان يختلف كافي  
 حكمه وتفاوتها على الوجه المذكور فانما يكون في الفظة العربية ونظيرها للفظ

علماء

الاصحح ان اللفظ التقني هو الذي يدل على معنى تام او لا يدل على معنى تام



الفاظ

ॐ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and covers the lower half of the page, with some lines starting with 'و' (And) and 'ف' (Then). The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

الفاظ الدلالة بالطلع والعقد والزمان الاسماء الغير الدالة على الزمان ويقولون  
فيه ذلك المعنى مثل الزمان واليوم واسم المتقدم والمتأخر والماضي والمستقبل  
اذ ليس لها معان كونه الزمان خارجا عنها مقارنا لها ويقولون لا زمن للشيء  
مثل الصبح والعقود ومع كونه داخل في حد الاسم واما الزيادة والافرة فافرة  
فيها كما يحصل من سوال وجواب وتفسير السؤال في القيد مسدودا  
بغير الكثرة عن سائر اعتباراته حاصل بدونه وتقرير الجواب بان ايراد العقود  
في الحد ولا محيلان كونه لاجل التمييز بل بما يمكنه للاعاطة التام تمام الحقيقة  
والدلالة على كمالها لا يسهل على ما هو ادب المحصلين في فضيلة التبيين في القيد  
وان لم يكن له دخل في التسمية الا انه محتاج اليه في الاعاطة بتمامها لا يسهل فاقترحت  
يتقوم به الكلمة نسبة الموضوع ما هو ارجح اليها منها الى الزمان ضرورة  
انه ما لم يكن يستعمل في كل زمان يشبهه فيجب ايراد في هذا المظهرين الاول والآخر  
المصنف على حد الاسم بان ليس بمطرد لدفع الاداة فيه ثم استعبرنا به بما  
يتمتع بذلك اعتبار المعنى التام فاجاب يقولون ان شرطه وتوقيده ان يقال  
استدأ احد الحدين ليس بمطرد اما حد الاسم او حد الاداة لانه ان لم يعبر عنه  
النام في حد الاسم فقلت الاداة فيه فهو الامر الاول وان اعتبر في محله  
الاداة فيكون حد الاداة لفظا والاعلى معنى غير تمام فيه خلا فيه الكلمات الوجودية  
فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه من ظاهر واعلم ان الشيخ ذكر في اخر  
الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجمل الاول من كتاب  
الشفاء وان الكلمات والاسماء تامة الدلالة بمعنى انها دلالة على مفادها  
بغير عنها او بها وادوات والكلمات الوجودية توافق الدلالة على

59







وغيره في الحقيقة ان كان في العقل اختلاف اما لا شك في وجه احداهما  
 لو كانا لا لاق شيئا معينا عني في نفسه يعني فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى  
 او لا معنى للامانة الا انهم فلا شك في احتمال الصدق والكذب ان الحكم لا يصدق  
 الا بقدر الحكم عليه بوجه ما والسامع هو هنا مقتور بشئ غير معين هذه معان  
 في نفسه جبر الحكم عليه بانه معني فلا بد من احتمال الصدق والكذب وما هنا مقتصر  
 بمقتضى قولنا اقرب رطب من رجل شي معين في نفسه جبر التدين عند السامع فلو  
 كان عدم التدين عند السامع يوجب عدم احتمال الصدق والكذب وجوب لا يكون  
 هذا جبراً وانما هنا ان غاية ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب عند السامع  
 لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملاً لها بالسطر المضمون وهو المقتصر احتمال الجبر  
 الصدق والكذب والامانة يمكن مثل قولنا السامع او تحتنا جبراً فان لا يمكن  
 الكذب الصدق عند السامع فضلاً عن السامع واما الاختلاف في العقل فليس بباراد  
 لمقتضى كلامه وحيث ان قولنا بحسب الاحتمال في الالتماع على موضوع غير معين فلا بد ان  
 يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شئ ما يعني والثاني باطل  
 لو جبر الاول ان اذا قال التالي يعني فلو كان معناه شئ ما يعني يكون معناه ان كان  
 في العالم شئ ما يعني في وقت ما وكذا بان كل شئ من جميع الابدان والايام والايام والايام  
 الثاني انه لو كان كذلك لم يصح ان يجعل على وجهي يكون زيد شئ في العالم يعني ان  
 في ذلك ليس مستقيماً من كون في قوة المفرد بل جبراً يمكن ان يقرر عليه ان  
 فيستلزم جبراً في ان ذلك الموضوع معين في نفسه كذا عند القائل لا بد ان لا يصدق في  
 اللفظ لا ان على معين الموضوع فلو لم لا يصدق في العالم على معنى في وقت ما  
 فلو لم يصح جبره ولم يتعين عند السامع لا احتمال الصدق والكذب في مقابل انصافه

عنده

لا يجبر في شئ من شئ تعاقباً في ذلك فان كليهما بل ان على التدين في موضوع معين لا يصدق  
 لا الجبر للامانة بخلاف اشتراطه على التدين الموضوع وهو اراد على مظهره الكمال  
 اذا اوقت جازا وقتاً انهما خطا احداهما ليلين الا في وقت واحد لو استعمل المعنى في ذلك  
 فامتنع جبراً على زيد الواو العاطفة مكان الفاعل لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان  
 عند هذه زمان معناه شئ معينا في نفسه عند الفاعل وديدنا المصدر ليس على غير وجه  
 مناط الامانة لا ان واع على الديلان في شئ جبراً في مقتضى ان لا يكون لا بد  
 عند على معنى لكن لا يتم ان هذا القدر مقتضى التدين فاما مقتضى كون الشئ في اللفظ  
 يد اعطاء التدين لا يمكن ذلك فان الشئ في اللفظ لا يمكن التدين به بلفظ لا يصدق به  
 فلا يكون لفظاً او لا يكون لفظاً الا واجب ان هذا المنع من دفعه لان المركب غير  
 من لفظه على جزء معناه مكلف فيه الالتماع جزء واحد واما الالتماع في على الالف في  
 لا يقتضيه جبراً المركب من التدين ان التدين في اللفظ يدل على التدين في الموضوع لا المركب  
 وهذا القدر كاف في المركب بغير ارادة المعنى على الاول في زمان قوله ان المضارع  
 المتكلم والمخاطب وانما هنا معنى جازا اللفظ المضارع جبراً للصدق والكذب ان  
 اراد به ان مجرد جبراً لهما فهو ممتنع وان اراد به ان مع الضم المستتر في ذلك فليس  
 لكن لا بد ان يكون معناه مكلف في ان اكثر الناس ممن لا يوقف لهم على علم النحو وتعدد  
 الضمير بطلان ذلك اللفظ لا يقتضون المعاني التامة ولولا انها قد لا تفيها عليها  
 لما كان كذلك واعلم ان هؤلاء الامان المضارع المتكلم والمخاطب يد اعطاء لفظه  
 على جزء معناه قوله الهمزة والياء والنون جازا معناه زيد قلنا مقتضى ما المضارع  
 الغائب فان الياء والهمزة يد اعطاء معناه ان كل كلمة عنده في ان جبراً بضعف الاول في  
 الله على نفسه الماضي والاسم المستوفى ان كل ما حصل مادة ومبرأ وفيدل على الحشر

في جبر التدين في الموضوع  
 في جبر التدين في الموضوع  
 في جبر التدين في الموضوع  
 في جبر التدين في الموضوع



[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

५५







وان لم يعلل على الفعل لانه اولية فهو القيد مندرج في الترتيب والقسمة والقسمة  
 والاستبعاد والتعريف والفاصل العقود كما عند الفلاس فان كان الترتيب في الاول  
 اوله الاول المترك القيد وهو التام في المطالب القصور ولا يتصور له ان يكون  
 لان المقيد موصوف والقيد موصوف لا بد ان يكون اسما والعقد افعالا او  
 فعل وانما الحكم المستند اشارة الى الحكم الذي انطلق منه الخصال الدرس في كتاب  
 في الجبر ان الترتيب على ما هو اوسع وفعل قلنا القيد والفاصل عن القيد كما في علم اداة  
 وزعم الخاتمة ان الحكم لا ينافي الا على ما هو اوسع وفعل لا بد ان يكون على ما هو اوسع  
 والحكم على ما هو الا اسما والحكم على ما هو اوسع ان يكون اسما وان يكون فعلا  
 ولا خلاف في ان القيد لا يقتضي الشرط ولا يقتضي الاستبعاد ولا يقتضي التعريف ولا يقتضي  
 ونقضي انما بالنسبة فان كلام مع انه مركب من اداة اجبية فان التام في القيد  
 الفعل وقيل على ان يكون في بعده الفعل كان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطابا  
 مع ثلث لان الفعل الذي في التام قد يكون كذا وجوابه منع الخلاف من انما قد يقال ان  
 الفعل المقيد به احتمل ان لا يكون في التام في بعض احواله او الاستثناء في الجواب  
 لكن لا يلزم منه ان يكون اختيارا في جميع احواله لجواز ان يكون من الصنع المشترك  
 بين الاجزاء والاشكال كالفعل العقود **باب الثاني** في بعد الفاعل عن المفعول  
 في المقدمة بهذا الباب الثاني في ما حلت الكلي والجبر في الجبر في هذا الكتاب ولا  
 في كتابه من حيث في الغرض من حيث واما جبر في النظر في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل  
 بالنظر في غرضه كدفعه لا يتصل في احواله لا تقتل وليس علينا بها من حيث جبرية  
 بعد كذا حكما او يتصل الى غرضه كدفعه الذي في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل  
 الى ستة خصوا وكان الانسان لا يتصل من غرضه في غرضه الا على ما هو مقتضى الغرض

في ما حلت الكلي والجبر في الجبر في هذا الكتاب ولا في كتابه من حيث في الغرض من حيث واما جبر في النظر في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل بالنظر في غرضه كدفعه لا يتصل في احواله لا تقتل وليس علينا بها من حيث جبرية بعد كذا حكما او يتصل الى غرضه كدفعه الذي في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل الى ستة خصوا وكان الانسان لا يتصل من غرضه في غرضه الا على ما هو مقتضى الغرض

في ما حلت الكلي والجبر في الجبر في هذا الكتاب ولا في كتابه من حيث في الغرض من حيث واما جبر في النظر في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل بالنظر في غرضه كدفعه لا يتصل في احواله لا تقتل وليس علينا بها من حيث جبرية بعد كذا حكما او يتصل الى غرضه كدفعه الذي في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل الى ستة خصوا وكان الانسان لا يتصل من غرضه في غرضه الا على ما هو مقتضى الغرض

لقد عرفت ان الحكم والجبر في بيان اقسام الحكم واحكامه وذكر منه اربعة اشياء  
 الاول في تعريفها المفهوم وهو ما حصل في العقل اما كلي او جزئي لانه اما ان يمتنع  
 نفس تصور اى ان يمتنع من حيث انه مقصور من وقوع الشر في الايمن فان منع  
 فهو الجبر في كنهه وهذا الان والافضل هو الكلي كالان فان لم يمتنع ما شئ  
 من افراده بان يقال الكل واحد منها انه هو وانما قد يمنع من تصور الجبر  
 بعض اقسام الكلي وهو الذي يمنع من الشر كذا النفس مفهوما بالافضل كواجب الجبر  
 واللفظ الذي اعلمها من حيث كليا بالبقية العوض في الدلالة باسم المفعول منها  
 اعتدلت اللفظ الاسارة البها عن فوائد احد انه لا معنى للاشتراك بين كثير من ان  
 او جبرية البها لمطابقة البها على صوابه ووجه لو تصدق بلفظها نفس زيدا مثلا  
 كان صورة الحجة في الخارج فطالوا الصور العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة  
 ان المطابقة بين من يخرج ان يكون زيدا كليا وجوابه ان الشر كذا لم يطابق مطلقا  
 بمطابقة حصل في العقل الكثيرين وقد صرح به الشيخ في الكلي هو المعنى الذي  
 لا مطابقة له خارج خارج الكثرة في العقدة  
 المفهوم منه والنفس لا تمتنع نسبت الاشياء كدفعه بظاهرة نسبة فطالوا ان  
 لانه معنى في الغرض وذلك المعنى مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد لان كل واحد  
 منهم ان وتام كقولهم في المقام مذكور في سائر في خصوص الكلمات فمن اذنا الاطلاع  
 عليه فطالوا ثمة ونما انها ان التصور هو صورة الشيء في العقل والصور العقلية  
 كلمة متباعدة التصور في الجبر غير مستقيم وانما المقسم اعني المفهوم الذي هو حاصل في  
 العقل لا يتصل بالاشياء ولا يتم ان الصور العقلية كلمة فان يحصل في العقل  
 بانه وواسطه واما جبرية وقد لا يكون بآدم الكلي والحد في العقل لا يتم  
 قد يكون اذ كان واسطه وذلك في حصول الصور في المذكر في العقل في تصور  
 كذا

في ما حلت الكلي والجبر في الجبر في هذا الكتاب ولا في كتابه من حيث في الغرض من حيث واما جبر في النظر في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل بالنظر في غرضه كدفعه لا يتصل في احواله لا تقتل وليس علينا بها من حيث جبرية بعد كذا حكما او يتصل الى غرضه كدفعه الذي في غرضه في النظر في الغرض لا يتصل الى ستة خصوا وكان الانسان لا يتصل من غرضه في غرضه الا على ما هو مقتضى الغرض







فقال انهم على التدرج تحت الكل وبسبب جودها اضافوا الاول خفيها وهذا خبر الاول كما كان  
 كونه على دون الاول اعلم منه مطلقا وكل حرفي مضاف من تحت كل من غير علمه وليس  
 له لامتان فيكون الاول دون وهو من الكل من وجه اننا اضافنا في خبره يكون كليا وقد لا يكون  
 والحصى بهما من الخلق من

فقال انهم على التدرج تحت الكل وبسبب جودها اضافوا الاول خفيها وهذا خبر الاول كما كان  
 كونه على دون الاول اعلم منه مطلقا وكل حرفي مضاف من تحت كل من غير علمه وليس  
 له لامتان فيكون الاول دون وهو من الكل من وجه اننا اضافنا في خبره يكون كليا وقد لا يكون  
 والحصى بهما من الخلق من

فقال انهم على التدرج تحت الكل وبسبب جودها اضافوا الاول خفيها وهذا خبر الاول كما كان  
 كونه على دون الاول اعلم منه مطلقا وكل حرفي مضاف من تحت كل من غير علمه وليس  
 له لامتان فيكون الاول دون وهو من الكل من وجه اننا اضافنا في خبره يكون كليا وقد لا يكون  
 والحصى بهما من الخلق من

ولا يمكن ان يكون من غير  
 المحل المحرر منه فاما المحرر  
 منها

كل مفهوم ضامن آخر جابذة كلفه او ما يوجب او يكون احد احوال من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق  
 من شيئا من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق من شيئا من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق  
 من شيئا من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق من شيئا من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق  
 من شيئا من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق من شيئا من مطلقا او من وجه كانه ان لم يصدق

للمهم ولا والى ان يقال انه من مخرج تحت كليات كثيرة لانها كان من مخرجها  
 مخرج تحت مفهوم الموجود وهو كل ان كان محددا ما يخرج تحت المعلوم وهو ايضا  
 كلي ولانه اما واجب او ممكن او منسحب واما ما كان مخرج تحت هذه وليس كل اضافي  
 حصفا لمواد كلفه ثم الامم يجوز ان يكون جنب ويجوز ان يكون جنبا عنها ومنها  
 الاضافي جنب الحصر لانها كان جنب للملكة الممكن تصور الحصر بدونها والناظر  
 لجودها تصور يكون المفهوم ناقصا مخرج عن الكثرة مع الوجود على ما راجع تحت كل واحد  
 الاضافي مضاف للكل والاضافة في الحصر وبين الاضافي والكل مفهوم مخرج لخصا  
 في الكليات المتوسطة وحدودها من الكل في الحصر وحدود الكل دون في اعم  
 الكليات ومنه نظر اذ لا كل الا وهو مخرج تحت آخر لان كل كلي قائم ان يكون مثلا

اذ لا ب واما ما كان مخرج تحت احد هذه الحق ان اريد بالمخرج الموضوع للكل فهو الاشياء  
 اعم مطلقا من الكل وان اريد بالاضاخر او المندرج تحت الى فالنسبة كما ذكره بين الجزئ  
 الحصر والكل مبنية على ذلك في **الاضاخر** وكل مفهوم تباين الا وهو كل مفهوم الاضافي  
 الى مفهوم آخر فالنسبة بينهما مخصصة في اربع المساواة والعموم مطلقا وموجود والمبنية  
 الكلمة وذلك لانها لم تصادقا على شيء اصلا فمما تباينان تباينا كليا وان تصادقا  
 فان تباينهما في احد وجهيهما مطلقا وبان والا فان تباينهما صدق احد بهما صدق الآخر منهما  
 عدم ومخصوص مطلقا والمستلزم احضر مطلقا واللازم اعم وان لم يسلم منه العلوم  
 وحصره من وجه وكل منهما اعم من الآخر وجه وهو كونه مطلقا لا فرق ولغزو احضر منه  
 من وجه وهو كونه مطلقا لا فرق فكل واحد منهما صور ثلاث في هذا الخطر ان لا هو  
 ان يقتصر الامكان الى اتم والشية لا تسببه كونها مفهوم معين وليست شيئا من والا  
 لكن بين عينها مبنية جوده ولا تسببه كونها لا تصدق ان على مطلقا لا يبينها  
 او مخصص الاضافي

لان مفهوم من مخرج من مخرج  
 من مخرج من مخرج من مخرج



۷۱

المشرك

أني أظن أنك قد تعرف  
أحدًا من هؤلاء الذين لا



فنفكر كل ما ليس باحد المتين ليس بالمتساوي الا في ذاته لو كذبت هذه الموصلة كان  
 كذبها اياها لعدم الموضوع وهو باطل لان الموضوع لا يفرق بين الموضوع  
 بل يصدق عدم الموضوع والمصدق حصر الموصلة في الموضوع فيصدق عدم احد  
 المتين ومن جعل نفي المتساوي الا في ذاته كسبطل الحماوة منها فان قلت نعم فكيف  
 كل ما ليس باحد المتين ليس الا في ذاته ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه  
 احدهما ليس باحد المتين ليس الا في ذاته او يكون معناه ان ليس يصدق عليه احدهما المتساوي  
 ليس يصدق عليه الا في ذاته ان المراد الاول لم يرد وجود الموضوع في ضرورة ان يثبت  
 المتساوي الا في ذاته في علم ثبوت ذلك الشيء فيكون كذا في ذاته وان كان المراد الثاني  
 فلا يكون التفاضل متساوي لانها اللذان يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الا في ذاته  
 في لا يجاب بها لعدم تميزها التماثل في ذلك اليقين في المراد الاول وهو لا يصدق وجود  
 الموضوع في مستحقه ان التماثل في ذاته على ثبوت المطابقة في ذاته في احدهما  
 ان كل واحد من المتين او عن لازم الا في ذاته ونفسه لازم من صدق كل واحد من  
 اربعة ذلك ان كل ما يصدق عليه صدق اللام يصدق عليه صدق لازم في ذاته او المراد الثاني  
 اربعة ان كل ما يصدق عليه صدق اللام يصدق عليه صدق لازم في ذاته او المراد الثاني  
 المطرقة التي تسمى ان لم يصدق نفي المتين ومن يثبت ان كان بينهما احد المتين  
 الباقية والكل باطل انما المباني ككلمة فلا تسمى المسلم المباني الجارية بين العيان وهو محال  
 واما لعدم التماثل في ذاته فلا يصدق انما يصدق على عيان الالام وعلى العام على  
 نفي المتين في صدق على عيان الالام وعلى العام على صدق على عيان الالام وعلى العام على  
 احدهما المتين ومن يرد الا في ذاته ان العموم في ذاته فلا يصدق كل منهما مع صدق الا في ذاته  
 وهو انهم مسلمون في خلاف المقدور في ذاته فلا يصدق على كونه وصدق في مطلق

في موضعين

صدق

المتن

المتن  
 في موضعين  
 في موضعين

ان نفي نفي الاخص مطلقا لان كل ما يصدق عليه صدق الالام يصدق عليه صدق الاخص  
 وليس كل ما يصدق عليه صدق الاخص يصدق عليه صدق الالام اما الاول فانه لو صدق على  
 على صدق يصدق عليه صدق الالام فيلزم صدق على صدق الالام ومن العام مع ذلك لا يصدق  
 ورود المنع المذكور منها وامكان دفع بعض تلك الجواب واما الثاني فانه لو صدق  
 بعض الالام على كل ما يصدق عليه صدق الاخص لكان صدق التفاضل واللام باطل لان  
 الملازمة ان بعض الاخص يصدق على افراد العام المخالفة لذلك فيلزم صدق العام  
 ونقصه عليها ونقول لا يصدق لان كل نفي الاخص يصدق الالام وقد ثبت ان كل  
 الالام يصدق الاخص فساوي المتضاد فيكون العيان المتساويين مع ان نقول  
 بعض يصدق الاخص على الالام ولا شيء من غير الالام يصدق الالام على غير الالام  
 وليس كل يصدق الاخص يصدق الالام ونقول لو لم يصدق لكان كل يصدق الاخص  
 بعض الالام وبعض الالام يصدق الاخص مع ان ثبوت الاول ان بعض  
 الالام بعض الالام مع والحلف ليس في علم الصدق واللام الصدق فيكون في الكبرى  
 او نقول لانه لصدق كل ما يصدق عليه صدق الاخص يصدق عليه صدق الالام وبالعكس  
 بعكس النقيض الى قولنا كل ما يصدق عليه صدق الالام يصدق عليه صدق الاخص وهو محال  
 او نقول لصدق كل يصدق الاخص يصدق الالام ولا شيء من غير الالام يصدق الالام  
 فلا شيء من يصدق الاخص يصدق الالام فلا شيء من غير الالام يصدق الاخص لانه لصدق  
 قولنا بعض الالام يصدق الاخص كحقها للعموم واورد الكاتب على هذا قوله هو الا  
 نقرر ان يقال لو كان بعض الالام يصدق الاخص لكان صدق التفاضل  
 وبطلان الملازمة يرد على بطلان الملازمة اما الملازمة فلا يمكن ان يصدق  
 المتكبر ان يصدق لكان بعض الالام يصدق الاخص لانه لصدق التفاضل واللام باطل لان

مع بعض الاخص

في موضعين  
 في موضعين  
 في موضعين

في موضعين  
 في موضعين  
 في موضعين







موجود في الاعيان او متصور في الالفاظ ليس كذلك لانه حتى لو كان في الالفاظ  
لانه حيوان كلي لم يكن حيوانا مخصوصا لو كان لانه حيوانا لم يكن حيوانا  
واحد هو الذي كان مقتضيه في الحيوان في نفسه شي متصور في العقل حيوانا كجسم  
متصور حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط وان تصور حيوانا كلي او جزئيا فانه  
معنى زيد على الحيوان ثم لا يعبر فيه عن شئ خارج الالفاظ حتى يكون ذاتا واحدة  
بالخص في الالفاظ موجودة في كثر من غير تصور الصورة الحيوانة العقول نسبة  
واحدة الى الحركة بها تحلها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو  
الكلي وشبه الحيوان الذي يشبه الشئ الى الالفاظ فكان ان التوبيع يعني والآخر  
يعني لا يمتنع في العقل ان يكون توبيعا وشبها فذلك واذا التباين حصل  
او كذلك الحيوان التبعي الكلي على اخره حران يشار الى انه حيوان او ان  
او غيرهما والحيوان الكلي معنى ثالث وقد استلحق الفاضل ان يكون كليا نسبة  
تقرير الحيوان الكلي الى افراده والتبعي لا يكون غرض احد التبعين يكون الحيوان  
معنا للمعروف الكلي وبما يشار الى التركيب منها ضرورة متاخرة الجزء الكلي الاول  
هو الكلي الطبعي لانه طبعه عام الطبع وان كان الطبعي الكلي المطروح لا ينفك عنه  
والثاني العقل لعدم تحقده الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذه الاعضاء  
لا تخص بالحيوان ولا للمعروف الكلي بل لجميع الشئ الطبايع ومعتمات الكلمات فمن  
الحسن والفرق والفصل وغرضه حتى يحصل شئ طبعي وعقلي بجملة او العبرة على هذا  
جرت كلمة الطبعي المعاني وفيه نظر لان الحيوان جزء من حيوانا كلي طبعيا  
او حرفا طبعيا كان كلياته وجنسها الطبيعية لانه حيوان فلان ان يكون الاثنان  
كليات واخرها الطبيعية والفرق حقا طبعيا وايضا الكلي الطبعي ان لا يكون طبعي  
لانه يحد على الاثنان الحيوان جزء من

و من بعد از این که در میان ما و شما  
در این باره گفتگو شد و هر یک  
از طرفین خود را مدعی حق دانستند  
و هر یک خواستار آن شدند که بر  
طرف دیگر تسلط یابد و هر یک  
خواستار آن شدند که بر طرف دیگر  
تسلط یابد و هر یک خواستار آن  
شدند که بر طرف دیگر تسلط  
یابد و هر یک خواستار آن شدند  
که بر طرف دیگر تسلط یابد

علا الطاهر

٧١

VA 12

ای نکلشنا العوامه من کل العوامه ۴



في بيان وجوده كافتاء كذا في كتابي شرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه ما سيجي في كتابه  
 في اعتبار العقل مستقيم ونظيره في اعتبار العقل مستقيم في اعتبار العقل المستقيم  
 في الخارج يقتضي ان الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود  
 في الحيوان الذي هو جزءه اما الحيوان انما هو الحيوان من حيث هو فان كان الاول هو الحيوان  
 من حيث هو موجودا وان كان الثاني مجرد الكلام في الحيوان الذي هو جزءه ولا يسلط الاشياء  
 فيكون الحيوان انما هو من حيث هو مستقيم في اعتبار العقل المستقيم في اعتبار العقل المستقيم  
 فالطاهر ان الحيوان جزء من الحيوان الذي هو العقل المستقيم في اعتبار العقل المستقيم  
 على القيد والالتزام ذلك القيد اختلافا واما جازعها فاذا كان الحيوان لا يشترط وجوده  
 في الخارج وهو الكلي الطبع والافق لا يقتضي ضرورة لا شيء من وجوده في الخارج فلا دخل في  
 الوجود او اورد ما اشار الى وجود الكلي في الخارج فانه لما كان الكلي الطبع موجودا  
 في الخارج لا يحصل في العقل كانه في صورة لا شيء فيكون قد وجد في الخارج ما لا شيء  
 في صورته من حيث هو فيكون الكلي موجودا في الخارج وعلى هذا الوجه فيكون الكلي موجودا  
 بدون الطبع فانما يثبت العلم لوارده بالكلية لا يشترط ان يكون في صورة لا شيء في العقل المستقيم  
 العقل المستقيم في صورة لا شيء في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 ان لا يكون موجودا في الخارج لا يحصل في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 ان لا يكون في الخارج حتى ان صاحب الكلي في صورته لا يكون في الخارج في العقل المستقيم  
 بالليل المذكور في المصنف في بيان ان العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 بالليل المذكور في المصنف في بيان ان العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم

هذا هو العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم

في بيان وجوده كافتاء كذا في كتابي شرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه ما سيجي في كتابه  
 في اعتبار العقل مستقيم ونظيره في اعتبار العقل مستقيم في اعتبار العقل المستقيم  
 في الخارج يقتضي ان الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود  
 في الحيوان الذي هو جزءه اما الحيوان انما هو الحيوان من حيث هو فان كان الاول هو الحيوان  
 من حيث هو موجودا وان كان الثاني مجرد الكلام في الحيوان الذي هو جزءه ولا يسلط الاشياء  
 فيكون الحيوان انما هو من حيث هو مستقيم في اعتبار العقل المستقيم في اعتبار العقل المستقيم  
 فالطاهر ان الحيوان جزء من الحيوان الذي هو العقل المستقيم في اعتبار العقل المستقيم  
 على القيد والالتزام ذلك القيد اختلافا واما جازعها فاذا كان الحيوان لا يشترط وجوده  
 في الخارج وهو الكلي الطبع والافق لا يقتضي ضرورة لا شيء من وجوده في الخارج فلا دخل في  
 الوجود او اورد ما اشار الى وجود الكلي في الخارج فانه لما كان الكلي الطبع موجودا  
 في الخارج لا يحصل في العقل كانه في صورة لا شيء فيكون قد وجد في الخارج ما لا شيء  
 في صورته من حيث هو فيكون الكلي موجودا في الخارج وعلى هذا الوجه فيكون الكلي موجودا  
 بدون الطبع فانما يثبت العلم لوارده بالكلية لا يشترط ان يكون في صورة لا شيء في العقل المستقيم  
 العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 ان لا يكون موجودا في الخارج لا يحصل في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 ان لا يكون في الخارج حتى ان صاحب الكلي في صورته لا يكون في الخارج في العقل المستقيم  
 بالليل المذكور في المصنف في بيان ان العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 بالليل المذكور في المصنف في بيان ان العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم  
 العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم في العقل المستقيم



[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد علم بصفاته انها جزء لها في العقل فنفذ  
معونة كسب الخارج ولهذا نقل عليها وبابعد اكثر في القول المشتمل على ثبوت مخزف  
المستخلص يمكن ردو الشيء من الشيء واستنبط الصورة الانسانية من الزمن واعلم  
كل شيء من حيث هو كل شيء بالطبع وكل شيء من حيث هو من حيث هو اضافي في موضوع  
بالطبع اي اذا نظر الى مفهوم الكل في بعض الجمل على تحته والى مفهوم الجمل في بعض  
اشتمل الوضع لما في قوله وذلك لان مفهوم الكل ما يكون مشتملا على كثير وانما اشتمل  
محمول الجمل في الاشياء الخارجة عن كل شيء في موضوع واحد او في موضوع واحد او في موضوع واحد  
لان الجمل في بعضه ليس موضوع من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو  
اربع الكلي اذا اشبه بالشيء فانما ان كثير من هذه الشيء المشتمل عليه  
اي حقيقة التي بها هو هو او جزء منها او قاربا عنها والاولا لا بد لكم من قولنا في  
جوابه امر وهو على غلاف لم لا انه ان كان كون صالحا لان يجب به علمه على  
حالة افراده بالسؤال فقط او على جميع غيره فقط او على الجميع والاولا فان  
كان الاول فهو المقول في جواب ما ذكر في خصوصية المحضة كالسؤال في المحضة  
فان الحيوان الناطق مثلا يصلح جوابا بالسؤال عن علمه بل ان كان حالة افراده  
ولو جمع غيره من العلم يصلح جوابا وان كان الثاني فهو مقول في جوابه  
بجوابه كذا المحضة كالسؤال في العلم فانه اذا سئل عن العلم في العلم والفرق في العلم  
بما هو فالجواب بها الجواب ولو او الاول ان بالسؤال في العلم يصلح الجواب فان كان  
الثالث فهو المقول في جوابه كذا المحضة كالسؤال في العلم فانه اذا سئل عن العلم في العلم والفرق في العلم  
افراده فانه اذا سئل عن العلم بها او كان الجواب بالعلم ولو جمع غيره من العلم يصلح الجواب  
الاول وهو الاول على المحضة كذا المحضة كالسؤال في العلم فانه اذا سئل عن العلم في العلم والفرق في العلم































بج العقل فاللزم الثالث في نفس الامر ان يكون الوسط لم يلزم ان يكون اللزوم  
 وحده مقتضيا للزوم اقتضا عقليا واجتماعيا على ان كل لازم قريب بين المعز  
 الاخص بان يكون له كمال اللزوم القريب على الاحتكاك بالاعتناء المحبولة بالمقدّم  
 العلويين ونفسه العالي يدل على ان هذا المقدم بيان الملازمة الى الوسط المحبولة  
 لا بد ان يكون محمولها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتا لكان بين النسبة  
 فلا يكون محمولها حقيقة العلم بثبوت محمولها لموضوعها الى وسط والا لم يكن  
 محمولها بثبوت وجب يلزم احد الامر ان افترج الوسط عن الموضوع او فترج  
 المحمول عن الوسط واما ما كان يكون محمول احد المقدمتين خارجا عن موضوعها  
 وذلك المحمول ان يكون لازما في موضوعها او لازما بعبء او على كل  
 من الطرفين محتاج الى وسط اما اذا كان بعبء فطرا واما اذا كان بعبء  
 فلان التقدير ان اللزوم القريب ليس بيقين واما ليس بيقين محتاج الى وسط  
 ويعود الكلام فيه حتى يتيسر ان يراعى تقرير الدليل والاعتراض ان لا نسلم  
 ان محمول القضية المحبولة لو كان ذاتا لموضوعها لم يكن محمول الثبوت له واما  
 يكون كذلك لو كان الموضوع مستقورا بكنة حقيقة وهو غير لازم سلمناه  
 لكن لا تم ان محمولها اذا كان خارجا عن موضوعها محتاج العلم بثبوتها الى  
 المحمول متوقف على امر آخر سلمناه لكن لا تم ان محمول احد المقدمتين يكون اما  
 لازما في موضوعها او محتاجا لجزا ان يكون عرضا مفارقا ولكن سلمناه فلا نسلم ان  
 اللزوم القريب لا يمكن بينا محتاج الى وسط وذلك لان المقدّم ليس بين المعز  
 الاخص ولا يلزم منه احتياج الى وسط لجزا ان يكون بينا بالحقن للاعم اذا  
 يلزم من اشتغال الاخص اسفاه الاعم ولو كلف هذا التردد والبيان في اثبات هذه

باللزم التي اجتمع فيها الكون من جهة حفظان في ايضا فليس بالامكان ان يكون هذا اللزوم وجوبا بمتبع امتناع  
 التسلسل في الامور لا اعتبار به اذ الواحد يلزم كونه الاخرين فقلنا لتلاوته وحلم جوامع

المقدمه كلف في اصل الدعوى ان يقال للزوم القريب يجب ان يكون من والا  
 احتياج الى وسط فكون المقدّم الباقية مستندة وتقرير جواب المصدا لا نسلم انه  
 لو لم يكن كمال لازم قريب بينا متبع اكت بالقضية المحبولة قوله لانه لو اكدت لكان  
 الاكثبات متبادلي الاكثبات بالثبوت فقلنا لا نسلم بغيره ان كثر اللزوم القريب  
 البينة فان التعداد يجب الكمال اي رفع الموضوع كلفه وليس كل لازم قريب بين  
 وهو لا نسلم بل الكمال اي لا يثنى من اللزوم القريب بين بخا ان يكون بعض اللزوم  
 القريب بينه وبعضه غير بينه وجب منه سلسلة الاكثبات الى البين منها **قال**  
 ونسلك الامر في نفس اللزوم **الاستحسان** لسوقه للزوم بل في اللزوم وذلك لان  
 يقال التحقق للزوم بين الشئين اصلا لانه لو لم يكن شئ لكان اللزوم عارضا  
 لهما لا مكان تعقلها بغيره ولانه من جهة ما والاشع فافرة للشئ بين وجب التحلل  
 اما ان يكون اللزوم لازما لاهل المتلازمين او لا يكون فان لم يكن لازما لم يكن ارتفاع  
 اللزوم عنها وامكان ارتفاع اللزوم انما يكون بجواز الاتصاف بين اللزوم  
 والملازم فانه لو اشيع الاتصاف بينهما كان اللزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه  
 بمف ولان اللزوم امتناع الاتصاف فاذا امكن ارتفاع اللزوم امكن ارتفاع  
 امتناع الاتصاف كجواز الاتصاف واذا جاز الاتصاف بين اللزوم والملازم  
 لا يكون اللزوم لازما ولا الملازم ملزوما وان كان اللزوم لازما وكون للزوم  
 لزوم ونقل الكلام الى ذلك اللزوم حتى يسئل وانه محال واجاب عن امتناع  
 هذا الشئ وانما يمنع لو كان في الامور المحصنة وليس كذلك في الامور الاخرى  
 والتسلسل في الامور لا اعتبار به جاز بواقع فان الواحد يلزم بعض الاثنين  
 وثلاث التلازم وربع الاربعه فليس بغيره بل هو جواز ولا يحتمل ان لا يثنى بذلك

في الامور الاخرى





ان الامور لا اعتدلت بشئ من غير التماس بل انما هي كاشفة عن اعتبار العقل  
 فلو لم يكن لها رتبة اعتدلت العقل لكن لا يتقوى على الاعتدال غير المشقة منقطع  
 سلسلة منقطع الاعتدال واما تحقيق ذلك بان اللزوم له اعتبار آخر حيث  
 انه في ذاته بين اللزوم والحلزم وبهذا الاعتبار يعرف اللزوم والحلزم فلا  
 ملاحظة العقل في اعتبارها فلا ملاحظة في مرتبة حيث لا يعرف من الملاحظة فلا ملاحظة  
 اللزوم باعتبارها في اللزوم والحلزم فلا ملاحظة في اعتبارها وان اعتبرها بالذات  
 فهو معلوم من الملاحظة فلا ملاحظة في اعتبارها ولا ملاحظة في اعتبارها  
 بينهما اعتبارية في اعتبارها في اللزوم والحلزم لا يتوقف على شيء من اعتبارها  
 مفهوم اللزوم بالذات فلا ملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 بجزء الانهك في اعتبارها او بمعنى الاعتدال لا ملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 وان لم يعتبر بغيره او اعتبر بغيره اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر بغيره او اعتبر بغيره  
 يعتبر بغيره اللزوم من حيث الذات لم يتحقق له آخروا لا يمكن العقل في الاعتدال وان  
 الى غير النهاية حتى يتم التسوية على ذلك في سائر الامور لا يمكن ان يكون  
 والامساج والحصول والوفرة وغيرها دفعا للشبهة الواردة عليها وليس لها في الملاحظة  
 لو كان اللزوم بين اللزوم واحدا لكان اعتبارها العقل في اعتبارها لم يعتبر العقل  
 لم يتحقق اعتبار العقل في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 واذ انكر ان كان اللزوم على اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 ولا اللزوم لارادوا ان يثبتوا لغيرها لضرورة انه اذا كان بين شيئين لازم يكون  
 اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان الاعتبار للعقل ولا من ذاهي فليست  
 اللزوم امورا اعتبارية بل هي حقيقة لا يقول لا يمكن ان يكون اللزوم امر متحققا

هذا هو الحق في الاعتدال  
 انما هو في الاعتدال  
 انما هو في الاعتدال

يمكن الانهك كمن اللزوم واحدا لكان اعتبارها العقل في اعتبارها لم يعتبر العقل  
 فلو لم يكن لها رتبة اعتدلت العقل لكن لا يتقوى على الاعتدال غير المشقة منقطع  
 سلسلة منقطع الاعتدال واما تحقيق ذلك بان اللزوم له اعتبار آخر حيث  
 انه في ذاته بين اللزوم والحلزم وبهذا الاعتبار يعرف اللزوم والحلزم فلا  
 ملاحظة العقل في اعتبارها فلا ملاحظة في مرتبة حيث لا يعرف من الملاحظة فلا ملاحظة  
 اللزوم باعتبارها في اللزوم والحلزم فلا ملاحظة في اعتبارها وان اعتبرها بالذات  
 فهو معلوم من الملاحظة فلا ملاحظة في اعتبارها ولا ملاحظة في اعتبارها  
 بينهما اعتبارية في اعتبارها في اللزوم والحلزم لا يتوقف على شيء من اعتبارها  
 مفهوم اللزوم بالذات فلا ملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 بجزء الانهك في اعتبارها او بمعنى الاعتدال لا ملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 وان لم يعتبر بغيره او اعتبر بغيره اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر بغيره او اعتبر بغيره  
 يعتبر بغيره اللزوم من حيث الذات لم يتحقق له آخروا لا يمكن العقل في الاعتدال وان  
 الى غير النهاية حتى يتم التسوية على ذلك في سائر الامور لا يمكن ان يكون  
 والامساج والحصول والوفرة وغيرها دفعا للشبهة الواردة عليها وليس لها في الملاحظة  
 لو كان اللزوم بين اللزوم واحدا لكان اعتبارها العقل في اعتبارها لم يعتبر العقل  
 لم يتحقق اعتبار العقل في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 واذ انكر ان كان اللزوم على اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها في الملاحظة في اعتبارها  
 ولا اللزوم لارادوا ان يثبتوا لغيرها لضرورة انه اذا كان بين شيئين لازم يكون  
 اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان الاعتبار للعقل ولا من ذاهي فليست  
 اللزوم امورا اعتبارية بل هي حقيقة لا يقول لا يمكن ان يكون اللزوم امر متحققا

هذا هو الحق في الاعتدال  
 انما هو في الاعتدال  
 انما هو في الاعتدال

هذا هو الحق في الاعتدال  
 انما هو في الاعتدال  
 انما هو في الاعتدال







والنوع و...  
أما هذا النوع...  
منه...

فلم تكن تغفل الكفا على هذه النسق **الفصل الثاني** من كتاب الحصار والى

[illegible]

من مطلق القول على كونه لا يشترط وجود المقول على كونه من جنس جوارحه  
ببرهنة وهذا النوع اعني وجوبه على كلام المصنف لا ينافي قول المقول على كونه من جنس  
وجواريه منع احتمال ذلك وانما يكون محالاً لو كان المقول على كونه من جنس جوارحه باعتبار  
وليس كذلك بل باعتبار ان كان المقول على كونه من جنس جوارحه باعتبار انه اي مفهومه  
فان كان من مقول على كونه من جنس جوارحه باعتبار مفهومه فلا ينافي ذلك على كونه من جنس  
جوارحه بل باعتبار جوارحه وهو كونه من جنس جوارحه ولا ينافي ذلك على كونه من جنس جوارحه  
واخترته بحسب اعتبارها فانها قد اتفقوا على انها من جنس جوارحه باعتبار انها من جنس  
الاجزاء والاعمال والاعمال فان المقول على كونه من جنس جوارحه من جنس جوارحه النوع والجواريه سائر الكلمات  
والا لم يكن من جنس جوارحه بل من جنس جوارحه فبما انهم اتفقوا على انها من جنس جوارحه باعتبار انها من جنس جوارحه  
ان ان المقول على كونه من جنس جوارحه من جنس جوارحه النوع والاعمال على كونه من جنس جوارحه  
ان من جنس جوارحه وليس كذلك بل من جنس جوارحه باعتبار مفهومه من جنس جوارحه ان النوع يعرف  
بالمفهوم الذي لا يخلو من جوارحه على جوارحه الجوارحه من جنس جوارحه وهو من جنس جوارحه

وهو ما به ان النوع الذي يربط بين الجنس والنوع الحقيقة والذوق والجنس  
النوع الاضافي ولا يورثه من غير مستقيم لان النوع المتأخر في تطور الجنس المتأخر في  
الجنس

او اخصه و ايا كان في ذلك النوع لا الا كان ايضا فلما ذكرنا ان ايا كان  
حقا ولا مزين آية يكون في كل النوع يخرج الا من العالم والموقوف عنده  
لانها لا يباين على الانواع اخصه بغيره الا اناس فليس قلت لانها لا يتناول على  
الانواع اخصه عامة في العايب انما كانت متوقفة عليهم بالذات لكن القول لا يحتمل  
مركبه بالذات او بالواسطه فقولنا انما اذا ثبت الا اناس فلا يمكن ان تمام الحكم  
عنها فقولنا احتسابا بالذات الهامع عدم عدمه والحمد لله انه لم يزل في كل نوع اخصه في  
اي العالم







[illegible] $\gamma \cdot \gamma$ 

١٠٨

ذكره في الاسماء في الاصل والمنطق في نسبة عارضه للجسم الطاهر بالمراد النقيض  
 لان المتعلق في الجسم الطاهر هو الجسم الطاهر  
 فيقولون ان الجسم الطاهر هو الجسم الطاهر  
 وبقوله ان الجسم الطاهر هو الجسم الطاهر

[illegible]

والموع الطهور الصالح  
عن علي بن ابي طالب قدس سره  
كون من قضاة يروا الكون عارض الاثبات  
بالبطلان فيستلزم انهم مع ان الحكم ١٣







1875

[illegible][illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مختصر

711

والله اعلم بالصواب

تحت كل ما سيجيء واما التقييد القول الاول فمنهم الامام انه لا اشتراط في  
بالصواب الى المستوي بعد اذ النوع لا يكون نوعا بالحدس والاشارة العقلية كالتقسيم  
هذا ما لا يحكمهم فانهم يجعلون نوع النوع في كل ما لا يشترط له بالاول  
يكون ذلك لا اشتراطا على التقييد وهو النوع العقيد فيكون مقتضى كذا الامر  
والاشارة في النوع على جنسها بالاشارة على النوع على ان جنسها على النوع  
لو اشتراط على السافل على وجهه فيقول الامام ان ذلك لا اشتراطا على التقييد او  
الاشارة على النوع بالحدس الى المستوي لاننا لا نعرف النوع ان يكون على مقتضى  
بل هو على الاموال في لازم ضرورة وقوع النوع بالحدس الى المستوي بعد ان  
هو الحدس المستوي هو على مقتضى الاموال وان لم يقتضه ذلك يخرج الصنف على  
فان الاموال في علم ان احدها هو الاول يخرج النوع من مقتضى الحدس في القول  
المقتضى من ان يكون هو على مقتضى الاموال ولا اشتراط فيهم من الاموال وانهم  
تقضي بالحدس فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
الطبع ومقتضى الحدس فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
واما ان كان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
الطبع فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
في النوع على النوع الا ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
وقد عرفت ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
في التقييد ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
من مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى  
معهم من مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى الاموال فيقولون ان مقتضى الاموال فيهم من مقتضى

فما الصواب؟  
وجذر يا ذاك  
امرات اصلا ما ارادوا  
وما نهوا الصريح بالمراد







115

21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532  
 533  
 534  
 535  
 536  
 537  
 538  
 539  
 540  
 541  
 54

115

[illegible]



الكل المتولد على الشيء في جوابي شئ صوفي جوهره والعنيد لا يمتنع لما لا يتولد من الشيء بالاضافه  
 فخر الشئ في الاشياء المتولد من الشيء بالاضافه الى الشيء في جوابي شئ صوفي بالاضافه الى الشيء وهذا باطل لانه  
 يبطل جسر الحق في الفصل الجواز في كونه اهل من اجاب ان اجاب ان شئ صوفي بالاضافه الى الشيء لا يتولد من الشيء  
 بطل فسرر كمال الجواب في الفصل الجواز في كونه اهل من اجاب ان اجاب ان شئ صوفي بالاضافه الى الشيء لا يتولد من الشيء

كما هو في الفصل الثاني فخر الشئ صوفي جوهره والعنيد لا يمتنع لما لا يتولد من الشيء بالاضافه الى الشيء  
 فخر الشئ في الاشياء المتولد من الشيء بالاضافه الى الشيء في جوابي شئ صوفي بالاضافه الى الشيء وهذا باطل لانه  
 يبطل جسر الحق في الفصل الجواز في كونه اهل من اجاب ان اجاب ان شئ صوفي بالاضافه الى الشيء لا يتولد من الشيء  
 بطل فسرر كمال الجواب في الفصل الجواز في كونه اهل من اجاب ان اجاب ان شئ صوفي بالاضافه الى الشيء لا يتولد من الشيء

وغير ذلك ما استوفيت للفرق ما يلزمها وكيفية الحق بالاضافه الى الشيء فان القوة التي تسير  
 نفسها طبق لما اقتضت المادة وقتها الجوانب ما طفا استوفيت العلم بالاضافه الى الشيء  
 والاضافه الى الشيء في الفصل الجواز في كونه اهل من اجاب ان اجاب ان شئ صوفي بالاضافه الى الشيء لا يتولد من الشيء  
 بطل فسرر كمال الجواب في الفصل الجواز في كونه اهل من اجاب ان اجاب ان شئ صوفي بالاضافه الى الشيء لا يتولد من الشيء

والزاد







فان الصدق علم لا يكون في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

فان الصدق علم لا يكون في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

ان فصل الواحد بالصفة الى النوع الواحد لا يكون حقيقيا لانها لا تمنع كون المطلق علته ولا تفريقه الى  
حساب واحد فلا يجوز جعله واحدا ولا يكون الفريب الا واحد لانها لا تمنع كون المطلق علته ولا تفريقه الى  
بالذات وجوده لانها لا تمنع كون المطلق علته ولا تفريقه الى

لحمية النوع فذلك لا يمنع لان الحاصل لا يتوقف مقارنته الفصل على علم الفصل  
لا يصير حقيقة وانما يتوقف على شيء فمطلوبه فانها ما هي الا على الفصل الحصري

للمسألة الحشرية في تلك الحالة لا يكون حقيقيا لانها لا تمنع كون المطلق علته ولا تفريقه الى  
معدية هو الذي يتوقف على الاصل حقيقة الحشرية في تلك الحالة لا يكون حقيقيا لانها لا تمنع كون المطلق علته ولا تفريقه الى

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم

والصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم  
فالصدق العلم في العلم والصدق العلم في وجود العلم







مسألة عدة الأول النوع الثاني وجوده في الخارج فهو المختص وان لم يكن مجرداً بل يكون  
مختصاً بعلة الاعتقاد أو الاعتبار أو الوجودي مشتركاً بين المعنيين الموجود في  
الخارج ولا يكون العدم جزءاً من وجوده والعدم في مقابلته بعد المعنيين إذا  
تغيرت الصفات النوع المختص لا يكون وجودياً بل وجودياً بغيره ولما كان  
الاول فلا لولا ان كان معدوماً لم يمتد انتفاء الكل في شئ جزئياً ولما كان  
لو كان العدم جزءاً منه لكان جزءاً من النوع المختص فيقال وتصل النوع  
والاعتبار في الآخر ان يكون وجودياً لجواز ان اعتبار العقل في كونه موجوداً  
لأنه كونه في الخارج لا ينافي العدم البشري بغيره بالاعنى فيكون الانسان  
والعدم البشري فصلاً عدوياً لا يقال معنى تقوم الفصلان الصورة العقلية  
لأنها في الحقيقة كما يجب الآذان استلقت على صورتها المعقولة في الصورة  
المعقولة لا الانسان لم يتطابق إذا اشترى منها احد صورتي الحس والذات طوعاً تقوى  
ليس لا يجب الزمن فلا يجب ان يكون الفصل وجودياً لجواز حصوله في  
بأمر عدمه في الحقيقة فكم متصل الظهور لا عرض ولا كفي في معناه الطوري لا يعم  
من عدم العرض لا نقول حيث ان الفصل ليس يعقوب النوع في الخارج إلا  
انما يتقدم في الوجود والجدل مشتركاً في عديدها في الشيء يحصل في الخارج  
وانما يخص زمان الفصل ان كان مشتركاً بينه وبين الجنس لا ينافي  
من انهما معاً وان كل فصل مشترك بينهما ان كل قسم فصل ولا عريضة  
عاقبة فقولنا الجبر انما هو في ذاته على انهم سواء فظهر ان كل الفصل  
ما يكون عدوياً حتى لا يترتب اناسا ان يكونوا اشخاصاً الغير المتعلق نوعاً مختصاً  
من الحيواناً وحسب الجبر الغير المتعلق فصله ولو لم يوجد من هذا النوع في الجنس

[illegible]























فان يستعمل على جميعها فهو قاطع والآفة ناقصة والحدائق لم لا يكون الا واحدا وكل  
 فقد الله فهو وان كان بالخواص والحوادث المعطاة فهو جسم مفرد وان كان بالآفة  
 والحوادث فهو جسم مركب الرسم ان كانت التعريفات جميعا معدلة فهو جسم واحد والاختصاص  
 وان كان بغير الذات والعوض فهو التعريف بالمتناول وهو القوة تعرف التعوض  
 لان وجوبها يتوحد اذ اعراضها من هذا القبيل تعرف التوحد بالغير في القول الاول  
 الاسم كبره والعوض كضرب منه تعريف الحقولا بالحقسوت كالحق العلم كالتوحد  
 والجهل كالتوحد ولم كان اكثر استنباطا من القول الثاني بالحقسوت واستعمالها  
 في معنى التعريف كالتوحد استيعاب واعلم ان الحداء كجسم الاسم وهو قول يستعمل في فصل  
 ما دل على الجلال ولا نزاع فيه الا انه يستعمل ما دل على اللطافة بالذات بما دل على العوض  
 وح كونه نزلها لغويا غائبا عن دفع انتقال وجه استعمال الادارة من اللطافة والحداء  
 يستحسن في مبادئ الملاحظات والمخاطبات استعمال الالفاظ الجاهل المشتهر كـ  
 ليطاق فيهم السامع الادارة اللطافة والحداء كجسم الحقيقة وهو يدل على هذه الشئ التي  
 وكيفية التوحد عليه لمجرد ان لا يطاق له ولم يكن للموجودة امثلهما وحقائق فليهما  
 حدود بالحدود واما الحدود فليست الا بالحدود كجسم الاسم كذا في الرسم وورما  
 تنقل التوحد كجسم تعريفها كجسم اذا ما والشيء المتعرف معلوم الوجود  
 بعد ان يعلم كذا واعلم ان هذا الباب للطائف غزيرة وفوائدها كثيرة واختلافها فزون  
 اختصارا للحداء الجاهل غير معروف وضع واصطلاحا فليست منها ما هم يشهدون  
 واهم من ضبط مطالبه بآية بعد ما تنقل في علمهم كجسم من تزيده لولا خرافة الا  
 والاطلاق والتعريف ليس الا في الكتاب لا في بقية النسخ كجسم من تزيده لولا خرافة الا  
 وغيره من الالفاظ المحققين والاذكر في ذلك الحداء بالحدود كجسم من تزيده لولا خرافة الا

المعرفة

فواعده وتبينها على كثرة فوائده **قال** الخلوف التعريف **قال** هو اعرف المتعرف  
 شراطه اربعة عرفتها محي التعريف باختلاف الالفاظ كان ذلك بان لا يباين  
 المتعرف بان يكون اعم فلا يكون بائنا او اخص فلا يكون جامعا او يساويه في المعرفة  
 والجهل كالتعريف اذ لا يمتنع ان يكون الاخر يعرف بالاشهر كانا والاشهر اسقط  
 بالتعريف ونفسه كالجسم ان كونه غائبا لا يمتنع ان يكون الاخر يعرف بالاشهر كانا  
 وهو دور صحيح كالتعريف الشئ كجسم كذا والاشهر ان يكون الشئ منقول الاخر  
 او بمراتبه وهو دور صحيح كالتعريف الشئ كجسم كذا والاشهر ان يكون الشئ منقول الاخر  
 بقساوين والحقا ومن بالاشئ من الذين لا يفضل احد بهما على الآخر والاشئ  
 بالاشئ وكذا في حد منها اذ احاطت به في تعريف الشئ كجسم كذا والاشهر ان يكون الشئ منقول الاخر  
 وبالمساوي في المصداق اذ لا يمتنع ان يكون الاخر يعرف بالاشهر كانا والاشهر اسقط  
 اذ لا يكون له بعد من الادارة ونفسه اذ لا يمتنع ان يكون الاخر يعرف بالاشهر كانا  
 مصدق تعريفه كالتعريف والحداء كجسم الحقيقة وهو يدل على هذه الشئ التي  
 والحداء كجسم الحقيقة وهو يدل على هذه الشئ التي  
 واما الخلوف حقه للفظ فاما تصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك  
 باستعمال اللفظ غير صحيح وحديثه او مجازية او مشبهة كمن عرفه بربا علمه لا كونه في  
 الدلالة على الحداء المستعمل السامع او باشتغال على تكرار تعريفه بغيره لا كونه في  
 الاضطرار من غير ضرورة كالتعريف بالاشئ كجسم كذا والاشهر ان يكون الشئ منقول الاخر  
**قال** هو اعرف المتعرف بالاشئ كجسم كذا والاشهر ان يكون الشئ منقول الاخر  
 على حد الاختلاف اذ لا يمتنع ان يكون الاخر يعرف بالاشهر كانا والاشهر اسقط  
 فبقا الى الحداء ان يكون معانيها للحداء او اخفى التعريف به فارجع عنها الجواب

اصطغر

اشهر ان يكون الشئ منقول الاخر



































واما ما قلنا من موضوع بعد المحرور موضع الربط الوسيط اما ثانيا فلانه منقطع  
بالاسم عند احد الطرفين والربط اخلفوا في سمتها وحققتها ولذا راجعنا فلان  
على النسبة الموضوع ثانيا ولذا لا رابط على النسبة الى موضوع معين وهو ان القيمة  
والعلم المرجع اليه المتقدم لا على النسبة واعلم ان ثانيا هذه المباحث اخرجت  
المعلقة بعض الكائنات دون بعض لا تعلق بهذا الفن وليس على المظهر الا ان يوجب  
ذكره واعلم النسبة المحكمات ان دللنا على ان النسبة عليها في النسبة فيكون ذلك الاخر  
ذكر الربط **الان** في نسبة احد طرفي النسبة الى صاحب الموضوع **اجا** اذا قلنا  
ج ب ب ج تحقق اربع نسب يندرج بالموضوع ونسب ب بالمحمول ونسب ب  
بالموضوع ونسب ج بالمحمول فان اراد ان بين تعاضل بين التعاضل منها  
يختص من اربعة اوصاف ان موضوعا قد يماثل موضوعا الاخر فيكون له  
الاخر موضوعا قد يماثل موضوعا الاخر فيقتصر على ذكر وجهين من التعاضل  
تقويلا على انما في النسبة منها الى الاخرين فقال النسبة احد طرفي النسبة الى صاحب الموضوع  
غير نسبة ج ب لانه اي بالموضوع لانه لو اتحدت النسبة لم يختلف بالوجهين  
لكنها قد يختلفان موضوعا الكائنات ب ج واجبة لاف موضوعا لان الكائنات  
قليلت لا تصدق في كل الملازم فان وجوب موضوعا لموضوعا بالعلم  
ذات الموضوع وعدم وجوب موضوعا لموضوعا بالنسبة الى ذات الموضوع والملازم ان  
يكون امرا واحدا واجبا لذات الشيء عند وجوبه في شيء آخر وليس يمكن ذلك الا في  
الاعلى احكاما والى النسبة في بعض القضايا واما في النسبة في ذات الشيء  
اذا اتحدت مطلقا لم يلزم الاختلاف في الكلف وقام الموضوع الى ذات الموضوع المحمول  
موجب للتعاضل والبيان في النسبة عند وجوبه والنسبة في الصور كما في النسبة الى  
اي من التعاضل

كلمة

النسبة ثانيا لا يحيط العكس حصة الاصل وهو ج ا ف لسان الاختلاف ثانيا لوانها  
كان حصة الاصل محفوظة في العكس لاجتماعها في سائر الاجزاء اما في الطرف فظاهرا واما في  
النسبة فبنا على ما ذهب اليه من النسبة من الموضوع او لان موضوعا محمول  
متى كان في موضوعه كان عكسها في موضوعه متى كانت ممكنة كان ممكنة ونسبها الى  
صاحب الموضوع غير نسبة ج ب لانه بالمحمول ثانيا قد يختلف بالوجهين لوانها  
موضوعا لموضوعا واجبة ومحمول المحمول في نسبة اجبة على سائر الموضوع يكون  
كلما تحقق موضوعا لموضوعا في ضرورة ولا يكون المحمول في كل المحمول موضوعا  
على الموضوع بالضرورة كما في الاعمال الواجب للثبوت للموضوع فثبوتها لان  
حصولها فانه متى تحقق الان بدون موضوعا للموضوع ولا يصح للمحمول بدون محموله  
على الان وكذا العكس اي يكون ان يكون المحمول واجبة وموضوعا لموضوعا غير  
كما في النسبة للمفارقة كقولنا لان كان موضوعا لان الكائنات ليس بواجبة في النسبة  
كلما تحقق الان على ان موضوعا لموضوعا عند محموله الكائنات لاجبة  
ضرورة ان الكائنات كلما تحقق موضوعا لموضوعا لان الكائنات في النسبة ثانيا لوانها  
الموضوع والمحمول في اختلافها بالوجهين لوانها في سائر الاجزاء ان يكون موضوعا  
واجبا بالنسبة الى امر غير واجبا لغيره الى ان في النسبة الى امر واحد لانه لا اختلاف  
موضوعا لان النسبة الى امر واحد في الاختلاف بالوجهين لوانها في اختلافها بالوجهين  
والامتناع قال صاحب الكفا في اختلاف النسبة في الكلف على ان متى محموله المحمول  
لشيء وموضوعا لموضوعا ثبوت شيء او متى كان الموضوع كائنات في المحمول  
موضوعا لان المحمول كائنات في الموضوع ثبوت شيء او متى كان الملازم موضوعا  
اذا التقدم وهو وجوب موضوعا لموضوعا اي قوله اذا كان في كائنات في كائنات في موضوعا



















فمنه نعلم انهم من سائر القضايا وفي عبارة المصنف قد ذكر الاول والآخر  
 على كل ما لم يلقه مسامحة لان ان اراد بالكل واحد ولا يمكن ان يلبس كل واحد  
 سلب كل اشع ان يكون السور البليج من ان اراد به الكل حيث هو كل من السور  
 الجبر من ان يكون السور البليج من جميع الاقسام كما هو واحد الا ان السور البليج  
 الحكم الكلي كما ذكرناه في الاخر ان بالكل في بعض السور وليس بعضه لان على سلب  
 الحكم على بعض بالمطابقة وعلى رفع اشياء كلى واحدة السلام المتناع ان تحقق  
 رفع الاشياء على بعض من رفع اشياء كلى واحدة في ذلك السور على سلب الحكم  
 البعض بالمطابقة نظرا لمعلومه الصريح في رفع الاشياء الجبر كما ان يكون سلب  
 الاشياء الكلى ما اعتدوا به ان يقال سلب كل واحد من بعض ما ان يصدق عليها ما كسر  
 القصة التي بعد ما او بالقياس الى محولها فان اعتبر عليها بالقياس الى القصة  
 فليس كسلب كل واحد من رفع الاشياء الجبر وان اعتبرها بالقياس الى محولها كسلب كل واحد من السور  
 وليس بعض السور الجبر من الفرق من الاول والآخر وانما الفرق بينهما ان  
 الاول لا يمس بعضه من ذلك السلب الكلي اذا جعل في السلب منه واقعا للموجز الجبر منه  
 ولا يترك الاشياء البتة لان نشان حرف السلب في ما بعده فيفتح الاشياء والثاني بالكل  
 اي محلي ليس لا يترك السلب الكلي لوضع البعض اوله وهو السلب في الوسط بعضه في  
 ما يتفرع عنه من تقديره وهو البعض من ذلك السور الاستدانة وقد ذكر الاشياء اذا جعل  
 جزءا من مجموع المحول في كل السور بخصتها كما لا سواها المذكور في العربية وبتدريج  
 للكثرة في خبر مستدبر في خبرتين في لغة القصر وعلى هذا سائر القضايا  
 ومن جهة ان يرفع على الموضوع **الحال** من سائر السور ان يرفع على الموضوع الكلي ما ورد  
 على الموضوع فلكان الموضوع بخصه كما ينبغي من الاول وذكرنا ان السور يكون كذا  
 في السور المحصورة

في بعض السور

الاول او بعضها فانت ايجاز بيان ذلك خلافا للمحولة من السور البليج  
 والجبره واما وروده على الكلي فلكان السور السور بقدره فصار على الجبر  
 المقدره فان اقترن السور بالمولود بالوضع الجبر فيكون القصة عن  
 الوضع الطبعي وتسمي مخرجه والمصنف يعتبر بيننا الاخر في جهة الموضوع وحصر  
 الاقسام المتخفا في الاربع لان المحول المسور اما جبر او كلي او اما كان في موضوعه ما كمل  
 او جبر وبتن في الضابط حكم ما يكون احد طرفه شخصيا مستورا او هو اعم من كل من هو  
 او جبر ولا يقتل الخوض في شان الضابط لا بد من تقديره مقدمه ان السور الجبر الى  
 الموضوع بالاجابة ان يكون بالوجز في الاستدانة او بالقياس الى ان السور الجبر  
 الموضوع فلكان السور واجبة وبسبب ما لا يتصور ان السور الجبر في القصة  
 مستدرة وبسبب ما لا يتصور ان السور الجبر في القصة مستدرة وبسبب ما لا يتصور ان السور الجبر في القصة  
 الجبرية وما ياعني منه هو الحوافر في القصة في الكلف والمواضع المتخفا لا تقتصر  
 بالقياس اليها نفسها بل بالقياس الى الجبر لا يتصور ان السور الجبر في القصة  
 الحصر ان كان مادة محولة للاشياء وانما الجبر بصفة جزئية منه وهو الحصر وما يتصور ان  
 السور يرفعون بالمولود في المتخفات فهو قول السور الجبر والقول المحصور ان السور جعل  
 مع سائر المحول لا يرفع كيان محولا باعتباره في السور الجبر في السور بقدره  
 صاير المحول السور الجبر في جزئه من السور واعتبار الصور في السور الجبر في السور الجبر  
 الموضوع وثابتها ان اعتبار السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر  
 كجرب السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر  
 كما لا يخفى في خبره في رفع السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر  
 السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر

الاول او بعضها فانت ايجاز بيان ذلك خلافا للمحولة من السور البليج  
 والجبره واما وروده على الكلي فلكان السور السور بقدره فصار على الجبر  
 المقدره فان اقترن السور بالمولود بالوضع الجبر فيكون القصة عن  
 الوضع الطبعي وتسمي مخرجه والمصنف يعتبر بيننا الاخر في جهة الموضوع وحصر  
 الاقسام المتخفا في الاربع لان المحول المسور اما جبر او كلي او اما كان في موضوعه ما كمل  
 او جبر وبتن في الضابط حكم ما يكون احد طرفه شخصيا مستورا او هو اعم من كل من هو  
 او جبر ولا يقتل الخوض في شان الضابط لا بد من تقديره مقدمه ان السور الجبر الى  
 الموضوع بالاجابة ان يكون بالوجز في الاستدانة او بالقياس الى ان السور الجبر  
 الموضوع فلكان السور واجبة وبسبب ما لا يتصور ان السور الجبر في القصة  
 مستدرة وبسبب ما لا يتصور ان السور الجبر في القصة مستدرة وبسبب ما لا يتصور ان السور الجبر في القصة  
 الجبرية وما ياعني منه هو الحوافر في القصة في الكلف والمواضع المتخفا لا تقتصر  
 بالقياس اليها نفسها بل بالقياس الى الجبر لا يتصور ان السور الجبر في القصة  
 الحصر ان كان مادة محولة للاشياء وانما الجبر بصفة جزئية منه وهو الحصر وما يتصور ان  
 السور يرفعون بالمولود في المتخفات فهو قول السور الجبر والقول المحصور ان السور جعل  
 مع سائر المحول لا يرفع كيان محولا باعتباره في السور الجبر في السور بقدره  
 صاير المحول السور الجبر في جزئه من السور واعتبار الصور في السور الجبر في السور الجبر  
 الموضوع وثابتها ان اعتبار السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر  
 كجرب السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر  
 كما لا يخفى في خبره في رفع السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر  
 السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر في السور الجبر



بان اقرب قول السالكين بان دون الاقارن فترن باحد هاهنا وما والا فترن القول  
 سالكين اذا قلنا ليس دون ذلك كانت معدة في رفع الجواز مع رفع الجواز فيكون  
 وان لم يكن طريق القصد في الاقارن يكون العدم مع عدمه وان لم يكن هو الذي يوجبها  
 اصلا او فترن ولم يختلف ما ذكره كما اذا قلنا ليس دون ذلك فترن في كلتا الحالتين  
 لان اختلاف طر في القصد في الاقارن لا يسلم كونهما سالكين في الاقارن في رتبة الجواز  
 ولم يترن في الموضوع اصلا او بانك يكون القصد مع اختلاف طر فيها في الاقارن  
 نعم سلك القصد في اختلاف طر فيها في الاقارن لكن المتصل للزوم الكلي لا ينعكس  
 لكنه الاول لان في قول السالكين في القصد اما ان يكون في الاول او في الثاني كان في الثاني  
 سالكين في الاقارن والى طر في الاقارن اذا عرفت بان مقتضى مقتضى هذا الامر السالكين وهو  
 اما ان يكون احد طر في القصد شخصا مستورا او يكون الجواز في مقتضى سالكين في الجواز  
 او سالكين في جواز مقتضى القصد في اختلاف طر فيها في الاقارن في قول السالكين ذلك لان  
 القصد في احد طر في القصد انما يصدق اذا كانت سالكين وانما يكون ما بالاداء اختلاف  
 طر في الاقارن بان الاول في الصورة الاولى في الموضوع باذا كان في الموضوع  
 ثبوت الجواز في كل واحد او بعضها والجواز في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 واما في الصورة الثانية فلان الجواز في كل واحد او في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 ايجاز كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 فاما ان لا يترن بهما في قول السالكين اصلا او فترن بهما وانما في العدم وانما في كل واحد في كل واحد  
 موجب في مقتضى الامر السالكين في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 اولا كونه في مقتضى طر في القصد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 او ما يوجبها في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد

ان السالكين في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد

ان السالكين في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد

فيما يوجبها في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 في الاقارن وعدمه ان كانت القصد في مادة الجواز في ما يوجبها في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 او اذا لم يوجب في مادة الجواز في ما يوجبها في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 القصد في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 من المخرجات وبكذلك يوجبها وانما يوجبها في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 المواد اختلاف طر في القصد في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 في قول السالكين في القصد سالكين فانه لو تعدى في احد طر في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 المعترض بان سلك السالكين في الجواز في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 السالكين في القصد في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 فلا يصح اختلاف طر في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 متى يقتضي احد طر في القصد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 يكن سواء لم يكن في قول السالكين في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 الامتناع لو كان في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 سالكين في الجواز في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 ايجاز جواز سالكين في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 والمقتضى في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 الجواز في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد  
 وان كان كل مقتضى في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد

ان السالكين في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد

ان السالكين في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد

ان السالكين في الاقارن في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد في كل واحد







والاوسط الى الاصغر انما اذا اعتينا به الكل المحصور فلو ان كان يكون الاوسط  
 من الاصغر وانما حكم على مجموع افراد الاعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاصغر  
 فانما اذا قلت مجموع الانسا حيوان ومجموع الحيوان الوصف الوصف لم يلزم ان  
 يكون مجموع افراد الانسا كذلك انما اذا اعتينا به الجيد الكلي للمتنافز ان كان  
 الاصغر والاوسط وانما حكم في هذا المتعارف ان لا يجب ان يكون حكما على الآخر كقولنا  
 الانسا حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقل ولا يلزم ان يكون الوصف المتعارف  
 انما انما لا يتصور ان يكون الاصغر من الافراد الاوسط ولا ينفى كجسم حقيقي  
 والاما وصفه ج بل انهم من هذا هو صدق عليه ج اما الاول فلا يلزم على ذلك  
 الاصغر من الاوسط فلم يتصور الحكم منه اليه الجواز ان يكون الحكم لها تصا با صدق  
 الحقيقيان دون الآخر كقولنا انما حصل ان حيوانا ما حصل له حيوانا  
 فان طلق فكل من عنده واما انما اني فلا بد لو اعتنا بالوصف ان يكون وصفا  
 يلزم ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بان الملازم  
 من وجهان الاول انما اذا قلنا كل ج ب كان معناه علم ذلك الصدر كل ما هو  
 موصوف ب فهو ب في محمول على ما هو موصوف ب في نفسه فصدق  
 كل ب ب في ج كايكون معناه كل ما هو موصوف ب فهو ب فيكون ب محمول على  
 موصوف ب في نفسه فصدق انما انما الى غير النهاية وفيه نظر لان ما هو موصوف ب  
 ذات الموضوع فاذ افترضنا ان يكون معناه كل ما هو موصوف ب  
 وانما يكون كذلك لو كان توصفا عنوانيا لان البحث على بعد ان يكون  
 عنوانا وصفا لاعلى بعد ان كل ذات موضوع وصف الثاني ان ج  
 لو كان وصفا والوصف يكون كجمله على موصوف كجمله على موصوف في

بالفوز مصدق كل ج وكون معناه كل ما هو موصوف ب فهو ج وهكذا  
 انما انما هو الفرق بين هذا الوجه الاول ان بيان لزوم النسبة من جهة  
 وصف المحصور ههنا من جهة وصف الموضوع وفيه نظر لاننا لانما ان كل  
 وصف يكون محمول على ذلك الصدر وانما يمكن محموله لو لم يكن موضوعا بل وصف شي  
 آخر والا فان لم يتصور القضية لاجل ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا  
 المستقلة عن العلم ليكون الحكمها قوانين كلية فلو كان المراد وصفه ج  
 لانما وادى حصصه وكذا لو كان المراد ما حصصه ج فحينئذ يكون المراد اعم  
 منها ليكون شاملا لجميع القضايا ثم اصطلاح النسخ بعد انما على انما ينفى بالجميع في الغرض  
 وقتا ما سواد كان حال الحكم او في الماضي او في المستقبل والداري على ان المراد  
 كج ب بالانتماء لسواء موج بالفعول والقوة المتبع راي الشيخ لان اللغة التي  
 يسهل ان علمه فان الاصغر لا يتناول الذات انما لا علم بالباض دايا وان اكل انما  
 به وادى بعضهم انما مخالف للفقهاء في ان النطفة علم كعلم الانسان فلو دخل في ذلك  
 انما كذا ب كل انسان شئ او هو مطلقا ب كل انسان لا سم فان الانتماء يطلق  
 بالانتماء كعلم على مطلق الفاعل هو القوة وعلى مقابله الضرر وهو الانتماء  
 العام فان اريد بالانتماء في قوله النطفة كعلم كعلم انما انما القوة فهو صافي  
 ولا يراد على الدار الى المراد الانتماء العام وان اريد به الانتماء العام فلام  
 صدق الانتماء على النطفة بالانتماء العام وظاهره ان السواد وكذا اصطلاحه  
 على ان المراد كل واحد واحد من جوهات ج وهذا القدر يخرج مخرج اي بدلوله  
 المطابق وان صدق عليه ج واما اخرجه عن الكل ليوافق العرف واللفظ لان  
 كل انسان منكم انما ينفى عنه وعرفا ولفظا ان كل واحد من جوهات الانتماء



ولانه لو كان كذلك لكان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
او كل ما في جزئ من ضرورة ان يكون الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
مع الجزئيات لان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
وانما قد خرج من كون الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
في ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
من ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
عليه ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
يخرج من ضرورة ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
قلت في قوله من ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
المعروف في معنى ذلك معلوم في مفهوم جزئ من ذلك وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
ما اورد على الشئ وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
في مفهوم جزئ من ذلك معلوم في مفهوم جزئ من ذلك وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
كل حكم كذا يقال عليه سواء كان كذا او جوازا كان التعريف حقيقة بالجزئيات  
والمراد بالجزئيات الجزئيات لا الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
بل قد خرج اذا قيل بعينه او بغيره من ضرورة ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
بما هو عليه الجزئيات الشخضات كان جزئ من ذلك وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
والنوع كان جزئ من ذلك وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
بالحكم على الحكم كقولنا كل من هو كذا هو كذا فان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
اشبهه الحكم على الحكم فان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء

هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء

هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء

فلما قيلت هذه الاشياء لم تر شيئا من الاشياء فلو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
افراد الحكم فيكون الاستحسان او اذا كان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
وافراد الحكم فيكون الاستحسان او اذا كان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
واما القضية المستعملة في هذا الحكم فليكن هي القضية المستعملة في هذا الحكم  
وتعلم ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
بالنسبة الى مفهوم جزئ من ذلك وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
في قوله من ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
بالنسبة الى مفهوم جزئ من ذلك وهو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
انما كان مفهومه بالحقيقة في هذا الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
عليه ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
فلما كان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
وذا ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
فلا يصح ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
عليه ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
قد يخرج من ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
جزء الذات كقولنا كل من هو كذا هو كذا فان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
نحو ان الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء

هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء  
هذا هو الحكم الكلي على الجزاء والافعال كذلك في تلك الاشياء















كله الصورة الموجودة في الزمان حكم عليها واما السالبة فلا تخضع الى ذلك الحضور  
 او لا يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان الحكم على الامور ان يكون الصورة  
 الذاتية فانها موجودة في الزمان فانها في النفس حكم عليها بالاشياء وانما  
 اذا قلنا كل شيء كذا فان الحكم به هنا ليس بصورة الشئ بل على اصل لمس وقد وكل ذلك  
 مرارا واما الجواب بل هو في غير ذلك اذ قد اذنا الكلام الى هذا المقام فليكن القصد  
 على ما هو الحق فيقولوا ان الموضوع في شئ كذا في امور ذات الموضوع وعقل الموضوع  
 واما انضافه بالوصف العنواني وعقد الجمل هو انضافه بصفة الجواهر فلا بد  
 من تحقق القصد من النظر في ما هيتهما ان كانت تلك التبع الاول ذات الموضوع  
 وهو افراد الشخص في النوع على اشياء فلا بد من وجوده في الموضوع اطلاقا  
 في الزمان او في الزمان محققا او مقدرا اذ اقل كل شيء في الحكم في جميع الافراد  
 الموجوده على احد اياها او مجموعها فيكون في كل واحد له وجود في الزمان محققا او مقدرا  
 وكل واحد له موجود في الزمان من ان هذا اذا كان الموضوع في هذه الافراد على الافراد اذا  
 لم يكن له تلك الافراد العلة في حكمه في الافراد كما اذا لم يكن له تلك الافراد الموجودة  
 في احدى كقولنا كل شيء كذا في حكمه في الافراد الا ان هذه العلة في كل شيء كذا في احدى  
 ذلك الشئ انما في الشئ في الزمان في حصة الاجاب هو الحكم في وجوده في الجواهر  
 للموضوع في حصة الجواهر في الحكم على ان يكون موجودا في كل موضوع في الاجاب  
 موجودا في الافراد في الزمان فانما اذا كان في كل شيء كذا في شئ كذا في العلة كذا ليس  
 معنى ذلك ان في شئ كذا في العلة في كل واحد من جواهرها فانها في كل واحد من جواهرها  
 يوجد كذا في جواهرها في الزمان في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 ووجود كذا في جواهرها في الزمان فانها في كل واحد من جواهرها في الحكم على الاجاب على انها في نفسها

في كل واحد من جواهرها في الزمان فانها في كل واحد من جواهرها في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 في كل واحد من جواهرها في الزمان فانها في كل واحد من جواهرها في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 في كل واحد من جواهرها في الزمان فانها في كل واحد من جواهرها في الحكم على الاجاب على انها في نفسها

الزمان فقط على انما اذا وجد جواهرها في الجواهر الى انما في الشئ في الزمان في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 ذات الموضوع في حكمه في الزمان في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 اقلها في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 على ما في القضا يا واما المتأخرون فيجعلوه كقولنا بالاشياء في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 حقيقت كانت في الاجاب في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 ذات الموضوع في العنوان في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 فان اعتبار مجرد القصد في الزمان في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 ان ينفذها وصف الجواهر في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 (قوله ان كل شيء كذا في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها)  
 وعلى هذا يصح في كل شيء كذا في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 عليها في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 شئ في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 فلا يوجد في الزمان في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 واما تصديق القصد في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 انحصار على هذا في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 لا فعل الوجود في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 العنوان يدرج في الموضوع اذ افضله القصد في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 كل سود كذا في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 اسود اذ افضله القصد في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 لا يتوقف على هذا في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها

عقد الموضوع وهو انشاء الموضوع في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 عقد الموضوع وهو انشاء الموضوع في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها  
 عقد الموضوع وهو انشاء الموضوع في حصة الجواهر في الحكم على الاجاب على انها في نفسها

يكن







اما بانفائها موضوعها في الخارج تحققت او تعذر او بانفائها الحكم وكذلك في الشرع  
وبالحكم رفع الاجاب اما بانفائها عقد الوضع او بانفائها عقد الحرف وعقد الصلب  
يمكن في الحالتين بخلاف الاجاب في هذا معنى قوله لهم موضوع الخارج اعم من موضوع الحكم  
لما أخذ بعضهم من الشرع افراد الية اكثر مما افراد الموصوفه فان موضوع السالبة بعينه  
موضوع الموصوفه وزعم بعضهم ان الشرع نظر السالبة في وجود الموضوع والالزام  
الضرب الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبير ان لم يكن هو عقد  
الحرف في الصغرى لم يلزم تقدير الحكم في الاوسط الى الاصغر وان كان عقد الحرف  
فيها وما يجب وجوب وجود الموضوع في الكبير وغايبه في الصغرى هو وجوب  
ان تعذر وجود الموضوع في الموصوفه كذا لان عقد الوضع والحرف فيها بعينه  
وجود الموضوع واما السالبة في الشرع وجود موضوعها هو عقد الوضع  
لان السالبة لا يراد على عقد الحرف فقط او عقد الوضع فبما في هذا معنى لان الصلب  
لواستدع وجود الموضوع لم يمتنع من الموصوفه السالبة اصلا واما الكبير  
لما جعلها على الخارج حيا بانفائها الموضوع  
في الشكل الاول فعقد الوضع فيها استلزام عقد الحرف في الصغرى ولا يلزم الادعاء  
بعض افراد الموضوع لاجتماعها في المقابلة فان السالبة الواقعة في كبير الشكل  
الاو لا تكون موضوعها موجودا ولا يلزم منها اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة  
فان قلت الفرق بين السالبة التي انتم على راي المتأخرين واما على راي المتقدمين فلا لانه  
ما عتبر الادعاء الموضوع مطلقا ولا يترتب وجود الموضوع الى ان يكون الحكم موجودا  
فنتصور الموضوع لا يلزم وجوده واما سلم الوفا ان تصور حقيقة سالت  
ان اذا قلنا كل ج في موضوعه كج او اضره من اذ ج التي لا تنهيه لها على احد الخ  
الوجود من الازال لا الج ولا السكت ان تصور انها كانت في نفسها وتخصصها بهلاكها فمضلا

الکتاب الترمذی

علم الوقوع فلما تنقصره الابا عنها رجا لجمالها عشتا رتها افراج والابا  
انما يستدع وجودها على سبيل التفضل فلما لم ين هذا وذكر سبيلها لكل الموقوف  
الاتحاد وجود الموضوع انه يستدعي حاله ثبوت المحل للموضوع لانها الحكم بالثبوت اعز  
الاجاب بغير ما كان الموضوع معدوما الحكم مع محال الاتحاد لقولنا لا يرد عليه  
فان هذا الحكم يصدر اذا وجد معدوما انما يحفظ الحكم وجود الموضوع في آن واحد  
وهو ان الحكم ومقتضى الاتحاد وقد يكون وجوده اذ لا داعي الى الدوام لا اذ على  
هذا قولنا السبيل استدع وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحل لان الحكم بالارتفاع  
اعز السبيل فانه لا يرد وجوده في الزمن حال الحكم مع ان ارتفاع المحل لا يعض  
بذلك ايجاب ان تحقق هذا الموضوع وانما اطبق في هذه المواضع كل الاطلاق لانها مسارج  
الانظار ومطارد الافكار ومشاراة تحريكها المتأخر قواعدها ومبادئ  
تفسيرها اصطلاحا الحكم وكما رجعت فيها المشايخ لا يفاضل وفكرتها انفس  
فاطلعت على قواعدها ولم تمنع عن تقديمه وتوضيحها فانه بالفضل ومنافته  
بالتبيين لعلها لا يوجب شكوا رباب الا ان الوفاة او انما ضلوا الى البصائر  
الفتاة **قال الثالث** في خصوص المصلحة **قال** قد سبق انما الى انهم انما  
مثلا لا يعضل كلغة الا لا منع حمله على زوال الجوده والا لا منع حمله على كون بل  
الان حشره معنى وما هو ذاك الكلمة منوع الجوده معنى ومع اعتبار العموم  
كونه تحت النسبة الى امور مختلفة معنى هو منوع على الجميع ذلك موضوع الحكم لا  
الشيء من حيث فعل هذا الان كل النوع لا يكون مهيما لان الكلمة والنسبة انما  
تقوض الان لا حشره بل انما الى الامور كثيرة فهو ما هو ذاك ما هو ذاك  
وهو كونه عاتق فعل شيئا ذاك في الشئ او فيه نظارة او لانها موضوع المصلحة



لو كان هو الطبع من حيث هو لم يخلو من التميز المتكامل لوجوده وهو يكون الحكم  
على ما صدق عليه لوجوده من غير ان يكون له حقيقة في ذاته انما هي الماهية التي هي  
خارجها وادراكه كقولنا ان هذا الشيء ان لم يكن متبعا بالماهية لان حال  
السور لا يتصور ان يفسد الى الطبع من حيث هو وانما يتصور ان يفسد على الطبع واما  
ثانيا فلما سمعنا ان الموضوع في قولنا ان نوع ليس هو الانسان من حيث انه قائم بل هذا  
الاعتقاد انما في قولنا ان الموضوع هو المفهوم من حيث هو كما اننا قلنا بعض الان  
اسود فاما الموضوع بهنا بعض لاننا لم نذكر في السواد ولا في بعضه احد  
والا قلنا اسود على ان يصدق السواد على ما يصدق من حيث هو من مفهوم البعض  
وغيره الا اننا لم نذكر في مفهومها وان صدقت لوقوتها ثم ان الماهية قوة  
الجزئية الموافقة لما في الكيف على معنى تلازمها لانها اذا صدقت الحكم على بعضه فقد  
صدق على سائر من حيث هو واذا صدق الحكم على سائر من حيث هو صدق الحكم على  
واحد من الحكم على الملازم الثاني فان اردت بعضه بعضا فصدق على جميعه  
ان يكون المسمى او جزئيا في الملازم الثاني لان خلافا لا يخلو وجوبا على تميم  
ان يصدق داخل فاما صدق عليه وان اردت بعضه صدق على جميعه والملازم الثالث  
لجواز الحكم على السور من حيث هو من غير ان يتصل الحكم الى جزئياتها فانه يصح على الطبع  
من حيث هو ان يصدق من كثره وكيفية محمولها وجزء الافراد ولا يصدق هذه  
الاحكام عليها وهذا المنع وادناه على الملازم الاول لانه ان الحكم على الجزئيات  
ولا يصدق ذلك الحكم على اصل الطبع فانه لا يصدق على الطبع انها فرد من افرادها  
ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لو جعل الموضوع الماهية فصدق عليه الجزئيات  
كانت في قوة الجزئية والملازم ثان ببيان **فصل الرابع**

في اقسام القضية باعتبار المحل والقضيان كما وجدنا ان كل حكم له صفة  
من سميت بمحملة لتخصص مفهوم المحل سواء كان الموضوع وجوديا او عديما  
وسواء كان موجبا او سالبا كقولنا زيد بصير وليس بصير وان كان قدما كانت  
معدوله ومقيدته لان الدلالة او لا على الامور النبوية واذا قصد الامور الغير  
النبوية بعد ايرادها ونقيضها وادراك السلب والوضع اقرار للماهية وعدم حصولها فخصيل  
محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او غير زيد ليس له بصير ليس له  
ولا يرد النقص بالسلب المحل لان السلب ليس جزءا محمولها على تحقيقه غير  
فهنا اربع قضايا محتملة ومعدولتها والاضابط في نسبة بعضها البعض  
ان كل قضيتين توافقتا في العدم او النقص الى كونهان معدولتان او محصلتين  
ومحالفات في الكلفان كون احدهما موجبا والاخر سالبا فمقتضاها بعد رعايته  
الشرائط المعتدلة في الشافق كقولنا كل انسان حيوانا وكل حيوان لا  
لا يصدق على السالبي وان كانا على العكس اي على العدم او النقص  
يكون احدهما محصلا والاخر معدولا وتوافقتا في الكلف الى كونهما موجبا او  
سالبا فان كانا موجبتين فتعاندان صدقا الى الصدق وما وقد قلنا القولنا  
زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يفسد صدقها في حالة واحدة ضرورة امتناع انصاف  
ذات واحدة نصفين متنافسين في زمان واحد ويجوز كذا في ما عدا ذلك  
وان كانتا سالبتين فتعاندان كذبا الى الكذب ان معارضة صدقها كقولنا ليس  
زيد كاتب زيد ليس لا كاتب فانه يفسد كذا فيهما لانها لو كانتا معارضة في الحقيقة  
معالها انهما تنقضاهما وقد بينا انهما لا يتصادقان لكن يجوز صدقهما اذا كانا الموضوع  
معدولا لا في قولنا زيد ليس كاتب فانه يصدق كذا في البشائر لان كل واحد من التوهم

مغيرة



اختصاصا الى الاخر ومن المحال صدق الشيء على ما قد كذب العالم لاننا نقول ان السلام  
صدق الشيء مع كذب العالم محال على ذلك الصدق وانما يكون كذلك لم يكن ذلك الصدق محالا  
في الخبر ان السلام المحال على الصدق لا يثبت ان لا يكون كذب الشيء لان كذب الشيء  
الموجبتين او لا فان كذب الشيء ارتفاع النقص والارتفاع اجتماعا للموجبتين على  
الصدق او نقول ان كذب الشيء صديق للموجبتين وكذبها معا بالبيان الذي ذكرناه  
وكبر ثبوتها ومحال وان تخالف الصفات فيها الى في العدم او التخصيل وفي الكلف  
كانت الموضوعات في السلب كقولنا في كذا زيد سلبا كانت في ذلك كانت في ليس  
بكانت وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود الموضوع المتخصص اي يكون الموضوع  
محققا لوجوده في الخارج كما في المرحس او معدرا لكونه موجودا في العدم في الخارج كما في  
المعدوم او مطلقا اعم الى راجع الذين كما هو في الشيء ضرورة ان ثبوت حقيقة  
الشيء في ثبوت الموضوع في نفسه سواء كانت الصدق وجودية او عدمية فلي رتبة  
الموجود صدق السلب والاحتجاج للموجبة على الصدق والاطراف معدوم السلب الصدق  
الموجود لغيره ان يكون صدقها باسرها الموضوع فلا تصدق الموضوع بها نعم لو  
كان الموضوع موجودا كانت متساوية في ذلك **قال** ولا التمس في هذا الاربع  
**القول** قد بينا ان التمس في التمس في الاربع في العدم وانما في اللفظ فلا التمس ايضا  
اذا اتفقت في العدم او التخصيل او التمس لانها ان اتفقت في التخصيل فلا  
يكون منها في سلب غير موجود ما يكون فيها في سلب ان اتفقت في العدم ولا يكون  
قول السلب فيها واما موجبة واما قد فيها سلبا كذلك اذا اتفقت في العدم والتخصيل  
واتفقت في الكلف فانها ان كانتا متساويتين فيهما فيها قول السلب غير موجود واما لا  
يكون فيها موجبة متساوية ان كانتا سلبتين فاما كان في العدم السلب احد السلبين متساوية

واما قد فيها سلبا لغيره لانه اذا اتفقت فيها فلا التمس في العدم بين الموضوعات متساوية  
والسلب لغيره واما اذا اتفقت في الموضوع في سلب كذا في سلبا لغيره انما التمس  
بين الموضوعات لغيره والى السلب لغيره لوجوده في سلبا فيها فلا يعلم فيها موجباتها  
سلبا في العدم منها ان القضية ان كانت متساوية وتعدت الربط على سلبا في سلبا  
موجبة لان هناك ربط السلب في شأن الربط ربطا بغيره في سلبا وان تافوت  
الربط بينهما في سلبا في سلبا لان هناك سلب الربط في شأن في سلبا لان  
سلب الربط الذي مرده وان كانت متساوية فلا تافوت بينهما في السلب والاصطلاح  
على تخصصه بغيره في اللفظ في الايجاب بغيره بعضها بالسلب كتحصيل لغيره في العدم او ليس  
**قال** وقيل **القول** في جملة ما لم يحصل بين الايجاب والمعدوم والسلب المتصل ان  
الايجاب والمعدوم عدم شيء عامر متساويان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم بالسلب المتصل  
عدم شيء عامر ليس شانه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الشيء في الايجاب  
على الطفل سلبا ومنهم من يفرقه بغيره **القول** في الايجاب والمعدوم عدم شيء عامر شانه ذلك  
الشيء في الجاهل اذ كان وقت الحكم او قبله وجوده والسلب المتصل عدم شيء عامر في  
ذلك في الايجاب حتى يكون عدم الشيء في الايجاب باطلا سلبا ومنهم من يفرقه بغيره  
وقال الايجاب والمعدوم عدم شيء عامر شانه او شأن نوعه الاتصاف بذلك في العدم  
الشيء في الجاهل اذ كان وقت الحكم او قبله وجوده والسلب المتصل عدم شيء عامر شانه او  
شأن نوعه او جنب العدم في نصف ذلك الشيء في عدم الشيء في الجاهل اذ كان وقت الحكم  
الشيء في سلبا منهم من يفرقه في التخصيم وقول الايجاب والمعدوم عدم شيء عامر شانه  
او شأن نوعه او شأن حيز العدم في العدم ان يكون له ذلك الشيء فتكون عدم الشيء  
على الشيء باطلا وعدم الاشياء في العدم على الشيء بغيره في الجاهل اذ كان وقت الحكم











بالجوابية ونكاح القضايا لا يصدق لا في رجب ولا حنبله هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكيف  
 بعد مساعده والحق ان الاشكال من هذه الماهية الاولى لان الصغير موصوفه بالسلبه  
 المحل وقد عرفت انها لا تنسب وجود الموضوع واما الثاني فلان ان اولها لم يصدق  
 في قولنا بعض الابل معدوم المحدث في الخارج والذين فلا نسب صدق وان اراد به  
 المحدث في الخارج فالعكس صدق لوجود الموضوع في الذين واما الثالث فهو  
 بين الفل لان الكساده مبرهنة القضا لا تسلم في كسبه واما اوردت  
 هذه الابحاث وان لم يكن لها عين ولا اثر في الكتاب بنيتها على بعض مطلقا فقول  
 سببا لغيره لا يسلطه وان تعلم فيها من اللطائف الفوائد **قال الامام**  
**احمد** لما اعتبر وجود الموضوع في الابحاث ان السلب من الامام عليه من المقتض  
 وقول وجود الموضوع ليس شرط في المحل معدوم لان عدم المحل لا يوجد في الابل  
 اما ان يقتض على الموضوع المعدوم او لا يصدق فان صدق فقد صدق الموضوع  
 المعدوم ليس عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرط فيها وان لم يصدق  
 عليه عدم المحل صدق على المحل وهو البصير لا تنسب خلق الموضوع عن التقيض  
 فيلزم انقضاء المعدوم بالامر الوجودي وهو لا يتقدم تسليمه في المطلوب مما لا بد  
 اذا لم يمتح الاجابا المحصل الوجود والموضوع في الابل المعدوم بطريق الاول وجود  
 ان لا نسب ان لم يصدق عدم المحل الوجود على المعدوم لم صدق المحل الوجودي  
 عليه بل لازم صدق سلب عدم المحل على فان تفضل الموضوع ليس موصوفه بالسلبه  
 والسلب المعدوم لا يتم من الموضوع فلا يلزم من صدقها صدقها وتقدم  
 في نسخ الاشارة الى الموضوع في الموضوع هو تحقيق او تخيل هذا الكلام اقصر  
 في القدر ما ذكره في المقتض ان لا يوجب معدوم الوجود الموضوع ولكنه قال انه  
 الامام

والشيخ

في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره من ثبوت كل الشيء في نفسه لان الشيء لم يثبت  
 في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدوم عند موصوفه في نفسه القاصر الا ان هذا  
 الكلام ضعيف لان المحدث من الموضوع وجود ذات الموضوع لا وجود وصف  
 الموضوع والمحل هو المحل بان ان معدوم الامر معدوم على الموضوع لا يصدق  
 زيد لا كاتبة في معنى صدق ان اللاكيات محمول في الخارج على زيد فلو احتاج  
 الاجابا الى وجود الموضوع لما صدق في الواقع المحل ثبات الموضوع  
 فلو كان عدديا كان ثابتا معدوما وان محال لا تنسب لانه صدق في المحل  
 خارجيه وذلك ظاهر وليس معنى ان المحل ثبات الموضوع انه ثابت موجود في نفسه  
 بل صدق محمول على الموضوع ويجوز ان يكون حمل الاعداد على الموجودات  
 لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموضوع فلا يخرج اما ان يعتبر في السلبه ايضا  
 او لم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون من الابل في السلبه فضرر اذا اعتبر  
 وجود الموضوع في السلبه فلو ان ارتفع عنها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر  
 فتبعد اجتماعها وذلك لان موضوع السلبه يكون اعم من موضوع الموضوع  
 فيكون صدق الابل كالحكي على جميع الافراد الموجودة والسلبه لغيره لا افراد  
 المعدوم لا تنسب للمكان السلبه في الابل والابل ليس الاعلى الموضوع  
 الموجود فالسلبه ليس واردة الا على كين صدق لا يتوقف على وجوده فهو  
 الموضوع معتبره كالحكي لا في الصدق وقد تراءت الاشارة الى في خصوص السلبه المعبره فلهذا  
 من المعدوم في جانب المحل لان الحكم بالمعدوم على ان الموضوع والذي في الذكر

ان السلبه محمول في الموضوع

سواء كان وجوديا او معدوميا موصوفه الموضوع واختلاف القضا لا يوجد  
 اختلاف الذات واما المحل فاما كان موصوفه فاختلافه يكون وجوديا او معدوميا  
 في موضوع مع هذه القضا وتعرف  
 منه وبين السلبه في الموضوع  
 خلافا لرايهم فانهم يفرقون بين  
 في صفه جديا في موضوع القضا الطيبة ان كان  
 المحل وهو الموضوع والراي  
 في ان السلبه محمول في الموضوع  
 في ان السلبه محمول في الموضوع  
 في ان السلبه محمول في الموضوع  
 في ان السلبه محمول في الموضوع











بالمتصل بالمتعلق الثاني او مساويا للقدرة في خصوص المتعلق الثالث ان لم يكن  
 متعلقا بربان وان كان متعلقا بهما مع وجوده فيحصل العدم كما لا يخفى ان المتعلق الاول  
 المتعلق بالمتعلق الثاني لا يصدق عليه صدق القدرة الذاتية المتعلق  
 بنفسه الدورام الا في صدق القدرة من القدرة الذاتية الازلية وهو متعلق به في العدم  
 صدق القدرة الذاتية الناشئة من القدرة الازلية والصدق فيها على الدورام الازلي  
 صدق القدرة الذاتية الازلية مع الدورام الازلي في القدرة الذاتية من القدرة الذاتية  
 ما واثق في ذلك الموضوع موجود في كل ذات الموضوع ومنها موجود في الازلية  
 متعلق الدورام الازلي فيكون القدرة من الازلية لا يصدق عليه صدق القدرة  
 الازلية في القدرة الازلية من الازلية في القدرة الذاتية المطلقة  
 القدرة في صدق الازلية في الازلية في الموضوع موجود في كل ذات الموضوع  
 يقع في ذات الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية  
 ما واثق في ذلك الموضوع موجود في كل ذات الموضوع ومنها موجود في الازلية  
 ومن الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية  
 القدرة من الدورام الازلي في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية  
 الوصف في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية  
 الوصف في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية  
 الوصف في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية  
 الوصف في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية في الازلية

المقصود بها في قاعدة الضرورة الزائدة اذا كان العنوان يشمل الذات او وصفها الزائدا  
 لها كقولنا كل انسان اوكله خلق حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون ان يفسر قاعدة  
 الضرورة اذا كان العنوان وصفه مفارقة كما اذا قيل الموضوع بالكانت بالانكسار  
 قاعدة لا يكون المحل الضروريا للذات بل بشرط وصف مفارقة كما في قولنا كل كوكب يتحرك  
 الاصابع فان تحرك الاصابع محذور كالحاصل عند غلبة الكائن بشرط ان تصاف بالكانت ليس  
 ضروريه في اوقات الكائن فان الكائن يتغير باليتغير ويبدأ بمصدره على الكائن  
 في اوقات شهوره فكيف يمكن تحرك الاصابع السابع للضرورة وكذا كالكائن في الاول  
 والثاني بشرط فرق والثالث اعلم ان الشرط لا يتحقق في الوصف بشرط الضرورة يكون  
 الوصف يدخل فيها ولا يعكس كما اذا قلنا في الارض الحار بعض كذا في ثوب الضرورة  
 كما ان يصدق بشرط وصف الحرارة ولا يصدق لظهور الحرارة فان ذات الارض اذا لم يكن  
 دخل في الذوات وكذا الحرارة في كائنات الحوادث اذا ليس رعاها فبقوله الضرورة الوصف  
 اي في حاله وصف الموضوع المراد بالضرورة بشرط الوصف فان لم يكن الكثر  
 يدخل فيها كانت من صلبه بشرط الخلق من انما مطلقا او صفة من الضرورة الازلية  
 الضرورة الذاتية او غير الذات بالاذل او غير الذات الذي والتم الازل لم يترك  
 اليه فقلنا ان المطلق اعم والذاتي واما مقتضى الضرورة الازلية من المقتضى الباقية  
 لان الضرورة الازلية خصوص الضرورة الذاتية والذات الازلية الازل والذات الذي  
 صدرت الضرورة الوصف من ضرورة من ضرورة الوجودات صدرت في الضرورة الازلية  
 والاصح في شهورها من ضرورة الوجودات ان شاء الله تعالى من ضرورة الضرورة  
 الوصف من ضرورة الازلية صدرت في ضرورة واحدة منها كما ان ضرورة الازلية















ووجهه في حق الوسط بينهما كذا احصاه في المشاغل على ان يكون  
 الاعتبار بحسب كونه ضرورة فاني طرف الوجود ضرورة فاني طرف العدم  
 وسلب الضرورة عنها وهو وجهه في ان لا يجب المنطق لان كلما امكن في  
 الضرورات تنفرد الضرورات الذاتية والوصفية والوقفية والاستعلاسية  
 لجواز اشتغال على ضرورة ما وما يجب الصدق في نفسها وانه لا يمكن ان ينفي  
 في الضرورات ان كانت ضرورة بالنظر الى الاستقبال لانه ضرورة في اصلها اما ان كانت  
 ان كانت ضرورة في الوجود بشرط المحل فانه ضرورة في الوجود بشرط المحل  
 امكان الوجود في المستقبل لعدم في الحال وبالعكس اي بشرط في امكان العدم  
 في الاستقبال الوجود في الحال كذا منه ان ضرورة احد الطرفين في الثاني  
 امكانه في المستقبل فيقتضي ضرورة الوجود والعدم في الحال لان كل الوجود  
 في المستقبل يمكن لعدم قبل الوجود في اقتضائه عدم الاستقبال في الوجود  
 والعدم والاقتضاء على اعتبار الاستقبال **قال** في تخرجه بعضهم **القول**  
 من الناس من يمتنع في الامكان بانه لا يقتضي الامكان لزوم احد الطرفين وهو ما  
 ان يكون الواجب يمكن العدم واما ان يكون متعصبا للوجود وكل ما يحال  
 بيان الخلاصة ان الامكان ان صدق على الواجب لم يلزم الامر الاول  
 لان ما يمكن وجوده يمكن عدمه وان لم يصدق على الواجب لم يلزم الامر  
 الثاني لان ما ليس يمكن متعصبا لغيره ان اراد بالامكان الامكان  
 العام فلا يلزم انه لا يمكن صدق على الواجب اكل عدمه لتساو الواسع على  
 ما مر وان اراد الامكان الخاص فلا يلزم انه لم يصدق على الواجب متعصبا  
 ان

**في كمال**  
 الامكان بانه ان صدق  
 على الواجب كان الواجب يمكن العدم  
 والامكان متعصبا لغيره  
 وجوب الامكان العام  
 والامكان الذي هو  
 الامكان في الشيء  
 هو الامكان الذي  
 هو الامكان الذي  
 هو الامكان الذي  
 هو الامكان الذي

باللزام

باللزام يثبت احد الطرفين وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ونعم  
 من غير الامكان انما هو ان الحكم لا يكون موجودا او معدوما او اما  
 فلا يمكن واما اذا كان موجودا فلا يتناقض وجوده والامكان اجتماعه  
 والعدم فكذلك وجوده ضرورة فاني فلا يمكن واما اذا كان معدوما فلا يتناقض  
 وجوده فيكون عدمه ضرورة فاني فلا يمكن ان يكون موجودا ان الضرورة كماله  
 في حال الوجود والعدم في الضرورة بشرط المحل او الامكان ليس متعصبا  
 بل في مقابلة الضرورة الذاتية **قال** ومفروق بين الامكان والقوة القيمة  
 للفعل **قال** يطلق الامكان بالاشتراك على سلب الضرورة كالتقدم وعلى القوة  
 القيمة للفعل وهو كونه الشيء مرشاه ان يكون وليس يمكن ان كان الفعل يكون  
 الشيء مرشاه ان يكون وهو كونه والفرق بينهما وجوه الاول ان ما بالقوة  
 لا يكون بالفعل لكونه غير متحقق بخلاف ما يمكن فانه كونه لا يكون بالفعل الثاني  
 ان القوة لا تعكس الى الطرف الاخر فلا يكون الشيء بالقوة في ظرف وجوده  
 بخلاف ما يمكن ان الممكن لم يكن ممكن ان لا يكون الثالث ان ما بالقوة اذا  
 حصل بالفعل قد تغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة ماء وقد تغير القصة  
 كما في قولنا الامم بالقوة كتاب ممكن منها وبين الامكان عمومهم لم يتصادفها  
 في الصورة الذاتية وصدق القوة بدون الاحكام في الصورة الاولى لصدق  
 قولنا الشيء في الماء فهو ماء بالضرورة فلا يصدق الماء وهو اذا كان لا يصدق  
 الامكان بدون القوة حيث كونه بالفعل **قال** واللاذوام اما لاذوام الفعل  
**اول** اللاذوام اما لاذوام الفعل وهو الوجود للامم كقولنا كذا ان تنفس  
 بالفعل لاذواما والاشي في الامم لان تنفس بالفعل لاذواما ومعناه مطلقه عامه

ان ما بالقوة لا يكون بالفعل  
 من غير الامكان

واللاذوام اما لاذوام الفعل  
 وهو الوجود للامم كقولنا كذا ان تنفس











الذات

قال الثالث فيما عدا القضايا في العكس والتناقض والمعارض وغيرها  
 وهي ثلث عشرة الضرورية المطلقة المحكومة فيها بضرورة النبوت والاشي  
 ما دامت الذات والمشيروط العادة المحكوم فيها بضرورة النبوت والسلب  
 بشرط وصف الموضوع والمشيروط الخاصة المحكوم فيها بضرورة النبوت  
 او السلب بهذه الضرورية لا دايما والوقت المحكوم فيها بضرورة النبوت  
 او السلب في وقت معين لا دايما او المستثناة المحكوم فيها بضرورة النبوت  
 او السلب في وقت غير معين لا دايما والذات المحكوم فيها بضرورة النبوت او  
 السلب في ذات الذات والقول العادة المحكوم فيها بهذا الدوام لا دايما والمطلق  
 العادة المحكوم فيها بالنبوت والسلب بالفعل مطلقا والوجودية اللادائمة  
 المحكوم فيها بالنبوت والسلب بالفعل لا دايما والوجودية اللا ضرورية  
 المحكوم فيها بالنبوت او السلب بالفعل لا بالضرورة وانما العادة  
 المحكوم فيها بسلب الضرورية المطلقة على الطرف المحالف الحكم والخاصة  
 المحكوم فيها بسلب الضرورية المطلقة على الطرف لا محصر على كسب بعضها  
 البعض بالعموم والخصوص والمباينة بعد احاطتها بعنائها وتقديرها  
 في العكس والتناقض ونسائج الاقضية قضية خارجة عن السلب عشرة اقسام  
 او مركبة ومركبة منها باسم بسيط او مركبة لا حاجة الى تعدد بعد معرفتها  
 في مواضعها اقول العضايا التي تحت عادة المتأخرين بالنجس عن احكامها  
 من العكس والتناقض والاضاحة وعنده ثلث عشرة ضرورية ودوام و  
 مطلقات وممكنات وكيفية كانت فمما لا بسيط لا يكون فيها الاحكام واحدا  
 الجارية على الامم كسبها على حكم الحجاب بسلب الضرورية ثم الاولى

الخاصة

جوامع النبوت والسلب دامت  
 الموضوع العادة الخاصة المحكوم

الدوام

المطلقة

الضرورية من الشرع فيها بضرورة نبوت الجوامع للموضوع او بضرورة  
 مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
 ولاشي من الانسان كحج الضرورية فان قلت التوقف فيقول معك كذا  
 الخاصة فان الجوامع اذا كانت موحدة لم يكون ضرورية بشرط الجوامع  
 ان الجوامع للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودة مع السلب  
 ضروري بل ممكن لا يمكن الخاص فيقول بالضرورة هناك لا تحقق بشرط وجود  
 الموضوع في جميع اوقات وجود الموضوع وقد سبق لك ما سطر على  
 هذا الفرق الثاني المشروط العام وهو الشرع فيها بضرورة نبوت الجوامع  
 للموضوع او بسلب ضرورة وصف الموضوع كقولنا كل حيوان متغير بالضرورة  
 مادام متحركا ولاشي من المتحرك ساكن بالضرورة مادام متحركا ان كانت المشروط  
 اخص وهو المشروط العام مع هذا الدوام كجاء الذات كافي المثال  
 المذكور اذا اقتضى الدوام الراجع الوقف وهو الشرع فيها بضرورة نبوت  
 الجوامع للموضوع او بسلب ضرورة معين لا دايما كقولنا بالضرورة كل قمر في وقت  
 الحموله لا دايما ولاشي من القمر محي في وقت الزرع لا دايما انما المشبهة  
 وهو الشرع فيها بالضرورة وقاما لا دايما كقولنا كل ان شمس بالضرورة  
 في وقت ما لا دايما ولاشي من الان شمس بالضرورة في وقت ما لا دايما وهذه  
 العضايا الستة الاخرى وكذا الدوام فيها اذ هي مطلقة عامه بخلافه  
 للاصل في الكسب ما افقه في الحكم فلهذا المشروط اخص وهو عام موافقه  
 ومطلقة عامه بخلافه الوقف موقفة مطلقه موافقه ومطلقة عامه بخلافه المشبهة

الخاصة



منشئة مطلقه متوافقة ومطلقه عامه بخلافه والفرق ما بين المطلقه  
 والمطلقه الوقتيه من المشرية المطلقه المطلقه المنشئة بالعدم  
 والخصوص والضرورة المطلقه اخص المشرية وطالعها مخرج على  
 ما هو مهيأه للمركبات المتناسقة بين بعض الاعمال وعلى الاخص في  
 اعم المشرية وطالعها مطلق لان المطلق اعم من المقيده والوقتية  
 من وجه لثباتها في مادة يكون المحمول ضرورة الشئ او السلب  
 بشرط وصف مفارق وصفها بدورها في مادة الضرورية المطلقه  
 فيما يكون الضرورية في وقت لا يحجب الوصف المشرية وطالعها مخرج  
 اعم من الوقتية مخرجها في انما يصدق اذا كان الوصف مفارقا  
 لذات الموضوع فانه لو كان اصل الموضوع او اعم الشئ لم يصدق  
 الالادوام المشرية وطالعها مخرج من بعض القابلية لادوامها في سائر  
 الاولين في الالادوام المحمول لذات الموضوع والاضم لوصف الالادوام لا يصدق  
 فخاصة في الكل الالادوام صفة دائمة وكبرية مشرية وطالعها مخرج من كونها  
 الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو شرط في الضرورية وان كانت  
 ضرورية بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في كون كذا خرف معظم الضرورية  
 بشرط كون مخرجها لادواما صدقت الوقتية ان معها لان الشرط من كان  
 ضروريا يكون المشرية وطالعها مخرج ضروريا فيكون المحمول ضروريا بالذات  
 الموضوع في ذلك الوقت ان لم يكن ضروريا بالذات الموضوع في كل الاوقات  
 كما في كون كذا مخرج لاصحاب الضرورية بشرط كونها مخرج صدقت في

العامه المشرية  
 دون

دون الوقتية لان المحمول لا يكون ضروريا في شئ من الاوقات  
 ضرورية ان جواز ان يكون الشرط دايما يوجب جواز ان يكون المشرية وطالعها  
 دايما وانما صدقت الوقتية بدورها فطالعها وما قبله الضرورية  
 اذا صدقت بشرط الوصف لادواما صدقت بحسب الحقت المعين وهو  
 وقت حصول ذلك الوصف لادواما مخرج عكس في اطلاقها تحقق في الفرق  
 بين الضرورية بالوصف وفي الوصف الوقتية اخص المنشئة لانه متى  
 صدقت الضرورية كجوبت من صدقت في وقت ما ولا يتكسر لادوام  
 فقلت الاول والادام المطلق المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع  
 او سلب عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا كذا دايما مخرج دايما  
 ولا شئ منه باسود دايما الثاني العرفية المحكوم فيها بدوام  
 الثبوت او السلب دايما وصف الموضوع كقولنا كذا مخرج مخرج  
 ولا شئ مخرج مخرج مادام الثاني العرفية في اصل المحكوم فيها  
 بدوام الثبوت او السلب دايما وصف لادواما مخرج مخرج مخرج  
 ومطلقه عامه مخرج في الكف متواتر من الكف فان قلت  
 اعتقادهم وجود الذات والقضاة بالوصف العرفي في هذه القضايا  
 سلم اعتقادهم وجود الموضوع في سائر القضايا لاننا نقرر المحمول لحوار  
 ارتفاعها عند عدم الموضوع فنقول قد مر ان وجود الموضوع  
 معتبر في سائر القضايا مخرجها والادام اعم من الضرورية واخص من العرفية  
 العامة مطلقا ومخرجها عام مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج



ضرورية مطلقا الوصف العنوا الى وصف الموضوع بصفة الالهي  
 بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدقها بدون الالهي المسمى  
 الخاصة ومباني الضروريات الباقية المكملة والعرفية الخاصة بالوصف  
 العام مطلقا عن الضرورية والاعتقادية والوقفية الخاصة  
 الوقتية من مروج الصدق في المشروط الخاصة بصدقها بدونها  
 يخلو المادة من الضرورة وبالعكس حيث تكون النسبة ضرورية في الوقت  
 لا داعي لجلب الوصف والعرفية الخاصة بصدقها بدونها في المشروط الخاصة بصدقها  
 مطلقا ومن المشروط العامة مروج صدقها في المشروط الخاصة بصدقها  
 بدون المشروط العامة في الدوام الصريح وصدق المشروط العامة في  
 في مادة الضرورة وكذلك في الوصفين المعروف والعرفية الخاصة بصدقها  
 واما المطلقات فتختلف المطلق العامة تحكمها بالضرورة الالهي  
 بالفعل مطلقا كقولنا كل انسان مثا في الفعل والاشي منه في الفعل  
 والوجودية الالهي ومن المطلق العامة مع هذه الدوام والوجودية بالضرورة  
 ومن المطلق العامة مع هذه الضرورة ومنها ذلك الخيال المذكور اذا قيد  
 باحد القيدتين وهما كتمان اما الالادانية في مطلقين وانما هي سلبها  
 بانحياز الجبر الاول سلبها اما الالادانية في مطلقين وانما هي سلبها  
 العامة عن الضروريات الدوامية لانه متى صدقت ضرورة ما او دوام  
 صدق الفعل مطلقا عن الوجود من العموم المطلق والوجودية الالادانية  
 مباني الضرورية الدائمة اعظم العاش من مروج صدقها في المشروط الخاصة

وصدقها

وصدقها بدونها في الضرورة وصدقها بدونها في الدوام كجاء الوصف  
 في الوقتين مطلقا لانه متى صدقت الضرورة في الوقت الدائم صدق الفعل  
 الالادانية من مخرجها كذا امر في ضمن لان النسبة متى كانت في الوجودية الدائمة  
 لا داعي لما كانت في الدوام والاعكس الوجودية الالادانية مباني الضرورية  
 واعلم ان المطلقين والوصف والوجودية الالادانية مباني الضرورية  
 العامة عن مروج صدقها في الدوام الصريح وصدقها بدونها في الضرورة  
 وصدقها بدونها في الدوام كجاء الوصف وكذا امر في المشروط الخاصة  
 لصدقها في المشروط الخاصة بصدقها بدونها في الضرورة كجاء الوصف  
 وبالعكس في الضرورة والممكنات فان كان الحكم الالهي محكم فبالضرورة  
 المطلق على الجائز الخالف الحكم كقولنا كل انسان مثا في الامكان العام  
 والاشي من الامان ايضا حكم الامكان العام والحكم الخاصة محكم فبالضرورة  
 سلب الضرورة عن طرفة الابواب والدي كقولنا كل انسان مثا في الامكان  
 الخاص والاشي من الامان ان كانت الامكان الخاصة مبركة من مخرجها  
 كأمروا الحكم العامة اعم العنوا لان كل قضية في صفت فلا اقل من المكون  
 حكمها متساو وهو مفهوم الامكان العام والحكم الخاصة مباني الضرورية  
 واعلم ان العنوا السطحة الرابع الباقية مروج صدقها في مخرجها كجاء الوصف  
 ترك المصاير ادنس هذه العنوا بعضها الى بعضها العموم والخصوص والاشي  
 تسوية معرفتها لمن اطلع عليها ونحن اشرنا اليها اشارة خفيفة ولم نبال  
 بتكرار بعض الاشياء المباني تسهلا للاطلاع على الطلاب في العكس

من الامكان في الضرورة

بين مخرجها











وجوب الخلق الى الموضوع بالضرورة والايمان ثم يسور بالسور الكليات والجزئية فكلون  
 الخلق ليسوا بالالموضوع كلياته وجوبه كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الا انهم يقرن بها الخلق كلياته كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 من ضرورة الصدوق او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الموضوع بل كلياته بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 وانما تحقق ١٤٥ اذا قلنا بكون الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 ان كان كلياته بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 لكان ان كلياته بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 المفهوم فهو ما ليس له الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 والخلق كلياته بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 انما هنا فانه لا شك عند جمهور الناس في كون الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 وهو ان كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 فقد يقال له لو وجد كل ان كان كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 وانما الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الصيغة التي لا يراد بها الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 منها على السور لان حجة كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 ان يورد او لا المستبان ثم يقال ان حجة كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 ان يورد السور على كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 بان الخلق ضروري الشئ او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الا فرقا ولا اتصالا لكان ان كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته

المحمول اليه

يصدق

وهم

وقد حكم انفسه بان في ضرورة المصلحة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان  
 الماض او الحال والضرورة بما يكون الحكم فيها على الافراد في سائر الارض  
 والممكنة بما يخص الحكم فيها بزمان الاستعمال فيكون كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 زمانا يخصه جميع الحيوانات من الانسان من ضرورة ذلك لان كل حيوان  
 مطلقا وكله وقيل ذلك الزمان مطلقا لان كل حيوان من ضرورة ذلك لان كل حيوان  
 في زمان الاستعمال ان وهذا الاطلاق والامكان في السور والافراد  
 مسلوب عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبعها ولعل المتأخرين اتفقوا  
 وجد التعارض بين المحتمل في الزمان وبين هذا الموضوع حيث لم يتحققه وادابهم سوء  
 العلم الى ان بدلوها هذا البحث العظيم ان يبحث لا يلائم حقيقة اصلا ولولا ان  
 الاطلاق لا يردنا في هذا الباب شفي العليل وسبق الغليل في  
 ثم موضع حجة السور الطبع ان تقرر وموضع حجة الطبع ان تقرر بالابطحة  
 فلو عكس كان غلط طبعه على سبيل المثال فلو ان هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من انه  
 حجة الخلق ان تقرر بالابطحة لانها تدل على كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 قرنت بالسور لم يرد به اذالة عن موضع الطبع على سبيل المثال بل اورد بها  
 الدلالة على ان موضعها الطبع محاوره السور لم يرد به اذالة عن موضع الطبع على سبيل المثال بل اورد بها  
 والخصم وتعلق المعنى وانما اذا فهموا ان الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الى كل الافراد حجة هو كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 فتبين ان الموضوع الطبع محاوره السور فانه كان حجة كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الا بطلان ذلك حجة السور على ذلك المعنى فلو كان الموضوع الطبع محاوره السور فانه كان حجة كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته  
 الا بطلان وجوب كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته او بجزئية الخلق كلياته

المحمولة

وذلك



قال الحكماء في هذه الحقيقة معاد القضايات التي على الوجوب الانتفاع بالامكان  
 انما هو من نفعها وجوبها على وجودها انتفاع بالعدم وبالعكس وبما يقتضيه  
 اذا احدهما سبب الى الوجود والاخر الى العدم ويلزمهما سلب الالتمام العام  
 عن الطرف المخالف لهما وبالعكس في الاخرى الا ان كان العام بما يلزم من ضرورة  
 فاذن في كل طرفة عين الطقات الست سوى طرفة الالتمام انما هي طرفة مفهومات  
 متلازمة متساوية نفعها انفع متلازمة متساوية فان نفعها الاخر  
 المتساوية في كل طرفة عين طرفة الالتمام انما هي مفهومات متلازمة  
 متساوية لان الالتمام لا يخلو عن طرفة الى الاخر وبما يقتضيه كل طرفة عين  
 دون اقله وبين مفهومات متساوية في كل طرفة عين طرفة الالتمام  
 واجب لان بر جده متساوية ان الوجود ليس ممكن غير الوجود طرفة نفعها  
 ليس بواجب لغير الوجود لئلا يكون الوجود ممكن لغير الوجود طرفة الانتفاع  
 ممكن ان الوجود واجب لغير الوجود لئلا يكون الوجود طرفة نفعها  
 ليس ممكن ان الوجود ليس واجب لغير الوجود طرفة طرفة الالتمام  
 ممكن فانه ليس بواجب ممكن فانه ليس بواجب طرفة نفعها  
 ليس ممكن فانه ليس بواجب ممكن فانه ليس بواجب طرفة الالتمام  
 الوجود نفعها الى الوجود متساوية طرفة الطقات فاذن ذلك قد بينا ان  
 النسبة قد سميت ان المواد متساوية في ثلثها الوجوب الانتفاع بالامكان  
 انما هو في الاخرى من نفعها متساوية طرفة طرفة الالتمام  
 والمواد متساوية متساوية متلازمة متساوية والعدم هو وجوب الوجود  
 انتفاع بالعدم وبالعكس لان ما وجب وجوده نفعه عدمه وجوب وجوده فكل طرفة

لا اشارة بين وجوب الوجود وانتفاع بالعدم لان المعقول هو وجوب الوجود انتفاع  
 بالعدم وبالعكس فلا يكون انتفاع بالعدم من مفهومات الطرفة لوجوب النفع لهما  
 والا لم يكن مفهومات اجابتهما متساوية ان اذا احدهما سبب الى الوجود والاخر  
 الى العدم وتساوي المستبقي بوجوبه في الوجود ويلزمهما اي وجوب الوجود  
 وانتفاع بالعدم سلب الالتمام العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ  
 وجوب الوجود وانتفاع بالعدم في جهة الوجود والطرف المخالف لهما الوجود  
 وذلك لان ما وجب وجوده نفعه عدمه لم يكن عدمه وبالعكس في الاخرى  
 الالتمام بما يلزم من ضرورة اي ساورة على تسوية لفظها فاعلم  
 لا يلزم وان كان رتبة استلزامها في معنى الالتمام كما يجب في باب  
 الشرط فان وجوب الوجود لا يسلم سلبه لان ضرورة الوجود لم يجر  
 ان يكون الالتمام اعم ولو تيسر الالتمام سلب ضرورة لم يكن بواجب ان  
 العدم مفهومات وجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة  
 الوجود نفعه فكل سلب سلب ضرورة الوجود وهو وجوب ضرورة الوجود  
 لان سلب ضرورة الوجود عدم ضرورة الوجود لان عدم كل شيء هو الوجود  
 ضرورة الوجود ان نفعها سلب ضرورة الوجود وبذلك ضرورة الوجود  
 عدم ضرورة الوجود لان عدمه فكل سلب سلب ضرورة الوجود  
 في المفهوم ضرورة الوجود كان الشيء واحدا وهذا هو مجموع ذلك الانتفاع  
 الوجود يلزم وجوب العدم وبالعكس على ملازمهما سلب الالتمام عن الطرف المخالف  
 لهما وهو الوجود والطرف المخالف لهما الوجود فاذن قد حصل في طرفة الوجود  
 مفهومات متلازمة متساوية وجوب الوجود وانتفاع بالعدم وبالعكس الالتمام











عدة احكام كانت مستعدة لكن قصد الحكم بالاختلاف في نفس الامر  
 والسبب اوجبه اختلاف او كسب اختلاف المحل الذي لا يمتنع من بل يتبع  
 المحضوع ولا المحل او لا الحكم نفس كانت القضية واحدة بالضرورة سواء  
 كان الموضوع هو المحل من غير ان يكون امكن ان يكونا معاً مفرداً والافردية  
 وادوية الحكم بالمتحد او على التحد كقوله الانسان اسم جنس فيتميز بالافردية  
 والمميز ان معنى تناقضك نفس الشيء عليه في التناقض فان قيل لا يتم  
 كون الشيء محلاً لاجتماعه كونه محلاً لافردية ولا بالعكس فانه يصح على الجمل  
 المشكل لشكل الجنس ان يفرق بين مجموع لا يصح في نفس الامر بل يصح في  
 طبعه اذا كان طبعاً غير طبعه وصدق في نفسه ما اذا كان حقيقاً ما هو والافردية  
 زو طبعاً ما هو لانه اذا صدق على الشيء الحيوان لا يصح على صدق على الحيوان  
 الا صدق على صدق على الحيوان الا صدق على الصدق كذا الى غير النهاية  
 من المفرد الى التحد حتى يصير محلاً لافردية كانه واحد في نفسه وصدق  
 وان مدان قلنا الاختلاف لما يحصل عند اختلاف المعز وكون اتحاد  
 وكون التحدية بالاجتماع صدق في نفسه على الشيء واحد وصدق على  
 التحد بالتركيب ومنه غيره عليه كالا بصدق والحق في سبعة وصدق في  
 العشرة سبعة وثلاثة وبالعكس كالبعد في العشرة نصف العشرة والافردية  
 العشرة واحد ونصف العشرة من امان الشيء الواحد وصدق ولا يحصل غيره او  
 بالعكس فذلك لعدم البطلان **القول الثاني** ان الشيء الواحد لا يمتنع من بل يتبع  
 من كون الشيء محلاً لاجتماعه كونه محلاً لافردية وبالعكس اي سبعة من محله  
 التي في احدى محله لانه لا يوجد في نفسه لافردية الفاعل الحكم بالكل

حكم باجتماعه اذ هو اعترافنا عليها كمن لم يكن لما كان ما هو والافردية بالكلية  
 بقوله ما حتى يمتنع على نفسه ان لم يكن لاني وخطا الاعراض واستدلوا عليه  
 بانه يصدق على الجمل المشكل لشكل الجنس ان يفرق بين مجموع لا يصح في  
 وعلى ان يكون الاول انه اذا كان فيه طبعاً غير طبعه ويكون ما هو في الفاعل  
 يصدق في نفسه لانه ما هو ولا يصدق في بطبعه فان لم يكن انما صدق على  
 شيء انما يصدق ان هو الصدق وان وجد ان يصدق على الصدق في احدى  
 ان يصدق حيوان لا يصدق في صدق الحيوان والافردية يصدق في عليه  
 الحيوان ان الحيوان لا يصدق الا صدق وكذا في كل المفردات حتى يحصل  
 تجميع افراده واما ما لا يمتنع اليه من التحدية ما هو في ذات والهديان في قوة الكثرة  
 اجاب على طبعه للعلم ان الاختلاف في احدى محله حال الاحتجاج به في  
 الافراد وصدق في حال الاتحاد لكون الاتحاد انما كان اختلاف المعز  
 اما اذا اخذ المعنى فلاقا ان الغرض من الجمل على انه من نفسه على الشيء  
 في صورة الجنس من غير مجزؤا في افراده ومعنى ما معنى في الجمل ان  
 كذب اصلاً وكذلك العلم ولا يمتنع من كذا في التحد في طبعه لانه ما هو في الفاعل  
 وهو صادق عليه حال الاحتجاج ان صدق في ذاته بان يكون التحد في ذاته  
 لا يمنع صدق في نوع المستثنى بان جمل الشيء جمل ما ان يكون المراد به جمل  
 الشيء مع غيره او يكون المراد به جمل الشيء مع غيره فان يرد به الاول فلا  
 انه ليس يلزم من جمل الشيء جملته جمل افراده وبالعكس ما يقع جمل الشيء  
 مع غيره والاصح جمل واحد كاصدق والعشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق  
 العشرة سبعة او ثلثه وقد يقع جمل افراده وصدق والاصح جمل مع غيره

اجاب على ما قيل في الفاعل  
 ( )



كما هو في الحقيقة نصف العشرة واليصدق العشرة واحد ونصف العشرة  
وان لم يرد بهذا المثل في القبول ان الشئ قد يجد حمله في الحكم في احدى  
معلوم المطلق بالضرورة قال في الفصل الثاني في التناقض  
وهو اختلاف متعين بالاجابة اليه كمن يقول اني صدق في  
كذب الاخرى فيقول اني صدق في كذب الاخرى فيقول اني صدق في كذب  
بالاجابة اليه فيقول صدق في كذب الاخرى فيقول اني صدق في كذب  
ان هذا ليس ساطق وعلمه قال الاختلاف في الحكم في هذا الحكم  
حسب وجه لا يرد في متعينين وبينهم من يقول ان خلاف في  
بين متعينين مفرد وفيقول بين متعينين لا يرد في الاختلافات  
الاختلافات بين المتعينين قد يكون بالاجابة اليه قد يكون بالاجابة  
والجواب اذا كان بالصدق والتفصيل والادعاء ان الحكم يخرج بقوله لا  
والجواب ان الاختلاف في الجواب اليه يكون باوجهين صدق  
صدق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
صادق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
وجا لكونه ليس بطبيعي فاحترق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
المصدق لصدق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
الاختلاف في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
فان السبب في الجواب في الما كما و اردن على من وضع في الجواب في كذب  
كذب في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
مع بل لا يرد هذا المساوي فيقول ان ان زيد ليس ساطق فان اختلف فيهما

في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى

انما يصدق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
من المتعينين بقدر الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
الحكم في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
احتمالات في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
تعرف انما يخرج ما ياتي في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
تعرف فانه لو اردت في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
والسبب في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
الاجابة اليه السبب في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
ظاهر في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
احد في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
اذ لا معنى له في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
محتملان بالاجابة اليه في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
ضرورة ان اذا صدق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
يجاب عنه بان افتضا صدق في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
انما هما على كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
التناقض في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
يكون مباحثهم عامة في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى

في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى  
في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى في كذب الاخرى







وحدة المكان تحت وحدة الجوهر <sup>في</sup> خروج وحدة الوجود عنها والمانا فلما  
 تعليق بعض الوجودات بالموضوع وبعضها بالجوهر <sup>في</sup> يخص بالانحصار في ذلك  
 الامور لا تفصل لان موضوع لعل لان جوهره عكس القصد واما ان كان  
 مفقودا لا يتعلق بها بالموضوع ولا بالجوهر <sup>في</sup> لا يرد في نفسه كما اذا قلنا السهم يتصل  
 بشرط بقا الدرع وليس يتصل بشرط اشتغاله ولكن يرد جميع الوجودات الى  
 وحدة واحدة وهو وحدة النسبة فكيف تحت كونها فيكون وعلى النسبة لا يجازي  
 التي يرد الاجزاء عليها لانها متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة فكيف  
 لا يختلفها باحد من الموضوعات <sup>في</sup> ضرورة ان نسبة الشيء الى امره المتعارفين  
 الى الاخرى باختلاف الجوهر <sup>في</sup> ان نسبة امره المتعارفين الى شيء من غير نسبة الاخر اليه  
 وباختلاف الزمان لان نسبة الشيء الى الاخر في زمان غير نسبة الشيء في زمان اخر  
 وعلى هذا الصانع في باقي الامور وعكس ذلك الفصل في قولنا في وحدة النسبة  
 الحكمه اتخذت جميع الامور ذلك محققا لنسبة ان قلت اذ الكيفية اخذت  
 النسبة ان يتغير عين ما ثبت فما كان هذا الفصل الذي نورد به الجمهور  
 في تعيين بعض مضمون مقول العدم يحصل مقول ما من القضايا عند انقضاءها  
 او لو ازهدا المساوية لما حتى يكون عند ستم في المناقضات قضايا يحصل  
 مضبوط ويسهل استقالتها في العكس والاولى في المطالب العلم ثم مع هذه  
 الشروط عند هذه المصادف <sup>في</sup> الحكمه من قولنا زيكات بالامكان  
 زيد لسو كات بالامكان وكذا بقية العدم والامكان في زيكات بالضرورة زيد  
 كات بالضرورة لان في هذا القول لا يرد على العدم لانها بالامكان اختصار  
 اختلاف الجوهر بالضرورة والامكان والعورة الجوهر لا على الحكمه لاننا نقول

نفس

تقدير الموحدة رفضها ولا يخفى في ان رفع الجوهر اعم من رفع الموحدة  
 بملاك الجوهر على وقوع عليه النسبة فمما قلنا فلا يكون الجوهر محققا في القصد  
 ولما كان هذا المعنى كما اظهره عليه ما يرد الضرورة والامكان على  
 من التمثل فلهذا قلت السو حاج الكفاية التي افترض بين المطلقين  
 الوقتين حتى يتضح بان اللازم كما افعله بعضها بالجزئية كجبال الاوقات  
 والمطلق العام كما اظهره على بعض الاوقات والوقتية كالشخص  
 فكما ان الشئ لشخص معين ما فاضا اليه عنه كذلك الشئ في السبب  
 كجبال وقت معين فلهذا وجدنا بعضه بعضها بحسبها فكيف نعرفها  
 اختلاف الجوهر في جميع القضايا ما يقتضيه العلم في الجوهر <sup>في</sup> على الاطلاق  
 ليس على الجوهر على السبب من الوقتين ما شئت اتمنا الانقسام الوقت الى  
 اجزاء كذا الشئ في بعضه او السبب في بعضه الاخر اللهم الا اذا اخذنا  
 النسبة كجبال ان الذي لا ينقسم كل الوقت لا يكاد يظهر على التعارض او نقول  
 ان هذا اختلاف الجوهر في القضايا بالامكان <sup>في</sup> لا الهما هو المحقق في بعضها ولا في  
 بانه ليس له بالامكان من النسبة على الباقي <sup>في</sup> فلهذا ان الموحدة في الجوهر  
 من تلك القضايا <sup>في</sup> باقوة الدلائل وامرنا في الدوام الت وهو الدائم  
 المشروطان والعرفان وكذا كذا في كل انشأ او بعضه ضاحك كجبال  
 الجوهر في قولنا في الاطلاق ان او لم يضر ضاحك كجبال الجوهر والامكان  
 وهو الوقتان وهو موجودا في الحكمه والمطلق فلهذا نقول ان كجبال  
 منقول في الوقت <sup>في</sup> اجمع في قولنا في الجوهر في الوقت لا يابا ولا كذا كجبال  
 وهذه الشروط فلهذا وجدنا بعضه بعضها بحسبها فكيف نعرفها

٢٣١























































وقد بينا انك لا تملكه بل لا يقع لهما بالاشهاد لانك ان اذ انت في حاله  
المحققه في جميع اوقات تلك الاوقات لانك لا تملكه بجميع اوقات الانسان  
واذا لم تكن لانه متعلق بالعدم ايضا والمنع بالعدم ايضا في الاوقات بهذا المعنى  
فان قلت ضرورة انك لا تملكه بالتحقق في سائر الاوقات مسلمة عليك فرد  
مسألة اخرى وايضا وان ثبت الضرورة المحققه في جميع الاوقات لسقوطها في جميع  
حالاته يكون غير الكذب عن جميع افراد الاوقات فكذلك لا يمكن ان يكون كذا في  
اي وقت وايضا متعلق بالعدم لانك لا تملكه في جميع اوقات الانسان وهو غير مطلوب في المطلوب في العلم  
وهو غير لازم وان ثبت كذبك في سائر الاوقات في وقت الاوقات فليس كذا في جميع  
جميع افراد الاوقات وايضا يمكن ان لا تملكه لانك لا تملكه في جميع اوقات الانسان  
في الوجود لانك لا تملكه في سائر الاوقات لانك لا تملكه في جميع اوقات الانسان  
في العلم فكذلك لا تملكه في سائر الاوقات لانك لا تملكه في جميع اوقات الانسان  
فليس كذا في جميع اوقات الانسان وان اردت ان تملكه في جميع اوقات الانسان  
الآن في جميع اوقات الانسان وان اردت ان تملكه في جميع اوقات الانسان  
فليس كذا في جميع اوقات الانسان وان اردت ان تملكه في جميع اوقات الانسان

بالمطهر الى الله عدم استغفر  
الحمل الصالح بنحو ان يستلوا الله

ووجه الفقه في معرفة  
الشيء الثاني هو أن الحق  
في الشيء لا يكون إلا  
بواسطة العقل والوجدان  
فإن العقل هو الذي يميز  
بين الخير والشر والحق  
والباطل والواجب والمندرج  
فمنه ما هو واجب عليه  
وما هو مندرج عليه

[illegible]







































منها ما كان الحكم في الحقيقة على ما ليس مطلقا لا مجردا عن الوجودات عرف الحكم  
الخاص بما لا هو خاص على الإطلاق فليس فيه دليل الحقيقة في ذلك علم لو قيل الحكم  
يظهر هذا الطريق دون الحكم من الخاص فيكون العلم له أن له وجودا اعلم ان العلم  
الذي ليس على الحكم في الحقيقة على ما لا يغيره موضوعه لا انه وان كانت كذا فيكون

*(Handwritten Arabic text from folio 80v)*

الخصيص **الحال** فاعلم انما هي من الوجوه الجزئية التي هي لا يمكن ان تكون  
الذات المانعة من وقوعها في كونه الموضوع فيها اعم من الموضوعات بل هو الوجود لا المجر  
وكيفية الموضوعات بالاعتبار افراد الموضوعات هي كونه الموضوعات اعم من الموضوعات بالاعتبار  
احد الذات والموضوعات هي كونه الموضوعات اعم من الموضوعات بالاعتبار

[illegible]

فيصير الوعيدون العاكفين على النظر الى العلم بحسب التوقيت مع عدم  
 ليد بعض ما يتخفف من علمهم لان كوايدهم تخفف عن الضرورة ولا يمكن ان  
 الى الموجودات في العلم من ان يكون احد الطرفين لها في الوجودات فلا  
 يكون غير موجود او لها وان كانت اليها لان العلم بها العموم للشيء  
 الى الوجود

ولما انما العلم انهم لا يملكون ان يجمعوا بين العلم والعبادة  
العلمانية

وسعدوم خارجي وبقدر ليس في وجوه اربع ذلك الجوز ان كان غير احدهما  
شاملا الى الموجودات والمعدومات كقولنا بعض المكنة العام كمن غير فلا يوجد  
سعدوم او معدوم خارج عنه او كقولنا فلان لم يكن عكس النقيض المتعين في رتبة <sup>القياس</sup> <sub>ان هو كسر</sub> <sup>سج</sup> <sub>سج</sub>  
لجوز المكنة في بطريق الاتفاق واللام معناه انكس والكنى فقص

في المحل المذكور ما في بين المحل المذكور وبين المحل المذكور  
او المحل المذكور ما في بين المحل المذكور وبين المحل المذكور  
فلما جزموا التمسك المنقول عنه وما عدا ذلك من المحل المذكور  
لصدق قولنا بعض الاناس حيوان او بعض الحيوان لانسان مكذوب

بعض اللاحيون انسان ومعض الانسان لاجيوان واخرى من الخلق  
التي موضوعها سائر الخلق او اعم منه مطلقا او اخص مطلقا ومن  
الاجزئ التي موضوعها اعم واخص فهو يبان ذهب الى انعكاس  
لوجود الشيء وعدم انعكاس الاخرى للنقص فان عين الانسان  
اي الموضوع عنها اعم واخص مراد

والحيوان عموما وجمه ويهدف بعض اللاسلان حيوانا من كذا العنكبوت  
وابدا الى الوجه المذكورة ثم يتغير صفتها انها تنها على انكاس  
الا فومن انها تنها على انكاس الا لسان وانما هي صتان فعاكس في  
تفتها سا البهنا الى المصنوع ومعدولة وموجبة معدولة الطفره وساتها

في العكس ارجع موضعها الى موضعها الاول <sup>او المذكور</sup> فيكون موضعها في العكس ارجع موضعها الى موضعها الاول فيكون موضعها في العكس ارجع موضعها الى موضعها الاول















بمعناه فمقتضى الامر ان يحب هذه الحقايق من شخص واحد وانما مقتضى الامر ان يحبها  
 جميعا اعم من كل فردا او ككلش النوع والعجب من هذا ما اوجب المحقق في حق  
 الاشياء وانما مقتضى حصره كقولنا ان يكون هذا العدد فردا او لا يكون او اما  
 شوا فمقتضى الامر اعتبار عدم المعادة في الاشياء لعدم اعتبار المعادة فيه والا  
 لم يصح جعلها جسم للحقيقة وسيمرنا على ما قلنا ان يكون هذا الشا او فرسا  
 واما اشياء فمقتضى الامر اعتبار عدم الغنى في الشبوت لعدم اعتبارها ومقتضى  
 ان يكون كقولنا ان يكون هذا الانسان او لا فرسا وقد يقال ان نوعا واحدا فمقتضى الامر  
 على المعنى الثاني ان يكون اعم من الحقيقة وبما ليس منها ما يجب حكم جميعها كقولنا  
 ليس الله ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا محصيا وليس الله ان يكون  
 اسود او ناطقا فمقتضى الامر وليس الله ان يكون هذا الانسان او فرسا او مخلوقا  
 وانما كان الاتصال بالخص من الوجه الاول وهو الاخرى لان الاتصال  
 بين البعض وبعض الاتصال من غير شوب اتصال واما ما يقتضيه الاتصال  
 بين كبري من شخصه ومقتضى الامر ان يكون هذا الانسان او لا فرسا كالحقيقة  
 ان كان لا يكون هذا الانسان او يكون انسانا فان كان انسانا كان لا فرسا فمقتضى  
 الملازم ومقتضى الامر ان يكون هذا الانسان او لا يكون فان لم يكن صحيح  
 ان يكون فرسا فمقتضى الملازم مقام اللازم وهو واحدة منها فصلا في الحقيقة  
 او غير واحدة في الامر فمقتضى الملازم مقتضى الحقيقة بعد ان كانت الشيء او ما يقتضيه  
 جميعا الى الاتصال اتصال بمقتضى الملازم ان كان الملازم منها ساويا جعل  
 في الملازم ان كان هو بخلافه فمقتضى الامر ان يكون الشيء كالملازم في الملازم

[illegible]

این صورت را که در کتاب  
مختصر الاصل ۱۱۱۱ لم  
در مکتب و مکتب  
۱۱۱۱

[illegible]



















التمس الزوج بعد بالضرورة فيكون لها ما تستحقه من زوجة الخمسة وعدها  
 فلا تصدق لها من زوجها ما اذا اخذته بحسب الاكراه فهو صادق وان لم يوافق  
 بان للتمس زوج من الزواج مخوف فليس له ان يقول بعد من قبله ما لا يوافق عليه  
 المركبة القصد والظاهر في ذلك ان كانت الخمسة زوجا وكانت الخمسة زوجا  
 بعد ذلك بالضرورة وان كانت الخمسة الزوج بعد ذلك بالضرورة على ذلك بان في الفكاك  
 كالحق تلك الخمسة بحسب الاكراه كقوله بحسب الاكراه لان في القصة انما  
 مع بطلانها من الشك الاول وهو ان كان صادق المقصد في القصة او القصد  
 في خبر الامر وكما صدق ما صدق في القصة لا ريب في ذلك فلو كان صادق  
 لو لم يكن التام او القصد الصادق من اثنين وليس كذلك هنا فلو كان صادق  
 من السوالة لان لم يصدق الصادق في نفس الامر على القدر والشك ايضا لان  
 لم يستلجدهم انفق القياس بل اذ ذكره ان الفرق من اذا اخذت للزوجة  
 بحسب نفس الامر ومن اذا اخذت بحسب الظاهر والشافع ايضا لان الفكاك  
 ان تقدير زوجة الخمسة ليس منها من القصد على قسمة بينهما  
 ومن هنا يفرق سقط وشروع الميراث على العكس في السابق والاربع ايضا لان  
 كما لم يصب كل خمسة زوج بعد بالامكان لم يصدق التام في القصة فلو كان صادق  
 ومما لا يوافقنا كما صدقت الزوجية صحت كل خمسة زوج بعد ذلك بالضرورة  
 لان الصورة الجزئية لا تشتت الكلية فانها متفاديا مركبة من محالين صادقة في نفس  
 الامر ولا مركبة من محالين في القصة كما كانت الخمسة زوجا لم يصدق احد الاكراه  
 كما ان لا يكون حيوانا لم يكن طيفا الى غيره كما لا يتصور ان يكون احد الاكراه  
 انما لا يكون في ذلك بل ان الجهول عن موقعه في الغاية كثيرة والاطلاع عليه يبدى

هذا هو المقصد من القصة  
 ان القصة لا تكون صادقة  
 في كل خمسة زوج بعد ذلك بالضرورة  
 بل في كل خمسة زوج بعد ذلك بالضرورة

ما اورد في ٢  
 ان القصة لا تكون صادقة  
 في كل خمسة زوج بعد ذلك بالضرورة  
 بل في كل خمسة زوج بعد ذلك بالضرورة

بدل لها نصف غزيرة وعصا فيا تقبل ان تقول بعضها صريحا **والمتفصل**  
 للقبيل انما يتركب من صادق وكاذب **او** الموجب المتفصل الصادق من صادق  
 كانت او متعاقبة ان كانت حقة لم يتركب الا من صادق وكاذب  
 لانها التي لا تتحقق جزا في الصادق والكذب فلم يتركب من صادق او كاذب  
 والا اجتمعا في الصادق او الكذب وان كانت نفعه المجمع يتركب  
 من صادق وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا تتحقق جزا في الصادق وكاذب  
 ان لا يجتمعا في الكذب لانهما صريح يكون تركبهما صادق وكاذب  
 اجتماعا ويكون تركبهما كاذب كقولنا الانسان امان ان يكون هذا  
 في سا او حمارا ولا يمكن تركبهما صادق وان كانت نفعه المجمع يتركب  
 من صادق وكاذب من صادق لانها التي لا تتحقق جزا في الكذب فان  
 لم يجتمعا في الصادق لانهما صريح صادق وكاذب وان متوافقة في  
 صادقين كقولنا الانسان امان ان يكون هذا حيوانا او حمارا فمجمع  
 من كاذبين والموجب المتفصل الكاذب ان كانت نفعه المجمع  
 يتركب من صادقين كاذبين لان الحكم بعدم اجتماع طرفيهما في الصادق  
 والكذب اذا لم يكن صادقا فيها اما صادقان او كاذبان ولا يتركب من  
 صادق وكاذب والا لصادقة ما نفع المجمع من صادقين او كاذبين  
 وما نفع المجمع كاذبين دون الباقيين والتفصيل فيها ظاهر كما ذكرناه في  
 الحقة وهذا انما يقع لو لم يمتنع عدم العلاقة فيها من سبق في المتفصل  
 وان كانت لزوجة اى غداوية فكل ما لا يوافقها في القصة ما لم يوافق  
 والمطلوب تركب من سائر الاقسام لانها اذا لم يصدق الحكم بالعناديين فيها

الموجب المتفصل الصادق من صادق



المستدل الى العلم كذا يكون كونه حاصلا من ملاحظة ما نفعه الله وكذا في ملاحظة  
 في ملاحظة الجمع ومصادقا وكذا في ملاحظة الملاحظة في الحكم المعجزة المستدل  
 واما حكم المستدل في العكس من ذلك لانه صدق لما يكذب بالوجهين كذا في ملاحظة  
 ومن غير ان هذا المستدل صدق الشرطية كذا في ملاحظة المستدل في الاثر كذا في ملاحظة  
 علم اننا قد صدق في ملاحظة ما كان زمان وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
 الصدق والصدق في ملاحظة ما كان الاتصال فان طابق الواقع فصدق  
 وان لم يوافق صدق في ملاحظة ما كان زمانا وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
 بالوجهين المستدل في ملاحظة ما كان زمانا وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
 وربما يكون الطرفان المستدل في ملاحظة ما كان زمانا وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
 او انما ان يكون العدد ولاز وجا او افراد او ربما يكونان وجعين في الشرطية المستدل  
 كقولنا ليس لشيء اذا كان الانسان حرا كان مطلقا وليس له ان يكون له المصلحة فيها  
 او حساسا انما انما في المصلحة المستدل في ملاحظة ما كان زمانا وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
 وربما كان حرا لثبات الحكم بالاتصال المستدل في ملاحظة ما كان زمانا وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
 كذا في الشرطية المستدل في ملاحظة ما كان زمانا وقد صدق في ملاحظة ما كان زمانا  
**المستدل في ملاحظة ما كان زمانا** المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 بهذا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 يوفق فيها مع الصدق في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 المراد وان كان لا يمتنعها سواء في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 لا يحتاج اليه من الجزئين وبالعكس في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا

عز الدين

من الجزئين فان كان كل جزء مستلزما للآخر في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 مساويا في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 بقصد اوصافها واما في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 اما بطلان المبين فلانه اذا ارتفع الصدق تحقق نقصان في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 للحقيقة اذا ارتفع بقصد الصدق جاز ان يصدق في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 واما ان لم يفلح في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 كذا في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 الا من جزئين لانه اعتبار الاتصال الحقيقي من اتي جزئين كذا في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 اجزاء وليكن ج وب د الماهية المستلزما للآخر في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 مستلزما للمبين من ج وب الاتصال الحقيقي وان كان فاما ان يكون في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 مستلزما للاتصال كذا في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 كان مستلزما لكان ج مستلزما للاتصال المستلزما للآخر في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 فلو لم يكن بين ج والاتصال حقيقة وعبارة اخرى لو كانت الحقيقة المستلزما للآخر في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 لازم احد الامرين اما جاز اجتماع خبرتها او جواز ارتفاعها لانه اذا صدق في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 وج اما ان يصدق في اولها فان صدق في اجتماع ج و او ج واحد من ج و ان لم يصدق  
 ارتفاع ج و او ج واحد من ج و ان لم يصدق في اجتماع ج و او ج واحد من ج و ان لم يصدق  
 المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 ان يكون في العدد لثباتها او جواز ارتفاعها المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا  
 من جهة منفصلة فلان معناه اما ان يكون في العدد لثباتها او جواز ارتفاعها المستدل في ملاحظة ما كان زمانا المستدل في ملاحظة ما كان زمانا



الا انما لاحد قاصد جزاء الانفصال ثم ذلك كسبب لمتابعة الجزاء فلو ان قلت الانفصال  
 العالم ان يكون في العدد ناقصا او تاما لا شك ان المتابعة للجزء لا انفصال حقيقة  
 منها ومن المذهب ان يقال فيها صدق الحديث فان الانفصال لا يمنع للجزء صدق ولو  
 ارتفع جزاءه فيقول تلك الانفصال ليست متبعة للجزء بل متبعة للملكية لا لمتابعة  
 القوت وجزاء الانفصال الحقيقي لا بد ان يكون احدهما صادقا والا فربما كان صدق  
 الحديث كذب الانفصال لا لمتابعة القوت لا لارتفاع جزئها وان صدقت كذب الحديث كيف  
 لا يكون كذلك مع الانفصال ذات الاجزاء السالبة في قولنا ان يكون في العدد  
 زائدا او يكون فان لم يكن فهو ناقصا او تاما فبما انفصلت متبعة للقوت سواء  
 نقص للملكية او جدد في اتمت كانه فظن ان تركيبها من اكثر من جزئين وفي الحقيقة  
 ليس كذلك بل هي مركبة من غير مساوي في بعضها وجزءها كقولنا ان زيدا في الحقيقة  
 يتبع تركيبها من اكثر من جزئين مطلقا فالجزء ما قام عليه ان زيدا انما لا يتركب  
 من اجزاء فوق اثنين عليه وجه كونه من كل جزئين انفصال حقيقة لوجه السوالة انما  
 يتحد لواحد من الانفصال الكثيرة الاجزاء الانفصال للجزء من كل جزئين وجزءين  
 انه ليس كذلك اما متبعة للجزء فيجب ان يوجد فيها مع القصة الانفصال في بعضها  
 لان كل جزئها مستلزم في بعض الانفصال لا لمتابعة الجزاء وانما لا يستلزم في بعض  
 كل جزئها لجزء الانفصال لا لمتابعة الجزاء فيكون كل جزئها من اخص من بعض الانفصال  
 وبالفصل في القول في مقابلة احد جزئها ان كان مقتضاها مساويا له كالحقيقة  
 وقد فرضنا متبعة للجزء ان كان اخص من بعض الانفصال كان متبعا له لوجه السوالة  
 ما قدروا لمتابعة القوت فيكون ان يكون فيها مع الانفصال اخص من بعض الانفصال مستلزم

فيقول كل جزئها من جزئها عين الانفصال الذي منها من غير كونه لجزء الانفصال  
 كل جزئها من بعض الانفصال فهو بالانفصال متبعا لجزء الانفصال مع ان يكون مقتضاها مساويا  
 له وان كانت حقيقة وان يكون اخص منها او مساويا لجزءها او اتفقا على ما يقتضيه  
 ان يكون اخص من مقتضاها كذا اذا فرضت متبعة للجزء ومانعة للقوت بالمعنى الاخص وهو  
 ما حكم فيها باستماع اجتماع جزئها في الصدق وجواز اعتمادها في الكذب لا باستماع  
 اجتماع جزئها كذا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فرضنا بالمتابعة الاخص وهو ما حكم فيها  
 باستماع الاجتماع من غير التعرض لغيره اخرجنا تركيبها من فرضين شائهما ذلك من  
 قضية مقتضاها او مساويا وجوازها وبرهان تركيبها متبعة للقوت جزاءا فوق اثنين  
 وان اعتبر مع المتبوعين اي جزئين كانهما قولنا ان يكون في الشيء الاشياء الاجزاء  
 او لا حيوانا اما اذا اعتبرنا ما تحت كونه من كل معنيين من اجزائها ومن المعنيين  
 الاخرين فهو وكونه من ذلك المعنيين وبين احد الاجزاء الباقي مع المتبوع ايضا  
 لم يمكن تركيبها لانه اذا تركب على هذا الوجه كان كل معنيين فرضا اخص من واحد الاجزاء  
 الباقي وممكن ان كان كذلك لا يكون بين المعنيين الفروض واحد الاجزاء الباقي مع المتبوع  
 بيان المقدم الاول ان كل معنيين فرض مستلزم احدا الاجزاء الباقي ولا يمكن ان  
 لا يستلزم احدا الاجزاء الباقي المعين الفروض اما استلزام المعين احدا الاجزاء الباقي  
 فلان اذا صدق المعين الفروض فلا بد ان يصدق احدا الاجزاء الباقي فانه لو لم يصدق  
 لاجتماعه في بعض الاجزاء خروجه ان اسعاد احد الاصول يشمول العدم ولا يلزم اجتماع  
 الشرط مع الاخص فيقتضيه لان التقدير ان بين كل جزئها وجزء اخر من المتبوعين كونه  
 كل جزئها اخص من عين الانفصال اجتماع بعضها كانهما ان الشرط مع الاخص يقتضيه مثلا



اذا فرضنا ان يكون بين اوصيخ اللزوم وبين بعضه بعضا فبعضه بعضا او بعضه بعضا  
 لنقيض فلو اجتمع النقيضان كان بعضهما بعضا مع الاخص من بعضه بعضا ليس يمكن  
 اجتماع الشرائع الاخص من بعضه بعضا لاستلزام الجمع بين النقيضين ولما لم يكن  
 فلان احد الاجزاء يصح على كل معين فلو استلزم احد الاجزاء كل معين فرض  
 استلزم كل جزء سائر الاجزاء فليكن كذا في اعم بعضه بعضا الاخر لا يمكن ان يكون  
 بعضه لللازم اخص من اللازم فليكن سائر الشرائع التي قد فرضت كذا كذا فلو افترضنا  
 لو كان بين اللازم والمزوم خرج اللزوم لاستلزام بعضه اللازم معين اللازم فلو افترضنا  
 متحققا بدون اللازم وايضا لاستلزام بعضه اللازم معين اللازم لان بعضه اللازم  
 يستلزم معين اللازم وعين اللازم يستلزم معين اللازم وبما ان المقدار لا يمكن  
 لو كان بين العام والخاص خرج اللزوم لاستلزام بعضه العام معين اللازم لان  
 وفيه نظر اما لا فلا بد لوجه الالزام لا يستلزم كذا كذا فلو افترضنا ان يكون  
 يكون من اللزوم بين كل معين ومعين اخر فلا يكون بالشرط الثاني فاجابة على ان  
 النقيض كما في بيان الملازمة انه لو تركب طائفة اللزوم كذا كذا من اللزوم بين كل جزء  
 معين ومعين اخر فليكن من اللازم ما من ذلك المعين ومن احد الاجزاء البقية  
 لا تستلزم ارتفاعها وهو ظاهر لان بعضه المعين يستلزم احد الاجزاء الباقية من  
 غير ذلك فلو افترضنا اخص من ذلك احد الاجزاء الباقية اعم من كذا كذا من اللزوم  
 بين الشرائع واللاخص يستلزم من اللزوم بين الشرائع واللاخص ضرورة ولما لم يمكن ان  
 استلزم استلزام احد الاجزاء الباقية فلو افترضنا على لزوم احد المعين للضرورة  
 لان وجوب بعضه ليس من الشرائع بل هو بطريق الاتفاق فلو افترضنا ان يكون

اي ٣٠

لو افترضنا

لو افترضنا متحققا كذا كذا فلو افترضنا صدق المعين للضرورة صدق احد الاجزاء  
 الباقية ولو كان بطريق الاتفاق فلو افترضنا صدق احد الاجزاء الباقية فلو افترضنا  
 وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع كل معين فرض اما فلا يكون سائر  
 اللزوم واللاخص صدق كل منهما الى المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة  
 ان معين كذا كذا يكون اعم من بعضه الاخر فلو افترضنا ان يكون اللزوم بين اللزوم وهو  
 لا يستلزم صدق اللازم صدق اللازم لجواز تحقق اللزوم واللازم مع استثناء  
 اللزوم داما واما ان لا فلو افترضنا ان لا فلو افترضنا صدق ذلك فلا يكون لولا المعين  
 يستلزم احد الاجزاء الباقية كذا كذا فلو افترضنا ان لا فلو افترضنا صدق ذلك فلا يكون  
 واحد الاجزاء الباقية لا يكون المعين اعم من بعضه احد الاجزاء الباقية فليكن  
 تركبها كذا كذا من جزئين تحت كذا كذا من جزئين من اللزوم كذا كذا اما ان يكون  
 في الشرائع شجرا او جزءا او حينا او يمكن تركبها وان شرطها المنع كذا كذا من اللزوم بين  
 كل معين ومعين اخر يستلزم من اللزوم بين كل معين واحد الاجزاء الباقية  
 ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من بعضه احد الاجزاء الباقية فلو افترضنا  
 تحقق المعين ارتفاع الاجزاء الباقية جميعا وهو يقتضي احد او ليس احد تحقق  
 بعض المعين لجواز ارتفاع الكثرة او الحق ان شيئا من المقتضيات لا يمكن  
 ان يتركب من اجزاء خرقا من لان المقتضيات هي التي حكم فيها بالمتافاة عن  
 قصص على احد الاحكام الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشرع لا عرف  
 الحقيقة بل هي التي العباد بين طرفيها في الصدق والكذب بل ورد السؤال بالحقيقة  
 ذات الاجزاء فان اي جزئين منها ليس بينهما اتفاق في الصدق والكذب فلا يكون  
 جامعا اجابا بحقيقةه وعلى هذا يظهر ورد السؤال في الجواب اما فلو افترضنا تركب



بأنه يجمع والفلان جزءا كثيرة فوظن سوء الفهم اذا قلنا انما يكونه بالشيء  
شجرا او جزءا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيهما حق حكمهما بالانفصال فلو  
فرضا احد طرفيهما قولنا في الشيء شجرا فالطرف الاول انما قولنا في الشيء شجرا  
انما قولنا في الشيء حيوان على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما على  
التعيين لم ينقسم لغيره وكان الطرفان احدهما او ان كان احدهما على  
التعيين كان تركبهما من جنس واحد ومنفصلة فلا يربطهما جزءا او على اثنين بل يربط  
المنفصلة والحقائق ثلث منفصلات واحدة من الجزء الاول والثاني والثالث  
من الجزء الاول والثالث والثالث والاشياء الثلاثة والثالث فكان للجزء اذا تعدى  
الموضوع او الحيز الفعلي كثرته كذلك الشريطة كثرته بعد احد طرفيهما على ان  
الانفصال الواحد بسبب واحدة والنسبة الواحدة لا تستقر الا بين اثنين فالنسبة  
بين لموصولة لا يكون نسبة واحدة بل يربطها كثرته بقولنا في الشيء شجرا او حيوانا  
من اجزاء كثيرة ويمكن تركبها بغير الجمع والافراد الكثيرة وما نفع الجمع والافراد  
ان الحقيقة الواحدة لا يمكن تركبها من الاجزاء الكثيرة وما نفع الجمع والافراد  
منها فلا نسلم ان الانفصال القاطن في الشيء اجزا او حيوانا وانما لا اجزا  
والاجزا او الاحياء منفصلة واحدة باستقلال متعددة وان ارادوا بها الانفصال  
الكثير فكلما تركبها بغير الجمع والافراد الكثيرة فكذلك الحقيقة المتكثرة وعلى  
كذلك القدرين لم يكن بين الحقيقة اجتمعا ووقوع ذلك **الاربع** بعد ما الى  
المفصلة يعقوب بقده **او** **الاربع** تعدد الشريطة ليس ما ذكره في الحقيقة والتعدد  
بالفعل سبعة والمعتبر منها التعدد بالقوة في الشيء ان الشريطة كانت واحدة  
بحسب جهة الحكم بانفصاله الانفصال كان في جانب المقدم كثرته حتى يكون الحكم فيها بالانفصال

لكون من حيث انه كل واحد لا انفصال عنه امكن ان في جانب الثاني كثرته حتى يكون الحكم  
فيها بانفصال الكل او انفصال الكل بعدد ما يتعدد بتعدد اجزاء المقدم او اجزاء المتكثرة  
تعدد ما الى الانفصال وكانت كذا او جزئية حتى تعدد ما يحفظ كذا لا اصل  
ويكفي ان يلزم الكل كذا او جزئية ملزم الجزئية كذا كذا بقية من الاول او اخره  
الاصل وكبراه استلزام الكل جزئية هكذا كان او قد يكون اذا كان اب  
بقده وجزءا كان جده وجزءا بقده او جزءا كان او قد يكون اذا كان اب  
في ذلك كان او قد يكون اذا كان اب جزئية تعدد بقدهما لا يفصل بقدهما وان كانت  
كثيره جزئان ان يكون الكل ملزوما لشيء كذا ولا يكون الجزئية ملزوما لشيء كذا ان كانت  
جزئية فتعدد بعدد ما يتعدد بتعدد ما من الشكل الثالث والوسطا الكل فاذا  
صدق قد يكون اذا كان اب جده فترصدق قد يكون اذا كان اب جزئية لصدق  
قولنا كذا كان اب جده فترصدق قد يكون اذا كان اب جزئية لصدق  
شأن الاصل لو كان كذا يتعدد ايضا يمكن لا يعطى لكم وتعدد اجزاء ما نفع  
الحق يقضي تعدد ما يحفظ لكم والكيف كان الكل مستلزم للجزء واستماع الحقايق  
عن الشيء والملازم يحفظ استماع الفلوس الشيء اللازم وهذه الدلائل توقفت  
على حقيقة استلزام الكل للجزء واستماع غيره وتعدد اجزاء ما نفع الجمع لا يعطى تعدد  
لان من الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم من الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام  
انتفاء الكل انتفاء الجزء فهو ان لا يجمع الكل الشيء والجزء بجمعه وحكم الحقيقة  
حكمها لا يفتقر من المتعين فلا يفتقر من الامانة الحقايق في الموجبة اللازمة الغاء  
ولم يتعرض في الكتاب للافتقار في السلب لاسيما في الذين اليسا بالانظر ونحن  
نشير اليها اشارات حقيقة اما الموجبة الافتقار في الافتقار واللازمة الغاءات



في الحكم لان الكوا اذا كان صاحب الشيء دائما او في الجمله كان الجزاء صاحبها كذلك  
 صاحب الكل دائما لا يمكن ان يكون صاحب الجزاء دائما بخلاف صاحب الجزاء في غير  
 لواخذنا خاصه لا يقتضي تعدد مقدمها ايضا بعدد لان مقتضى صدق شيء مع مجموع  
 صادر في صدق مع كل واحد من اجزائه وضع المقتضى الشيء والكل سطر من المقتضى  
 عن الشيء والجزء وضع للكل ليس كذلك اما السالب القاعه وغيره فتعد دائما  
 المتصله لا يقتضي تعدد لان عدم لزوم الكل او صاحبها لا يستلزم عدم لزوم  
 الجزء او صاحبها فتعد مقدمها يقتضي تعدد باخر من الشكل الثالث في القاعه  
 القاعه باستلزام الكل للجزء غيري والمنفصله ان كانت مانعه للجزء فتعد  
 جزئيا لا يستلزم جزاء اجتماع الشيء مع مجموع جزاء اجتماع كل واحد من اجزائه  
 المجموع ان كانت مانعه للمقتضى جزئيا لا يوجد تعدد لان جزاء المقتضى الشيء  
 ومجموع كل سطر جزاء المقتضى الشيء جزئيه وان كانت حقيقه فكيف حكم مانعه للجزء  
 ان كان صاحبها بمقتضى الطرفين وحكم مانعه للمقتضى ان كان صاحبها بمقتضى  
 الطرفين **قال** في قوله عز وجل لا انفصال بين المؤمنين والمؤمنات **قال** في قوله  
 الشرطية ان يقدم حرف الانفصال الانفصال عن المقدم ففصل بين المؤمنين والمؤمنات  
 ربما يؤخذ ان عندنا في الانفصال في قولنا الشرطية ان كانت مانعه للمقتضى وجود  
 واما في الانفصال فلا تصور الا اذا كان طريقه مشتركين في ذلك الموضوع كقولنا  
 كل عدد واما ان يكون زوجا او فردا او مجموع يكون القضية شرطية بالجزء واما ان تكون  
 فلا تمانع عندنا في جعل القضية ان كانت عند مقدمه الاداه وبقية من الانفصال  
 والانفصال است اقول معنى القضية باق كذا كان لمؤثر غير واما ان تمانع بالجزء  
 شيئا على شانه الجمل ومن جعل مانعه للموضوع على كنهه ان الشرطية التي هي على الموضوع

والشبهه بالجلية تمانعان في المنفصله فانه متى صدق ان كان الشمس طلعت فالهنا  
 موجود صدق الشمس ان كان طالعا فالهنا موجود بالعكس وفي المنفصله  
 لا يمكن ان يكون كل من شئ في الموضوع يقتضي صدق حقيقه الاخر عز وجل الانفصال  
 عندنا في قوله تعالى كل واحد واحد من افراد العلم اما زوج او فردا مانع من الجمع المقتضى  
 واذ اقمه حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون  
 كل عدد فردا صادر من كل مجموع ومن لم يولدوا في علمات وهو ان يكون بعض الشيء  
 وبعضه فردا هذا ما قاله وفيه نظر لان اذا اخبرنا عن الانفصال الانفصال عن  
 الموضوع يمكن ان يوضع مانعه للموضوع من غير ان يكون مانعا للجزء الا ان  
 شئ صفة كذا وكل عدد شئ صفة لانه لا يخفى عن احد ان من فاذا وضع الشيء  
 الموضوع الفتح لا يخرج ان يقل الشمس وكل عدد الفتح علمه بالحق في ايضا  
 المحكوم عليه فيها من غير ان يشرطه كذا كذا علمنا نقول من الراس الحكم  
 على مقتضى خبره لا اراه ان كان هو الحكم عليه كان حتى لا تغيب الا في النقطه  
 تمكن القضية شبهه بالجلية بشرطه كذا كذا العلم في النقطه لم يتغير  
 الا في الانفصال ملا في الانفصال ان كان هو موضوع المقدم وتسمى عليه  
 بشرطه ومفهوم صدره على ما يلوح من كلامه فلا يكون شرطية بل علمية بالحقه  
 ولم يكن الفستان تمانعين في الانفصال لان الجمله الوجوديه مستند على وجود الموضوع  
 والمنفصله للجزء لاستند على وجود موضوع المقدم **قال** وكذا ان شديده  
 الدلالة على المنزوم **قال** قال الشيخ في الشفاء حروف شرطية في قوله تعالى  
 على المنزوم ومنها ما لا دل عليه فلا يمكن ان كانت القاعه قاضيه بالناس  
 اذ لم تتركى التام المنزوم من مع المقدم كانه ليس بجزء من الجمله او لم يتركى











فيحصل في اقتضاها ذلك الحسب فيكون العلم في ذلك لا يحصل في الحقيقة في حصول الحقيقة  
فما لا يكون له في الحقيقة فيكون العلم في ذلك لا يحصل في الحقيقة في حصول الحقيقة  
في اقتضاها ذلك الحسب فيكون العلم في ذلك لا يحصل في الحقيقة في حصول الحقيقة  
والا انسان لا يستلزم الانسان لا الانسان في الحقيقة في حصول الحقيقة  
لكن الكلام في الاستلزام في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الكبرى في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
معرفة في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
فقد قال في الاستلزام في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
بالضرورة فلا يستلزم وليست كغير المتصلة والمنفصلة بعدم اللزوم اي بكسالة  
في صدره في البحث ولا يلزم الحسب في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الانسان في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
يكون محققا في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
كقوله في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
والسالي في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
كان الانسان في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
اما ان يكون الشرع في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الغضبيات في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
مستقبلا في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
التالي في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
فانها في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الاستقلال في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة

في الاقتضا فيكون العلم في ذلك لا يحصل في الحقيقة في حصول الحقيقة  
سبح بعض الدلائل ان ذلك لا الزيادة في العلم في ذلك لا يحصل في الحقيقة  
فانه لو لم يكن في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
زوال الشرط في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الاحوال في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
زيد لا في العلم في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
يكون اذا شرط في العلم في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
موجود او غير موجود في العلم في الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الكثير مع ان يتصور العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
اقتضاه في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الزيادة في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
هو في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
وان اراد في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
الشرع في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
انسان في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
والا في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
العلم في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
كذلك في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة  
ان يكون في العلم في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة في حصول الحقيقة



بل لا سواد فيه فذلك الامران كان منسوبا اليه استلزام لزوم الجزم والاشتمال  
 على مقتضى الالزامين منسوبا اليه لا يقدم فاما كون اتفاقا كذا من المقدم فلا يحقق الالزام  
 كما ذكره من ان شرطه ما في احوال الكمال من فصل المحصول والمنفصل اما منسوبا  
 لبعضه من بعض الالزام والاولى كقولنا ان في اليوم اوه الكبار كذا كذا  
 باجمال الزمان والاحوال باجمال الاوضاع والالتم في الشريطة لا الاضداد في  
 الحقيقة فكيف ان الحكم فيها ان كان غير متعين فمفهومه ان لم يكن متعين  
 كبر الحكم انه على كل الاضداد او بعضها من المحصول والافاضل كذا كذا  
 كان الحكم بالاتصال والاتصال على وضع معين فانه شرطه محصور في الاضداد  
 كبر الحكم انه على كل الاضداد او بعضها من المحصول وان لم يكن على كل حال كبر  
 الحكم من اتصاله على ان في جهة الفصل سبب طول الالزام بسبب طول الفصل  
 المتأخر من منها ولم يتبين شي منها اذ اجمروا العقل من تحقيق هذا المقدم  
 الى خطا العشوائية في ايراد الاحكام والاولى في الشريطة الالزام من الفصل اسطفا  
 سبب الحكم وادعاء حيل الاستناد على الله سبحانه وتعالى في كبره ليعود الى الله  
 بغير العزم **والثاني** في كبر الاتفاقية ايضا كون الطرفين **بجانب** **الاول**  
 الوجبة الاتفاقية كما يكون كبره اذ الحكم فيها بالاتصال والاتصال على جميع الالزامين  
 وعلى جميع الاوضاع الكبرية كبره لاسم وبشرط ايضا ان يكون شرطه احتقيق  
 اذ لو كان احداهما فاجبا كذا في ذلك لطرف لعدم وجوده في بعض  
 الالزامين فلو توافقا في الصدق في جميع الالزامين والاولى ان كانت كبره في  
 فيها بسبب لزوم التالى وعنده في جميع الالزامين والاولى ان كانت كبره في  
 بعضها ان كانت غير متعين يكون هو الالزام من المشرع والعادة المرفوعة

من التام من حيث تملك فاما قلنا ليس الا ان كان كذا كان كذا وانما نفع الالزام كان  
 معناه ليس اليه الا ان كان كذا لم يكن كذا او كذا كان كذا وانما نفع الالزام كان  
 ليس اليه الا ان كان كذا لم يكن كذا في الشريطة لا في المحصول والمنفصل  
 سببها منسوبا لغيره او عتاده منسوبة الى الشريطة لا في المحصول والمنفصل  
 في باب التام وكذا السالبة الاتفاقية ما يمكن فيها رفع الاتفاق في الاتصال  
 والاتصال وانما ان كانت كبره في الملل ان كانت غير متعين لما ثبت اتفاق  
 التام ان كان بينهما تلامز لانه لو افق التالى وعنده شئ واحد لزم اجتماع  
 التخصيص في الواقع وانما في حاله اما جزمه اي جهة المقدم والمنفصل والافاضل  
 التزم والعناد واطلاقا فاما لوجبه ما في جهة المقدم من الالزام او العناد او الاتفاق  
 كقولنا كذا كان اسبغ ولزومها او اتفاقها واما ان يكون اياها مع وعندها  
 او اتفاقها او المطلق ما لم يتحقق فيها شئ من ذلك والشئ في اعتبار الوجبة  
 مسلما فغير متوقف على ما عتده من تحقيق الكبرية ولا يحتمل بانه في الموضوع  
 وهو المقدم الموجبة الكبرية كما كان ومنه وما هو من الفصل الموجبة الكبرية  
 واما وسعد السالبة الكبرية فيها ليس بسبب كونها لا يجزئ فيها قد يكون وسعد  
 السالبة لغير شئ فيها قد يكون وفي الفصل فاحص ليس كذا وفي المنفصل فاحص ليس  
 دالما وان واذ لو في الاتصال واما واما واحدة في المنفصل لا لاجل فاما جازية  
 الكبرية والاشتمال **والثالث** في فصل الحادى عشر في تلازم الشريطة **الاولى** من  
 تحقيق الشريطة اقتصادا شريع في اوزارها واحكامها في الشريطة الا في بعضها  
 الى بعضها فالحق رتبة ما بالاسلام او بالعتادة والتلازم خمسة عشرة او ثمانية  
 اما ان يستلزم المنفصل او من المنفصل او من المنفصل







المراد من الاستلزام

استلزامه انما هو انما كانت خبرا بغيره مثل هذه الاستلزام من القاعدة السابقة  
وقد امكن على ما جاء في هذا الباب في رسالة تحقيق المقاصد في شرح اليه  
وان كانت موجبة عليه لم يعكس لصدق قول قد يكون اذا كان الشيء  
حيوا انما هو ليس بالسان ولا يصدق قد يكون اذا كان انما هو ليس  
وان كانت سالبة معكس بالبرهنة سواء كانت كلمة او جزئية كما اذا صدق  
ليس اليه او قد لا يكون اذا كان اب في د فصدق لا يكون اذا لم يكن د  
لم يكن اب الا فكيف يمكن د ولم يكن اب معكس النقص الى ما لا يمكن الاصل  
او ليجازيه والاتفاقيات لا يعكس لها والامر فيها بان وكذا المستفاد  
الا انه ربما يتوهم ان هذا هو ما بناء على ان الحقيقة تستلزم حقيقة نفسية  
منها ما و ما نفع الجمع ما نفع ان يكون باعكس كالحق لانه لو لم يكن غير  
مسألة بعكس النقص لعدم الامتياز بين ما لا ينفك عن حقيقة الشيء او  
نقصي المقدم ليس كذلك بسبب الطبيعة **قال** لكن في الشيء ان كل متعلق  
توافقا في كل **قوله** الاستلزام كاستلزام ك الاستلزام في كل متعلق  
كلما لم المتعلقات اما بطريق العكس او بطريق افوار او المتعلق عنها  
فاستلزامه يمكن وذكر الشيء في الشفا ان كل متعلقين لو توافقا في كل ما  
كذلك كمتعلقين او جزئيين والمقدم بان يكون مقدم احداهما عن مقدم  
الاخرى وتوافقا في الكلف بان يكون احداهما لا ينفك عن الاخرى بالية  
وتوافقا في التوالي بان يكون ما لا ينفك عن الاخرى بالية  
وتوافقا في الاستلزام الموحى له فلا بد اذا استلزم المقدم التالي المستلزم  
بعضها والآخر سلبا للخصائص وانما مجال مثلا اذا صدق كلما  
كان اب في د وجب ان يصدق ليس اليه اذا كان اب لم يكن د و الا

قد يكون

المراد من الاستلزام  
المراد من الاستلزام  
المراد من الاستلزام

قد يكون اذا كان اب لم يكن د وفيه استلزام اب للخصائص  
واما العكس فلا بد ان لا يكون المقدم سلبا للخاصة كما في قوله لا يصدق  
الامر بكون سلبا للخصائص فلو صدق ليس اليه اذا كان اب في د  
صدق فكيف كان اب لم يكن د و الا فصدق لا يكون اذا كان اب لم يكن  
في د فلا يكون اب سلبا للخصائص وهو ان التلازم والاتفاقيات  
تتلازم ليجوز استلزام مقدم واحد للخصائص فلا يتم بيان لزوم التلازم  
للموجبة وجواز ان لا يلزم شيء من الخصائص مقدما واهلها اذا لم يكن في المقدم  
وجوبها علاوة كانه ان كل خبر يثبت به وجوده فلا معنى للاستدلال على  
الامر بالموحدة لانه لا ينفك عن الحقيقة او لا ينفك عن حقيقة بغيره فلا معنى  
عند مواضع ومفضل هذا التلازم على جليبه الحق لا ينفك عنه فيقال  
قد صدق احد اركانها المقام ولا ينفك عن جليبه وبطريق الكلام  
وهو المتعلقان الموصوفان توصفان تارة بملحق اتصال اخرى  
بمتصل كبرم فيجعل اللزوم جزوا او لا في احداهما ويؤثر في متغيره حيث  
هو لازم في الاخر حتى يكون قولنا ليس اليه اذا كان اب لم يكن د في  
في قوة قولنا كل كان اب فلسفيا ان يكون د و البتة ان على ذلك  
ان في الكلامين المتعلقين به انما اذا صدق ليس اليه اذا كان اب  
في د فكيف كان اب فلسفيا د و الا لصدق نفسه وموقولنا ليس  
كلما كان اب فلسفيا د ومعنى هذا الكلام ان ليس د ولا يكون اب  
على بعض الاوضاع على سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق فلو كان  
وضع من الاوضاع يكون فيه اب ومعه د وقد قلنا ليس اليه اذا كان اب في د اختلف







يكون مستلزما للآزم أصلا أو في الجملة لا يكون مستلزما للآزم كذا كذا إذا كان مستلزما  
للآزم لأن المستلزم المستلزم مستلزم ونقول أيضا باستاويان والشيء إذا  
لم يكن مستلزما لأحد المتساويين لم يكن مستلزما للساوي الأخرى ونقول على كل  
الخصائص إذا صدق ليس البتة إذا كان أب في غير البتة إذا كان أب مستلزما بغيره  
الشكل الثاني في صفة الأول وكيفية استعماله على التماسه لما يليه كذا ليس  
البتة إذا كان مستلزما بغيره كذا ليس البتة إذا كان أب مستلزما بغيره أيضا  
وكذا البيان في استعماله الثاني مستلزما للأول ولما زعم الجويني نظره ان قوله لأن  
غيره المستلزم مستلزم وليس التماسه والانعكاس في الجويني والسالين  
معاد وان لم تقاس كاستلزام السالين فيكون أحدي التصلين لآفته التالى و  
الأخرى مستلزما عما ان يكونا جويني أو سالين فان كانتا جويني  
لزم لآفته التالى مستلزما لأن الشيء إذا كان مستلزما للآزم كذا أو مستلزما  
يكون مستلزما للآزم كذا كذا من غير عكس بلو ان يكون للآزم العلم استعماله  
الشيء التالى لا يستلزم على استعماله الآخر ان كانتا سالين لآفته التالى  
لآفته لأن الشيء إذا لم يكن مستلزما للآزم أصلا أو في الجملة لم يكن مستلزما للآزم  
كذا كذا لا عكس بلو ان يكون المستلزم أخضر عدم استعماله الشيء الآخر  
لا يصح عدم استعماله للآزم العلم ان في الفصل قد استشهدوا بين الأصحاب  
بالشكل في الجواهر فاستدلوا ان معنى التماسه في هذا المصباح احتجوا بالآثار  
والظواهر لا بد لآفته مستلزما بغيره لا يلزم في بعض المقامات وكيفية القول  
ومعنى الخاطئة تسبها للآزم على الطلب حتى يقبضون من العبادات الطيبة  
ويحفظون التقديرات المختصة عسا في أدرك من الأجوبة الجوزية والتمسك والتحليل

ما دام **الآزم** وكذا ان انقضاء التالى وتلازمه في القدم **قوله** التصلين  
التصلين في الحكم واليكفان انقضاء التالى وتلازمه في القدم فالآزم  
الثانية فيها آية فان انعكس الآزم المتقدمين تلازمه فكذا مستلزم  
موجبين لأن التالى إذا كان لازما لأحد المتساويين كليا أو جزئيا كان  
لازما للساوي الأخرى كذا كذا وسالين لأنه إذا لم يكن لازما لأحد المتساويين  
وإنما هو في الجملة لم يكن لازما للأخرى كذا كذا ونقول أيضا أما في الجويني  
الكلمين فلان كل واحد من المتقدمين لازم للاخرى الشيء إذا كان لازما  
للآزم كذا كان لازما للآزم كذا لأن لازم الآزم لازم مثلا إذا كان جويني  
أو سالين تلازمه متعكس وصدق كذا كان مستلزما بغيره من الأول كبراه  
الأولى وصفا لآزم مقدم الشئ لآفته كذا كان مستلزما بغيره وكذا  
كان جويني فكذا كان مستلزما بغيره أما في السالين الكلمتين فلان التالى  
إذا لم يكن لازما للآزم أصلا لم يكن لازما للآزم أصلا كذا كذا في الفصل المذكور  
ليس البتة إذا كان جويني فليس البتة إذا كان مستلزما بغيره بالقياس من الآزم  
بكذا كذا كان مستلزما بغيره وليس البتة إذا كان جويني فليس البتة إذا كان  
جويني نقول أيضا كذا صدق أحدي التصلين صدق الآخرى لآفته كذا كذا  
مقدم الآخرى صدق مقدم الأولى وكذا صدق مقدم الأولى صدق التالى  
أو ليس البتة إذا صدق مقدم الأولى صدق التالى وكذا صدق أو ليس البتة  
إذا صدق مقدم الآخرى صدق التالى وهو المطلوب أما الجويني فلم  
يتمت وإنما البيان فيها ضرورة كبرى الأولى جويني بل بيان تلازمها  
أما الجويني بقبض التالين وبالعكس فيقبض المتساويين مستلزما  
وأما حكم عكس القيفر فانه متى صدق كذا صدقت الوجبة العكسية الأولى صدق



الموجبة اليك الثانية انكسرت قولنا كما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت  
 السالبة الاولى وكذلك في صدق كلا صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت  
 الموجبة الكلية الاولى انكسرت الى قولنا كما صدقت السالبة الجزئية الاولى  
 صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الاولى  
 الكليةين وعلى هذا القياس الموجبة الجزئية الاولى لم يعكس تارة الثانية  
 فاحدى المتصلين منزوعة مقدم والاخرى لازمة فاما ان يكونا كليتين  
 لازمة منزوعة مقدم لازمة من غير عكس اما التلازم فلما مر من الطرق كما  
 يقال كلما صدقت لازمة مقدم صدقت منزوعة مقدم لانه كلما صدقت مقدم  
 منزوعة مقدم صدقت مقدم لازمة مقدم وكلا صدقت مقدم لازمة مقدم  
 صدق التالي فكلا صدق مقدم منزوعة مقدم صدق التالي وهو المتصل  
 المنزوعة مقدم واما عدم العكس فليكن ان يكون المنزوم اخضر لازم  
 التالي للاخضر او سلب منزوعة عكس كذا لا يوجد منزوعة للاخضر او سلب عكس  
 كذا وان كانتا جزئيتين لازمة لازمة مقدم منزوعة فكل عكس انقيض من  
 العكس لانه لو انكسرت لزم العكس في الكلين وليس كذلك قد وقع في  
 المتن فكان الكلين لفظ الموجبةين ومكان الجزئيين لفظ السالبتين  
 وهو هو ما كان الا ان قلنا ان القيد **ان** وكذا اذا تلازمت في المقدم والتالي  
**ان** المتصلان اذا تلازمتا في المقدم والتالي فاما ان يعكس تارة  
 او عكس تلازم احدى جهادون الاضداد لا يعكس شي من التلازمين واما  
 اتفاق في الحكم والكيفية فمر في القسمين الاولين دون الثالث فانه لم يعب  
 فيه الا اتفاق في الكيفية على مستعمل فان انعكس التلازمان تلازمت  
 المتصلان وتساويان احدى المساويين اذا كان منزوعا لاهل المتساويين

الاخرين كذا او غير ما يكون المساوي الا في غير ما المساوي الا في غير ما  
 واما ان يكون منزوعا لم يكن منزوعا وكذلك بين تلازم الموجبةين الكليةين  
 بقية من من الاول والسالبتين الكليةين بقية من من الاول والثاني  
 والمجزيين بعكس التقيض مثلا اذا كان بين ابي هنز و بين ج و د و ط  
 تلازم متساو صدق كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان  
 كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان  
 ج د فليصدق كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان ابي ج د فليصدق كلا كان  
 حكم الطرفين المتكسرت لانه حكم متقدم حتى لو انعكس تلازم المقدم يكون حكم  
 المتصلين حكم متصلين متقدمين في المقدم متلازمين في التالي تلازما  
 غير متساو فان كانتا موجبتين لازمة لازمة التالي منزوعة من غير عكس  
 وان كانتا سالبتين لازمة منزوعة التالي لازمة بلا عكس وذلك لان المقدم  
 احدى المتصلين وان لم يكن عكس مقدم المتصلة الاخرى الا ان تساوى  
 وحكم الشيء حكم ساو به ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلين  
 متقدمين في التالي متلازمين في المقدم من غير انعكاس فان كانتا كليتين  
 لازمة منزوعة مقدم لازمة وان كانتا جزئيتين لازمة لازمة المقدم منزوعة  
 من غير عكس ففهما وان لم يعكس شي من التلازمين فاما ان يكون منزوع  
 المقدم منزوعا منزوعة التالي حتى يكون احدى المتصلين منزوعة الطرفتين  
 او يكون عكسهما فاحدهما منزوعة المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة  
 المقدم منزوعة التالي فان اتحدت منزوعة المقدم والتالي فاما ان يكون  
 المتصلان موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة



الجزء من لازمة الطرفين كلياً او جزئاً فان كانت لازمة الطرفين كلياً فلا  
 ملازم بين المتصلتين اصلهما اذا كان ملازمهما الطرفين كلياً او جزئاً  
 اما ان لازمة الطرفين لاستلزام ملازمهما الطرفين فكلان للملازم بين  
 اللازمين كلياً لاستلزام الملازم بين الملازمين كلياً او جزئاً كما كان  
 الانسان مستلزم الحيوان كيدوا الضاحك الضاحك الذي هو ملازم الانسان  
 ليدوا ضاحك مستلزم الانسان الذي هو ملازم الحيوان اصلهما  
 ان ملازمهما الطرفين لاستلزام لازمة الطرفين الكلية فكلان الملازم  
 بين الملازمين لاستلزام الملازم بين الملازمين كان الانسان  
 يستلزم الحيوان والحيوان الذي هو ملازم الانسان لاستلزام الجسم الذي  
 هو ملازم الحيوان كلياً وان كانت لازمة الطرفين جزئاً لم تكن كذلك  
 اي ملازمتهما الطرفين من غير عكسهما الملازم فكلان مقدم ملازمتهما  
 الطرفين ملازمتهما لهما كلياً او جزئاً وتالياً ملازمتهما لهما  
 لازم الطرفين كلياً فيكون مقدم ملازمتهما الطرفين ملازمتهما لهما  
 لازم الطرفين جزئاً هو ملازم مقدم لازم الطرفين كلياً فيكون  
 مقدم ملازمتهما لهما كلياً واما الملازم الطرفين فيكون ملازمتهما لهما  
 مستلزم ملازمهما لهما فاذ اصدق كلياً كان او قد يكون اذا كان اسبقه  
 فقد يكون اذا كان بئس فكلان اذا اصدق قد يكون اذا كان اسبقه  
 صغرى كقولنا وكلما كان جده خطا ج من الاول قد يكون اذا كان اسبقه  
 ثم يفعله كبرى كقولنا كلما كان اسبقه تسليح من الثالث قد يكون اذا كان  
 بئس فكلان فكلان اذا كان بين الملازمين ملازمتهما جزئاً او كلياً

بم الملازمين

بين اللازمين ملازمتهما بئس والا لصدق عدم الملازمة كلياً بين اللازمين  
 وسلب الملازمة الكلية بين اللازمين يستلزم سلب الملازمة الكلية بين  
 الملازمين لا سيما في السالين وقد فسر بينهما ملازمة جزئاً بئس  
 واما عدم العكس فكلما صدق ان الملازم بين اللازمين لاستلزام الملازم  
 بين الملازمين اصلهما وعليه فبقولنا ملازم الملازم الاخرى من غير  
 عكس في الموجبة الجزئية وان لازمة الطرفين وان كانت المتصلتين  
 فاما ان يكون لازمة الطرفين جزئاً او كلياً فان كانت جزئاً فكلان ملازم  
 بينهما سواء كانت ملازمهما الطرفين كلياً او جزئاً لان قد علمت ان الموجبة  
 الكلية لازمة الطرفين والموجبة الملازم الطرفين لا ملازم بينهما  
 فكلان بين السالبة الجزئية لازمة الطرفين والسالبة الملازم  
 الطرفين تلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم كقولنا عكس العكس  
 وان كانت كلياً او جزئاً لازمة الطرفين الكلية لان ملازمتهما الطرفين  
 الموجبة الجزئية لاستلزام لازمة الطرفين الموجبة الجزئية فيعكس العكس لانه  
 الطرفين السالبة الكلية مستلزم ملازمهما الطرفين السالبة الكلية وغير  
 عكس ولا ملازم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله الاخرى انا ما من  
 غير عكس في السالبة الكلية ولا ملازم الطرفين وقد علم ايضا لازمة الطرفين  
 الجزئية لاستلزام ملازمتهما الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين  
 جزئياً لاستلزام سلب الملازمة بين الملازمين اصلهما فان السلب يستلزم  
 الحيوان جزئاً والضاحك الذي هو ملازم الجسم يستلزم الانسان الذي  
 هو ملازم الحيوان استلزاماً كلياً كذا ملازمتهما الطرفين فكلان سلب

لاستلزام لازم الطرفين



اللازمة بين المتضمنين لا يستلزم سببا للضرورة بين اللاحقين جزئيا  
كما ان الفرض لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان اللازم للفرض يستلزم  
للعلم اللازم للانسان كليا واما ان لازمة الطرفين الكلية يستلزم للعلم  
الطرفين فلان كل من ضرورة الطرفين يلزم تساوي لازمة الطرفين  
وهو بالضرورة مقدرهما اصلا فلا يكون مالى يلزم ضرورة الطرفين لازمة المقدم  
لازمة الطرفين اصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلا لم يلزم ضرورة  
كذلك كما يقدرهما لازم المقدم ضرورة الطرفين فلا يكون مالى بالضرورة  
اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم اصلا لم يلزم ضرورة ايضا فنقول ان  
لازمة الطرفين ليس لازم مقدرهما اصلا ومقدرهما لازم المقدم ضرورة الطرفين  
فلا يكون مالى لازمة الطرفين لازمة المقدم ضرورة الطرفين اصلا وهو  
لازم لتساويهما كليا فلا يكون ماليا مقدرهما اصلا وهن القصص للضرورة  
الطرفين او نقول ان الم يكن بين اللاحقين ملازمة اصلا لم يكن بين  
المتضمنين ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت ان ضرورة  
الطرفين الموجبة لضرورة يستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللاحقين  
ملازمة في الجمله وقد فرض سببا للملازمة الكلية وانما عدم الاعتكاس  
فليجوز سببا للملازمة بين المتضمنين كليا مع اللازم بين اللاحقين كليا كما  
في المثال المضروب ان اختلفت ضرورة المقدم وضرورة التساوي فاما  
ان يكونا موهين او سالبين فان كاسا موهين فاما ان يكون لازمة  
المقدم كليا او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا ملازم بين الطرفين  
كاس من ضرورة المقدم جزئية او كليا لان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم ضرورة

المقدم فليجوز ان يصدق اللزوم الجزئي بين لازم الشيء وضرورة غيره ولا  
يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم الكلية  
جزئيا ولا يلزمه بين الفرض الذي هو ضرورة الحيوان وبين ان يلق  
اللازم للكلية واما ان ضرورة المقدم لا تستلزم لازمة فلا حتم الا للعلم  
بين ضرورة الشيء ولازم غيره مع عدم اللزوم بينهما فان الكلية يستلزم  
الحيوان ولا يلزم بين التساوي اللازم للكلية وبين الفرض الذي هو  
ضرورة الحيوان وان كانت لازمة المقدم كجزئية ضرورة المقدم اياها  
غير عكس احيانا اللازم من فلان مقدم ضرورة المقدم يستلزم مقدم  
لازمة المقدم كليا مقدرهما يستلزم تاليا كليا فيكون مقدم ضرورة المقدم  
مستلزما الى لازمة المقدم كليا وهو مستلزم لتساوي ضرورة المقدم فقدم ضرورة  
المقدم يستلزم لتساويهما كليا واذ ازلت الكلية ازمت الجزئية بالعرض واما  
عدم الاعتكاس فلان اللزوم بين ضرورة الشيء ولازم غيره لا يستلزم  
الضرورة بينهما كما في المثال المذكور وان كانت التصلتان سالبين فان  
كانت لازمة المقدم كليا فلا ملازم بينهما وان كانت جزئية ازمت الى  
ضرورة المقدم من غير عكس كل ذلك حكم عكس القصص على ضرورة ضرورة  
فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون قصفا في بعضها ثبت الملازم  
وفي بعضها لا وعليك الاستقصا **الاول** وكل متصلين يتوافقان في الكيف  
وكالفا في الكم **والثاني** ان اتوافقا في الكيف وكالفا في الكم  
وساقتا في الطرفين فاما موجبان او سالبان واما كان يلزم  
الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا كانتا موجبتين فلانه اذا تحقق الملازم







الجند من ذلك لا محذور في حجة داء الوحيات الجند من ذلك لا محذور  
 بيننا لان الانا طلق يستلزم الحيوان جند ثانياً ونتم استلزام الاحساس  
 الناطق ولا انعكاس ايضا لاستلزام الانسان الحيوان جند ثانياً واستلزام  
 استلزام الاحيوان الناطق وعلى ذلك يكون بين السالبيين الكلبيين ثلث  
 وانعكاس داء على تقدير عدم انعكاس التلزام بين ما في الاول من بعض  
 مقدم الثانية فالوجه الكلي الاول استلزام الوجه الكلي الثاني لبعض الدليل  
 الذي سبق من غير عكس لان الاحساس يستلزم الاحيوان كليا والحيوان  
 ليس يستلزم الانسان كليا ويعلم من ان السالبيين انما يستلزم السالبيين  
 الجند الاول ولا انعكاس داء الوحيات الجند من ذلك لا محذور في الاستلزام  
 الثانية لاستلزام الاضاحك الانسان جند ثانياً وعدم استلزام الاحيوان  
 الضاحك بالعكس لاستلزام الانسان الحيوان واستلزام استلزام الحيوان  
 الضاحك فلا تلامز بين السالبيين الكلبيين ولا انعكاس ايضا كونه تلك  
 حكم مستلزمين انفسا في الحكم والكيف فافهم ما في الاول من مقدم الثانية ولزم  
 مقدم الاول في بعض ما في الثانية فان في التلزام ان انعكاس التلزام للوجهين  
 الكلبيين وانعكاس التلزام فلان اذا صدقت الاول يستلزم بعض ما في  
 اعنى مقدم الثانية بعض مقدمها وحش ففهم ان مقدم الاول لا يتم بعض  
 ما في الثانية لان ما في الثانية لا يصدق مقدم الاول في حقها مقدم الثانية  
 بل لزم لبعض مقدم الاول في بعض مقدم الاول بل لزم لتمام ما في الثانية ففهم  
 الثانية بل لزم لتمام ما في الثانية لان انعكاس التلزام اذا صدقت الثانية  
 يستلزم بعض ما في الثانية بعض مقدمها الذي هو ما في الاول ومقدم الاول يستلزم

لنقيض ما في الثانية بل لتمام انعكاس التلزام فيكون مقدم الاول بل لتمام ما في الثانية  
 وعلى ذلك السالبيين الجند من ذلك لا محذور في الاستلزام  
 صدق شيء منهما صدق الاخرى لان الانا طلق يستلزم الحيوان جند ثانياً والا  
 حيوان لاستلزام الانسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم الانسان جند ثانياً  
 وانما طلق يستلزم الاحيوان فالسالبان الكلبيان ايضا كذلك ان  
 لم يعكس لزم مقدم الاول في نقيض ما في الثانية فالوجه الكلي الاول  
 يستلزم الوجه الكلي الثانية بما بين السالبيين ولا انعكاس لاستلزام  
 الانسان الناطق كليا واستلزام استلزام الحيوان الانسان كليا ومن  
 في بعض ما يستلزام السالبيين الجند الثانية الاول من غير عكس بمصدق  
 شيء من الوجهين الجند من ذلك لا محذور في الاستلزام لان الحيوان يستلزم  
 الاضاحك جند ثانياً والضاحك يستلزم الانسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم  
 الناطق جند ثانياً والحساس يستلزم الحيوان فلا تلامز بين السالبيين  
 الكلبيين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى سريان استلزام التلزام  
 الاول في الثانية في الفصلين بقوله وبرانه وفيه لغة تشبيهية لم يوافق  
 في تحليله بان يقال سريان التلزام في الفصل الثانية ان بعض ما في  
 الاول في الصادقة الذي هو مقدم مقدم الثانية يستلزم بعض مقدم الاول في  
 الصادقة الذي هو مقدم مقدم ما في الثانية وفي الفصل الاول ان بعض ما في  
 الاول في الصادقة الذي هو مقدم مقدم الثانية يستلزم بعض مقدم الاول في  
 الصادقة الذي هو مقدم مقدم ما في الثانية وكذا كل مستلزمين ناقض لتمام ما في  
 الاول في مقدم الثانية كان ما في الاول بل لتمام ما في الثانية بعض مقدم الثانية



بما هما من العاقبة في الحكم والكيف ولزم مقدم الاول في بعضهما على الثانية  
 لكن معاكسة ما يتوقف على تماثل للمقدم بين ما في الاول وما في الثاني في بعض  
 مقدم الثانية وبالفتيل للمقدم بين مقدم الاول في بعضهما على الثانية  
 اما ان يكون متعاكسا او لا يكون وعلى التقديرين اما ان يكون للمقدم  
 بين ما في الاول وما في الثاني متعاكسا او لا وعلى التقديرين فانما يتوقف  
 اما ان يكونا موجبتين او سالبتين او كلتاهما او حجتين فالاقسام ستة  
 عشر فلان تماثل للمقدم وان فالمرحان الكليتان متساويتان متعاكساتا  
 اما انهما متساويتان اذا اصبحت الاول يستلزم بعضهما بالآخر فيقدم  
 والمقدمة وان تأليها لمقدم بعض مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية  
 بلزومها لبعض ما في الاول وذلك ان المقدم ان مقدم الاول في لازم بعض  
 ما في الثانية فيكون ما في الثانية لازما لبعض مقدم الاول في بعض مقدم  
 الثانية بلزوم بعض مقدم ما في الاول بلزوم بعض مقدمها في بعض مقدمها  
 بلزوم ما في الثانية مع من في مقدم ان مقدم الثانية بلزوم ما في الثانية وعلى  
 الفصل الثانية واما اذا انعكس فلان متى جددت الثانية يستلزم بعض  
 تأليها بعض مقدمها او قد جددت ان اللزوم بين بعض مقدمها على  
 الاول في متعاكس فيكون بعض مقدم الثانية بلزوم ما في الاول في كل ازا  
 فخصنا ان لزم مقدم الاول في بعض ما في الثانية متعاكس فيكون بعض  
 ما في الثانية لازما لمقدم الاول في مقدم الاول بلزومها لبعض مقدم الثانية  
 وبعض مقدم ما في الثانية بلزوم بعض مقدمها في بعض مقدمها بلزومها على  
 الاول في مقدم الاول بلزومها تأليها والمرحان الجنتين لانه من صفة

شئ منها صدق الاخرى لان الحيوان يستلزم الانسان فالناطق جنة ثمار والناطق  
 لا يستلزم الاقواس والناطق يستلزم الحيوان جنة ثمار والناطق  
 لا يستلزم الناطق اصلا ويعلم من ذلك حال الساتين الجنتين في التماس  
 والسايتين الكسيتين في عدمه ويقول ايضا المتصلة الاول في لازم مقدم  
 من مقدمها ولازم تأليها المتعاكس لازمة متعاكسة لما ثبت ان المتعلقين  
 اذا توافقا في الحكم والكيف والمقدم وتلازم في التماس متعاكسا  
 تلازم متعاكسة وهذه المتصلة اذا اعتبرت مع المتصلة الثانية يكون متعلقين  
 لزم مقدم الاول في بعض ما في الثانية وما قص ما في الاول مقدم الثانية فيرجع  
 الى ما سبق فيكون حكم المتصلة الاول مع الثانية في التماس وعدمه حكمها  
 بلا فرق لان حكم احد المتساويين مع الشيء حكم المتساوي الاخر معه وان لم  
 يعكس للمزمان فمساو معكسا او لا يستلزم الموجبة الكلية الاول  
 الوجه الثانية بعين ذلك البديان من غير عكس لان الاقواس يستلزم  
 الاضاحك كذا والناطق لا يستلزم الغرس اصلا فالسالب الجنة لانه  
 مستلزمه للسالب الجنة الاول بدون العكس والمرحان الجنتين لانهما  
 بينهما لان الحيوان يستلزم الانسان جنة ثمار والعكس لا يستلزم الناطق  
 ولا انعكاسا اذا انعكس حكم يستلزم الاكاتب جنة ثمار والناطق لا يستلزم  
 الصاجل اصلا فالساكن الكسيتين فانهما كذلك **الثاني في التماس**  
**المتصلات المحضة الجنس كالتفصيل** **كل متفصلين جعيتين متوافقتا**  
 في الحكم والكيف وكان طرفة احداهما بعض طرفة في الاخرى او سالبتين  
 لتفصيلها او كان احد طرفة في احداهما بعض طرفة في الاخرى في الاخرى  
 مساو لبعض الطرفة في الاخرى فاما سالبتان او سالبتان جنتين ثمار او كلتان



تقريباً الأربعين في التثنية يحصل السامع شيئاً وكيف مكان مكاناً وسكاناً  
 اما اذا كانت قضاي في الطرفين فلا تسمى صدق الانفصال الحقيقي بل التقيد  
 والامانة بالجمع بينهما او جازاً لا غيرهما لكن جواز الجمع بين التقيدتين يستلزم  
 جواز الجمع بين الطرفين وجواز الجمع بين التقيدتين يستلزم جواز الجمع  
 العيني فلا يكون بينهما انفصال حقيقي واما اذا سادى صدقاً احدهما  
 يقتضي صدق في الاخرى فلا تسمى صدق الانفصال الاخرى لكن الجمع  
 بين هاتين الامكانات لا يكون بالضرورة جازاً بل يستلزم جازاً على امكان الجمع  
 عن تقيدتهما المستلزم الامكان للفرق بينهما مساوياً واما ان كان الجمع  
 امكان الجمع بين تقيدتهما المستلزم الامكان الجمع بين المساوئين وقد فرض  
 بينهما الانفصال الحقيقي فاعلم واما اذا كانت قضاي في احد الطرفين وسادى  
 الاخرى فمقتضى الاخرى فلا تسمى الجمع بين جند شئ المنفصل الاخرى  
 امكان الجمع عن تقيدتهما وتستلزم امكان الجمع بين احد التقيدتين وسادى  
 الاخرى ولو امكان الجمع بينهما جازاً بل الجمع بين تقيدتهما فيجوز الجمع بين احدهما  
 ومساوئ الاخرى فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وقد اشار الى ذلك في  
 والامر بالخلاف اي لا لان الجمع بين جند شئ كل واحد منهما مستلزم للآخر  
 عن جند شئ لا بخلافه وبالعكس فلو لم يستلزم المنفصلتان لو لم يتساكنا  
 لم يسم الخلف وهو ان لا يكون الحقيقة حقيقة ولم يذكر ذلك في القافية  
 العينية لان اوليها في الوجبتين الكسيتين والجزئيتين واما في  
 الساتين فيمكن تكليس التقيد وان توافقا حقيقة في الكسيتين فاما  
 في الكيف وتوافقاً في احد الجزئيتين وتوافقاً في الجزء والاخرى فاما  
 في تارة ما توافقا كالتسوية السالبة الموجبة سواء كانتا كسيتين او جزئيتين من

من غير تكليس اما الامر بم فلا تسمى اذا كانت شئ شيئاً اخر عناداً حقيقة لا ايضاً  
 والامر بم المساوي يقتضيه والامر بم معاندة التقيدتين شئ واحد وهو  
 مع اذا كان الشئ ان يحقق ارتفاع التقيدتين وان اسقى اجمع التقيدتين  
 وفيه نظر لانه ان اريد المعاندة لانه الكيفية فمن البين انها ليست  
 بلانته وان اريد بها الجند لم يلزم من تحقيق الشئ ارتفاع التقيدتين  
 والامر اسفاه اجتماعهما والاولى ان يقال من صدق الجمع ان يكون  
 اب اوج فليصدق ليس البتة اما ان يكون اب او يكون ج ود لا  
 لصدق قد يكون اما ان لا يكون اباً ولا يكون ج ود يلزم قد يكون اذا  
 كان اب ج د لاستغنى وقد كان بينهما انفصال حقيقي فاعلم واما  
 عدم العكس فلا يلزم من عدم معاندة شئ اخر عناداً حقيقة بل جواز  
 ان لا يعانده واحده من التقيدتين تامة لا لاخر فلا تسمى بالامر  
 صدقاً ولا حقيقة كذا **باب** وكل ما يقع الجمع او ما يقع التوافق في الحكم  
 والكيف **احوال** اذا اتفقت مانعة الجمع في الحكم والكيف ولزم كل من جزئتي  
 واحده منهما جند وامن الاخرى لو لم يمتد من احدهما جند وامن  
 الاخرى واتخذت في الجزء والاخرى فلا تسمى اما ان تتساكنا لزم الامر  
 او يتساكنا وعلى التقديرين اما ان تكونا كسيتين او جزئيتين موجبتين  
 او ساتين فخر بامر بعد في الاربعة يحصل ستة عشر ضداً وان لم يتساكنا  
 الامر بم لزم التثنية وهي مئة وثمانية الاولى وهي لازمة للجزء  
 ان كانتا موجبتين وللاولى الثانية ان كانتا ساتين اما على تقدير  
 لزم الجزء من في الايجاب فلا يقع الجمع بين الاربعتين والاولى والاولى



يستلزم منع الجمع بين اللزومين كما اذا واجهت اللزومين لا اجتماع الالزامين  
قطعا وفي السلب فكلان جواز الجمع بين اللزومين يقتضي جواز الجمع بين  
الالزامين والاشنع للجمع بين اللزومين من غير عكس في كل منهما لان  
استناع اجتماع اللزومين لا يوجب استناع اجتماع الالزامين وجواز اجتماع  
الالزامين لا يقتضي جواز اجتماع اللزومين لمجرد ان يكون الالزام اعم  
واما على تقدير انهما احد الجزئين والاتفاق في الاخر فلا يمنع الجمع  
بين الشيء والالزام يقتضي منع الجمع بين ذلك الشيء واللزوم فانه لو افترق  
معه لا اجتماع لازمه اذا كانتا موحدين وان كانتا سالتين فلا  
جواز الجمع بين الشيء واللزوم بوجوب جواز اجتماع ذلك الشيء والالزام  
ولا يجبه العكس في شيء منهما لو اذ كون الالزام اعم وان تعاكس اللزومين  
فمازمن المتصلات وتعاكسا اما اذا تلازمتا في الطرفين وكما هو حق  
فلان كل واحدة منهما سائلة على جزئيهما لانهما لازم ما جزئيهما الاخرى  
ومنع الجمع بين الالزامين بوجوب منع الجمع بين اللزومين ولما اذا كانتا  
سالتين فلا شتم لكلا منهما على جزئيهما لانهما لازم ما جزئيهما الاخرى  
وجواز اجتماع اللزومين يقتضي جواز اجتماع الالزامين ولما عنده  
الاتفاق في احد الطرفين في الالزام فلا حاجة واحدة منهما شتم على  
جزئيهما هو لازم جزئيهما الاخرى ومنع الجمع بين الشيء والالزام يستلزم  
منع الجمع بين الشيء واللزوم وفي السلب فلا شتم لكلا واحدة منهما على  
جزئيهما هو لازم جزئيهما الاخرى وجواز الجمع بين الشيء والالزام غير  
يقتضي جواز الجمع بينهما والمصنف ترك بيان كلامه في السلب لانه لا ينافي

اليه اولا حاله على عكس العقبين وبين تلازم الوجودات بقوله ان استناع  
الجمع بين الشيء والالزام غير مقتضى استناع جزمه وبين ذلك الغير هو ظاهر  
فيما اذا اتفقتا في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيما يليك لكونه متغيرا  
جده موجبه بين تلازميتين في الطرفين فقوله مما صدق ابعده  
لان لا كان عن ابعده منع الجمع وبلازم لو كان بين ابعده ومنع الجمع او  
منع الجمع بين الشيء ولازم غير مقتضى منع الجمع بينه وبين الغير لم لا كان  
الالزام وجهه وبين منع الجمع كان بين ابعده ومنع الجمع كذلك مقتضى  
بعدهما حتى يستعملهما متعين بجملة واحدة وان كانت المتصلتان اللزوم فنان هم  
بمعنى اللزوم فلهذا ايضا فيما الضد وبلازمه فان لم يعكس لزوم الجزئ  
لزم تلازم الجزئ ولزمه الجزئ بالان منع اللزومين اللزومين  
او عن الشيء ولزمه غير مقتضى منع اللزومين الالزامين او عن الشيء  
والغير وبالعكس بل بالان جواز اللزومين الالزامين او عن الشيء ولازم  
غيره يقتضي جواز اللزومين اللزومين او عنهما من غير عكس وان  
انعكس اللزومين تلازمتا وتعاكستا لا شتم لكلا واحدة منهما على اللزومين  
في الالزام وعلى الالزام في السلب الكلي فلهذا يطبق قوله استناع اللزوم  
عن الشيء ولزمه غير مقتضى استناع جزمه وعن الغير على برهان التلازم  
في القسمين على قياس ما منع الجمع وان اتفقت مانعة الجمع او مانعة اللزوم  
في الحكم دون الكيف وتناقضا في الطرفين لزم تلازم الالزامين  
كجزئيهما او جزئيهما من غير عكس اما بيان اللزومين في مانعة الجمع فلا نراه اذا  
كان بين الشيئين منع الجمع جازا اتفقتا اذ السلب لانهما المعنى الاخرى فلا يكون



بين نقيضيهما مع الجمع فيصدق السالبة وما في مانعه الخلو فلا اذا اخرج الخلو  
عن امرين جاز اجتماعهما فلا يتبع الخلو من نقيضيهما ولا عدم العكس فلو  
صدق الشئ مع جواز صدق نقيضيهما كما في الحيوان والابيض حتى يصدق  
السالبة المانعة للجمع بدون موجبهما ولو كان كذب الشئ مع كذب نقيضيهما  
كما في الانسان والناطق فيصدق السالبة المانعة الخلو بدون موجبهما **قال**  
**الثالث** في تلازم مختلفات الجنس **قال** اذا توافقت الحقيقة مانعة للجمع  
او مانعة الخلو في الحكم والكيف واحدة الجنس من دلزم الحيز الاخر الحقيقة  
الجنس الاخر من مانعة للجمع واستلزم الحيز الاخر من الحقيقة الحيز الاخر  
من مانعة الخلو منه وما استلزم اما غيبة متكافئين فاما كونان موجبتين  
سالمين كسالمين وجب من فم ثمانية فان كانتا موجبتين لزم غيبة  
الحقيقة با ما وان كانتا سالمين لزم الحقيقة غيبة من غير عكس ما  
الاول فلان الموجبة الحقيقة تشمل على مانع الخلو والجمع بين حيزيهما مانع  
الجمع بين الشئ واللازم بعض مانع الجمع بين الشئ واللذنه ومن مانع الخلو  
عن الشئ واللذنه ومن مانع الخلو عن الشئ واللازم والسالبة الحقيقة يصدق  
اما لجزء الجمع بين حيزيهما او لجزء الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشئ واللازم  
موجب لجزء الجمع بين الشئ واللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم موجب  
لجزء الخلو عن الشئ واللذنه ومن مانع التلازم فلا يمكن كونه اللذنه العزم  
كذلك الحكم اذا كان حيز الحقيقة لا بين جنس من مانعة للجمع واستلزم بين  
جنس من مانعة الخلو لا يعني عليك تفصيل بعد الاطراف ما ذكره في بعض  
اي مانعة للجمع ومانعة الخلو اذا اتفقتا كما وكيفا وما اقتضا في الطرفين من

اربعة اقسام تلازمها وشاكت اما اذا كانتا موجبتين فلان استلزام الجمع  
كذلك بين الشئين وانما اوفى الجملة من عدم الاستلزام الخلو من نقيضيهما  
فيلزم مانعة الخلو ومانعة الجمع وبالعكس اي استلزام الخلو من شئين وبعض  
استلزام الجمع بين نقيضيهما فيلزم مانعة الجمع مانعة الخلو واما اذا كانتا سالمين  
فلان جواز اجتماع شئين من دون جواز ارتقاء نقيضيهما وجواز ارتفاع  
شئين من دون جواز اجتماع نقيضيهما وان اتوا هذا في الحكم والجنس من  
وكانا في الكيف لزمنا السالبة الموجبة كانتا كسالمين او جبهتين لانه  
**اذا** كان بين شئين مع جمع وجبان لا يكون بينهما مانع الخلو والانعكاس  
مانعة للجمع حقيقة وكذلك اذا كان بينهما مانع الخلو لم يكن بينهما مانع للجمع فليكن  
قلت لانه لو كان بينهما مانع الخلو في الجملة كانتا حقيقة وانما يكون لولزم  
منع الخلو كونهما فقولنا لانه لم يتق مانعة للجمع وضع الخلو الحيز من كانت  
في ذلك العكس فيلزم لانه جواز اجتماع الشئين مع جواز ارتفاعهما  
فيصدق السالبة بدون الموجبة فهما وهذا الحكم اذا اتوا هذا في الحكم واحد  
الحيزين ولزم الحيز الاخر من الموجبة الحيز من السالبة ان كانت الموجبة  
مانعة للجمع ولزم الحيز الاخر من السالبة الحيز الاخر من الموجبة ان كانت  
مانعة الخلو فان الموجبة متساوية للسالبة اما اذا كانت الموجبة مانعة للجمع  
فمجرد اجتماعها لا كان لازما لجزء من مانعة الخلو واستلزام الاجتماع للجمع بينهما  
منع الجمع بين جنس من مانعة الخلو وجواز الخلو عنهما والانعكاس مانعة للجمع  
مقبولة واما اذا كانت مانعة الخلو فلان احد جنسيهما لا كان من مانعة الخلو  
جنس من مانعة الجمع مانع الخلو عن الشئ واللذنه ومن يستلزم مانع الخلو عن الشئ



واللازم كان بين جزئين مانعة المخرج المنع التام فيجوز اجتماعهما واللازم  
 الانقلاب والعكس فيجب في شئ منهما لا يجوز الملوحة الشئ و  
 المنع مع جواز المخرج بين وبين اللازم كالانسان والعكس يجوز اجتماعهما  
 مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم للعكس فلا يلزم الموجبة  
 المانعة للمخرج السالبة المانعة المانعة ايضا يجوز المخرج بين الشئ واللازم مع جواز  
 الملوحة ومن اللازم كالحيوان والابيض يجوز اجتماعهما مع جواز الملوحة  
 عن الابيض والانسان اللازم المليون فلم يلزم الموجبة المانعة المانعة  
 السالبة المانعة للمخرج **الرابع** في تلازم المتصلات والمنفصلات **في**  
 المتصلة والمنفصلة الحقيقة اذا توافقا في الحكم والكيف وساقضتا في  
 الجزئين وتوافقا في الجزء الاخر او كانا متساوية كانا متساويين  
 ثمانية لزمت المتصلة المتصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة المتصلتان  
 كانتا سالبتين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيهما اذا توافقا في احد الجزئين  
 اما التلازم في الموجبتين كاستين كانتا او جزئيتين فلان الانفصال الحقيقي  
 محل اجتماع الجزئين وارتفاعهما متى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر  
 واما او في الجبر وجب بوجوب بعض احد بهما على تقدير الاخر كذلك  
 امتنع احد بهما مع بعض الاخر وجب ثبوت عين احد بهما مع بعض  
 الاخر ولا تعني باللائمة بين عين احد بهما وبعض الاخر لانه لا ذلك لكل حقيقة  
 يلزمها اربع متصلات اشياء توافقا في القدم باعتبار مخرج المخرج جزئيتها  
 واخذها في الثاني باعتبار مخرج الملوحة وقوله لا يستلزم كل جزئيه من المتصلة  
 بعضها الاخر عادة بعض الدوى واما عدم الانفصال فليكون كقولهم اللازم اقم

فانفصلت

فان المتصلتان المتوافقتان في المقدم لا يمكن ان يكونا متساويتين لان  
 الحقيقي بين بعض الاعم وعين الاخص والمتوافقتان في التالي لا  
 يمكن ان يكونا ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم وبعض الاخص  
 واما ايضا لاستلزام المتصلة المتصلة لان كانت كل متصلة على نفسها  
 لانها تكون بعض المقدم والتالي او بين بعض التالي والمقدم انفصال  
 حقيقي فيستلزم التالي المقدم واما حكم السالبتين والجزئيتين  
 فلازما عكسا فحين بعكس القضي او باللفظ فانه لو لم تصدق السالبة  
 المتصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المتصلة على  
 بلزومة الموجبة المتصلة ولكل لم يخرج الى اعادة هذا البيان في السوالب  
 فلما عكس القاسمة واما اذا كانا متساويين في الجزئيات فلا يثبت في المتصلة المتوافقة  
 في الجزئيات لا تصدق من ان كل متصلة بين متساويتين في الحكم والكيف احد  
 الطرفين متساويتين في الطرفين الاخره فلازما متساويتان متساويتان  
 متساويتان وحكم احد المتساويتين مع الشئ حكم المتساوي الاخره وكذا ذلك  
 الحكم لو كانا قضي مقدم المتصلة احد جزئيه من المتصلة ولازم بالاجزاء الجزئية  
 من المتصلة اعلان المتصلة لازمة للمتصلة اذا كانتا موجبتين كاستين  
 او جزئيتين فلان متى صدقت المتصلة يستلزم بعض احد جزئيهما ان  
 مقدم المتصلة عين الجزئ الاخره استلزاما كليهما او جزئيا وعين الجزئ  
 الاخره يستلزم بالي المتصلة كليهما فيستلزم مقدم المتصلة كليهما استلزاما  
 متوافقا للمتصلة في الحكم واما عدم وجوبها العكس فلا احتكاك لاستلزام الشئ  
 لازم بغيره مع عدم انفصال الحقيقي بين بعض الشئ وذلك لان الشئ لا



كالاشارة يستلزم الحيوان اللازم للفكر ولا عاردين الانسان في الحيوان  
 وكذا لو افترضنا في المتصل احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الجزء  
 الاخر من المتصلة لا يلزم عدمه الايجاب فلان مقدم المتصل يستلزم  
 الجزء الاخر من المتصلة والجزء الاخر من المتصل يستلزم مقدمه بقية الجزء  
 اعني ما في المتصل فقدمها يستلزم بالية ان كانت لا يتجزأ اذ كانت المتصلة  
 جزئية لغيره كجسد في الاول جزئ من غير لو افترضنا استلزام المقدم  
 ان يكون الياق من الثالث واما عدم العكس فليجوز استلزام المقدمة  
 لشي مع عدم الانفصال بين ذلك لشي وبقية اللازم كالاشارة الانسان المعلوم  
 للحيوان فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين الاحياء والجمادات والرافق  
 مقدم المتصل احد جزئي المتصلة ولزم ما يلزم بقية الجزء الاخر لان احد  
 جزئي المتصل اي مقدم المتصل يلزم بقية الجزء الاخر كجسم او  
 جزئيها وبقية الجزء الاخر يلزم ما في المتصلة واما عدم العكس  
 فليجوز استلزام لشي لان بقية غير مع عدم العاردين كاشارة الانسان فانه  
 يستلزم الحيوان وهو لازم لبقية الافاد بين ولا عاردين الانسان  
 الافاد بين وكذا لو افترضنا مقدم المتصل احد جزئي المتصلة واستلزم  
 بقية الجزء الاخر لا يلزم مقدم المتصل بل يلزم احد جزئي المتصلة والجزء  
 يلزم بقية الجزء الاخر وبقية الجزء الاخر يلزم ما في المتصلة  
 ايضا لما يتم في الكثرين ولو افترضنا استلزام المقدم بين ملازم الجزئين  
 من الثالث والاول وعدمه لا يلزم كاشارة الانسان استلزام مقدمه لشي  
 لان بقية غير مع عدم العاردين كاشارة الانسان المعلوم للحيوان

اللازم لبقية الافاد بين ولا انفصال بينهما وكذا لو افترضنا في المتصلة  
 احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمه بقية الجزء الاخر فانه مقدمه لشي  
 لبقية الا من المتصلة لللازم بعين احد جزئيها اي ما في المتصلة  
 وهو ايضا لا يتم في الجزئ والاشارة الانسان المعلوم بين ملازمها من الثالث  
 وعدم العكس لا يتم لشي في غير مع عدم الانفصال بين ذلك  
 لشي وبقية اللازم العكس كاشارة الحيوان يستلزم الانسان المعلوم لبقية  
 الافاد بين ولا عاردين القدر من الحيوان وكذا اذ اللزم ما في المتصلة احد  
 جزئي المتصلة واستلزم مقدمه بقية الجزء الاخر فانه مقدمه  
 يلزم بقية الجزء الاخر من المتصلة وهو ملزم لاحد جزئيها اللازم  
 لشي في المتصلة وكما يلزم الجزئين انما يلزمه ايضا انه ان كان استلزام  
 المقدم من الثالث والاول وعدمه لزم العكس ليجوز استلزام لشي  
 لغيره وعدم الانفصال بين بقية اللازم ذلك لشي واما عدم العكس لا يلزم  
 المعلوم لبقية الافاد بين يستلزم الحيوان اللازم للمتصل مع عدم العاردين  
 بينهما **فان** اذا اختلفا في الكيف وافقوا في الكم **فان** اختلفت  
 المتصلة والمتصلة الحقيقة في الكيف واتحدتا في الكم الجزئين  
 لزم التساوي بينهما الموجد كاشارة الانسان او جزئين من غير كاشارة  
 الاول فلان اللزم بين الشيئين بقية عدم العاردين بينهما وكذا الا في  
 بينهما بقية عدم اللزم بينهما لا يتلزم اللزم والعاردين الشيئين واما  
 الثاني فلا يلزم من سلب العاردين الشيئين كتحقق اللزم بينهما  
 من سلب اللزم كتحقق العاردين ليجوز ان يقع في المجتمعين بغير



الاتفاق وكذا الوفاق في الجزئين والعقد وكما لها امان الفصل  
 استلزام الفصل السابق فلان الملازمة بين شيئين بعض عدم الانفصال  
 الحقيقي بين نقيضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لاشتب  
 اجتماعيهما فيلزم الشافاة عليهما من اللازم والمفهوم وهو محال بهما  
 استدلال بان الفصل الموجود عكس بعكس القيقض الى موجود غير متعين  
 الطرفين وهو مستلزم للسالب للفصل وانه لا يتم في الجزئين واما ان  
 الفصل الموجود مستلزم للسالب الفصل فلان الانفصال الحقيقي بين امرين  
 يقضي الانفصال الحقيقي بين نقيضيهما لامتثال القيقضين اذا توافقا  
 في الكو والكيف وساقضا في الجزئين تلازمه والافصال بين النقيضين  
 مستلزم سلب الاتصال بينهما واما عدم العكس فبما فلو ان اللازم بين  
 امرين مع عدم التوافق بين نقيضيهما بالانكسار كالفرس والاشان  
 ونقيضيهما وكذا لو افترق مقدم الاخر الفصل احد جزئين الفصل واستل  
 تاليهما الجزئية اما على تقدير ايجاب الفصل فلان مقدمها اعني احد طرفي  
 الفصل يلزم لتاليهما المفهوم للجزئية والاخر من الفصل ويكون بين  
 جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الاتصال بينهما واما على تقدير ايجاب الفصل  
 فلان مقدمها اي مقدم الفصل متايل لتاليهما اللازم لتالي الفصل واما  
 اللازم متايل للمفهوم فيكون بين جزئي الفصل شافاة فيصدق سلب  
 الاتصال وعدم الانكسار بينهما لا يمكن ان لا يمتثل الشئ لازم الغير مع عدم  
 الملازمة بينهما كالاشان لا يمتثل لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا لو  
 لزم مقدم الفصل احد جزئي الفصل واستلزم تاليهما الجزئية الاخرى

اما استلزام

اما استلزام الملزوم للسالب للفصل فلان احد جزئي الفصل يلزم  
 لمقدم الفصل ومقدمها يلزم لتاليهما المستلزم للجزئية الاخرى الفصل  
 فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزئية الاخرى فلا يكون سلبا انفصالا هو لا  
 بعض في الجزئية واما ما يشي بان استلزامها من الثالث على تقدير انكسار  
 لزم مقدم الفصل واما استلزام الملزوم للفصل السالب للفصل  
 جزئين فالعدم استلزام احد جزئي الفصل تالي الفصل جزئيهما  
 لاسدعا وهو يستدعي عدم استلزام لانه اعني مقدم الفصل تاليهما و  
 كليتين على تقدير انكسار لزم مقدم مقدم استلزام احد جزئي  
 الفصل تالي الفصل كلي فلا يستلزم التالى لازمه المساوي كذا كذا اما  
 وجدنا لانكسار فيهما فلو ان لزم المعادة بين ملزمه الشئ ولان  
 ضية مع عدم الملازمة بينهما كالفصل كذا الملزوم للاشان والحيوان  
 اللازم للفرس وكذا لو وافقت تالي الفصل احد جزئي الفصل  
 ولزم مقدمها الجزئية الاخرى اما اذا كانت الفصل موجود فلان الجزئية  
 الاخرى من الفصل ملزمة لمقدم الفصل الملزوم لتاليهما اعني احد  
 جزئي الفصل فلا يكون بينهما انفصالا والبيان في الجزئية لانه لا  
 اذا انعكس لزم مقدم مقدم اما اذا كانت الفصل موجود جزئيهما فلان  
 الجزئية الاخرى من الفصل لاستلزام احد جزئيهما اعني تالي الفصل جزئيهما  
 فلا يستلزم لازمه جزئيهما وكذا انعكس لزم مقدم فلان لاستلزام  
 تالي الفصل كلي فلا يستلزم لازمه المساوي وما يوضح استعمال طرفي  
 عكس القيقض والحق وقد سبق التنبه على المكان استعمالهما في امثلة



المقتضى من عدم الوجود في المقابلة وهو مقتضى عدم الوجود في المقابلة  
 بينهما كالصالح لا ينافي في جوهره مع الصالح **قال** والمقتضى  
 وما بعد الجميع اذا توافقا في الحكم **البيان** اذا توافقا في مقتضى  
 الجميع في الحكم والكيف واحد الجزئين وما يقتضى في مقتضى الجزئ الآخر من  
 المقابلة لا ينافي وتعاكس الوجود من المقابلة المقابلة كسبب او جسيم  
 فلا يستلزم من كل من جسيمهما مقتضى الآخر لا يستلزم الجميع بينهما فيلزم  
 متصلا بافتراضه في الجزئين واما العكس فلا يستلزم الجميع من مقدم  
 المقابلة ومقتضى ما لا يستلزم وجوده في المقابلة من اللازم في  
 الجوهريين واما في السابقين فبما هذه الطريقة في الحكم بين ولو وافق  
 مقدم المقابلة احد جسيمين ما بعد الجميع ولزم بالضرورة مقتضى الآخر فلا ينافي  
 بتعاكس لزمه في العالي او لان لم يتعاكس لزم مقتضى المقابلة ان كانتا  
 موجودين وبالعكس ان كانتا سالبتين كسبب او جسيم يكون اما التلازم في  
 مقتضى وقت المقابلة يستلزم احد جسيمهما عن مقدم المقابلة يقتضي الآخر  
 المستلزم لتساويهما واما عدم العكس فلا يمكن استلزام الشيء لانه يقتضي  
 مع امكان الجميع بينهما كالاشياء المستلزم للحيوان اللازم مقتضى الآخر فان  
 تعاكس لزمه تعاكسا لان مقدم المقابلة يقتضي جسيم من المقابلة يستلزمها  
 وتالياها بغيره من مقتضى الجزئ الآخر من المقابلة بحكم الانعكاس فيكون لانه  
 جسيمهما بغيره من مقتضى الآخر فاستلزم الجميع بينهما كذا لو استلزم مقدم  
 المقابلة احد جسيم من المقابلة ولزم تالياها مقتضى الآخر فان لم يتعاكس لانه  
 الشرط بين لزم المقابلة المقابلة في الابطال بالعكس في السبيلان مقدم

المقتضى من عدم الوجود في المقابلة وهو مقتضى عدم الوجود في المقابلة  
 الآخر من الثاني المقابلة والبيان انما يقتضي في الجزئين من الثالث  
 اذا انعكس لزمه مقدم ولا يحسن الانعكاس بل اذا استلزم مقدمه من الشيء  
 لازم بغيره مع امكان الجميع بينهما كالاشياء المستلزم للحيوان اللازم  
 مقتضى الآخر من وان تعاكس الآخر وان تعاكس لان احد جسيم من المقابلة  
 مقدمه من مقدم المقابلة ومقدمها مقدمه من الثانيها وتالياها بغيره من مقتضى  
 الجزئ الآخر من المقابلة فبما جسيمهما بغيره من مقتضى الجزئ الآخر  
 فيهما مع الجميع وانما يقتضي في الجزئين من الثالث وكذا الحكم لو توافقت  
 تالي المقابلة جسيم من المقابلة واستلزم مقدمها الآخر اما في سائر  
 المقابلة المقابلة اذا كانتا كسبب فلان مقدم المقابلة يستلزم الجزئ الآخر  
 من المقابلة وهو يستلزم مقتضى احد جسيمهما عن تالي المقابلة واما عدم  
 العكس اذا لم يعكس اللازم فلو انما استلزام مقدمه من الشيء يقتضي العكس  
 مع جواز الجميع بينهما كالاشياء المستلزم للحيوان يستلزم مقتضى الآخر اما  
 العكس اذا تعاكس لزمه فلان الجزئ الآخر من المقابلة مقدمه من مقدم  
 المقابلة لانه من مقتضى احد جسيمهما وطريق البيان في الجزئين  
 من الثالث وقوله او لزمه النفسانية في ان عاد الى احد جسيم يكون الكلام  
 او لزمه تالياها احد جسيم من المقابلة واستلزم مقدمها الآخر لم يصح ما رواه  
 علي ذكره ووجوده في عاد الى مقتضى احد جسيم هو كون مقدمه او لزمه  
 تالياها مقتضى احد جسيم واستلزم مقدمها الآخر فلو تكاد القول واستلزم  
 ولزم تالياها مقتضى الآخر **قال** وان اختلفا في الكيف وهو العكس في الحكم



**اول** ان اخفقت المفصلة وما تعد اليه في الكيف وتوافقت في الكم والزم  
 لزمت السالبة الوجودية مفصلة كانت او مفصلة كذا وجب له لان الازدواج  
 بين امرين مستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع مستلزم صحة الانكاس بينهما  
 ولا يحل في شيء منهما لجواز ان لا يكون بين الشئين لزوم ولا عكس كذا  
 في الانفاقيين وكذا اذا تناقضا في الطرفين اما استلزام الوجودية  
 السالبة المفصلة فلانه متى كان بين امرين تلازم كان بين نقيضيهما ايضا  
 التلازم بحكم عكس النقيض فلم يكن بينهما منع الجمع والمباشرة بقوله لا لا لازم  
 بين نقيض لشيئين بعض الملازمة بينهما لكنه انما يتم في الكسرين اذا لم يجز  
 الجبزة لا عكس بعكس النقيض واما استلزام الوجودية المفصلة السالبة  
 المتصلة فبانه اذا نظر في حق فلا يتحقق الا في الجبزة بين وعدم العكس فيهما  
 فليجوز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا اذا اتفقا  
 في الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جبرتي المفصلة واستلزام تاليها  
 الاخر لان مقدم المتصلة هو احد جبرتي المفصلة مستلزم تاليها للالزام  
 للجبزة الاخر فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم الانكاس لجواز الجمع بين الشئ  
 ولازم العكس مع عدم الملازمة بينهما كالابيض والحيوان اللازم للانسان وكذا  
 اذا التزم مقدم المتصلة احد جبرتي المفصلة واستلزم تاليها الاخر لان  
 احد جبرتي المفصلة مستلزم مقدم المتصلة المستلزم تاليها للمستلزم للجبزة  
 تلازم من المتصلة ولا يخفى في ان البيان في الجبرتيين انما يتم من الثالث  
 عند انعكاس لزوم مقدم وعدم وجوب العكس للمكان الجمع بين مستلزم  
 الشئ ولا يلزم فيه عدم الملازمة بينهما كالثاني المستلزم للاسود والحيوان

اللازم للانسان وكذا الورد افق مقدم تالي المتصلة احد جبرتي المفصلة  
 ولزم مقدمها الجبزة والاخر لان الجبزة الاخر من المتصلة مستلزم مقدمها  
 المتصلة المستلزم تاليها اعني احد جبرتي المفصلة وتلازم الجبزة بين  
 شيئين من الشئ الثالث عند انعكاس اللزوم وعدم العكس للمكان  
 الجمع بين الشئين مستلزم الغيبة وعدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله  
 او استلزم تكرار الامر من قوله واستلزم تاليها الاخر وكذا اذا  
 ناقض مقدمها احد جبرتي المفصلة واستلزم تاليها نقض الجبزة الاخر  
 لان نقيض احد جبرتي المفصلة هو مقدم المتصلة مستلزم تاليها  
 المستلزم لنقيض الجبزة الاخر فلا يكون بين نقيضيهما منع الجمع لاستلزام  
 الانكاس للمكان اجتماع امرين وعدم ملازمة مستلزم نقيض احد  
 لنقيض الاخر كالابيض والحيوان فلان الجهاد وهو مستلزم الالوان  
 لاستلزام نقيض الابيض وكذا لو التزم مقدم المتصلة نقيض احد جبرتي  
 المتصلة واستلزم تاليها نقيض الاخر لان نقيض احد جبرتي  
 المتصلة مستلزم مقدم المتصلة المستلزم تاليها المستلزم لنقيض  
 الجبزة الاخر وهو لا يطرد في الجبرتيين فضعف الثالث اذا انعكس  
 اللزوم وعدم العكس لجواز الجمع بين شيئين وعدم ملازمة مستلزم  
 النقيض احد بهما لالزام نقيض الاخر كالابيض والانسان فان الجبزة  
 مستلزمة للانسان لا يلزم نقيض المسكون اللازم للابيض وكذا  
 لو ناقض تالي المتصلة احد جبرتي المفصلة ولزم مقدمها نقيض الاخر  
 لان نقيض الجبزة الاخر مستلزم مقدم المتصلة المستلزم لنقيض احد جبرتي



المتصل والبيان في الجزئين يتوقف على انعكاس الاستلزام وعكس  
 لا يمكن ان يتحقق احد من عدم ملازمته لازم يقتضيه احد بهما يقتضيه الاخر  
 كالبيان والاشارة فان الملازم يقتضيه الملازم لا يلزم مقتضى  
 الابيض وقوله او استلزامه كسواء لا سبق من قول او لم يقتضيه واستلزام  
 تاليها يقتضيه الاخر **والمتصل** يقتضيه الاخر **والمتصل** اذا توافقا في الحكم  
 والكيف **والمتصل** متى توافقا في المتصل وما ندره في الحكم والكيف واحد  
 الجزئين وتوافق مقدم المتصل الجزاء الاخر من المتصل ملازمه واستلزام  
 اما الملازم فلانه اذا كان جزئين اثنين من الملازم يكون مقتضيه احد بهما  
 لعين ملازمه الا اذا ان يصدق مقتضيه احد بهما بدون الاخر فلا يكون  
 بينهما من الملازم اما العكس فلانه اذا كان جزئين اثنين ملازمين يكون  
 مقتضى الملازم وعين الملازم من الملازم والامارة انهما فيكون وجود  
 الملازم بدون الملازم ووجود ملازم عام في الكلين والجزئين اذا  
 كانا موجودين وقوله الاستلزام يقتضيه كل من جزئي المتصل دون الآخر  
 لتعمل استلزام المتصل المتصل وقوله لا تتعارض من الملازمين يقتضيه مقدم  
 وعين الثاني لتعمل استلزام المتصل المتصل ولكن إعادة القول بعبارة  
 اخرى واذا توافقا في الحكم والكيف وتوافق مقدم المتصل احد جزئي  
 المتصل لم يلزم تاليها الاخر **المتصل** المتصل الملازم والعكس كمالا  
 صدقت المتصله الموجبه صدقت المتصله الموجبه كسواء او جزئين الملازم  
 اذا كانت جزئين اثنين من الملازم يكون مقتضيه احد بهما وجود مقدم المتصل  
 مستلزاما لعين الاخر وهو ملازمه لتالي المتصل ولا يعكس لجزاء استلزام

للازم العكس مع اختلاف الملازمين كالملازمين استلزام الاخرين ان يكون  
 ان لم يعكس الملازم اما اذا انعكس فليس العكس لان مقدمه لا يقتضيه  
 استلزام احد جزئي المتصل فيكون بينه وبين مقتضى مقدم اعني  
 احد جزئي المتصل مع الملازم هو كذا الواسطه استلزام مقدم المتصل يقتضيه  
 احد جزئي المتصل من الملازم تاليها الاخر اما ملازمه الملازمين الكلين  
 فلان مقدم المتصل مستلزم مقتضيه احد جزئي المتصل وهو ملازمه  
 الجزئين الجزاء والاخر الملازمه لتالي المتصل وتلازم الجزئين من الملازم  
 من الثالث عند انعكاس استلزام مقدمه واما عدم العكس ان لم  
 يتحقق احد الملازمين فليجوز استلزام مقدمه مقتضى الملازم الملازم الغير  
 جواز الملازمين كالملازمين الملازم مقتضيه الملازمين استلزام الجسم الملازم  
 للملازمين ولا يجوز الملازمين الملازمين وان انعكس الملازمين  
 فالعكس لازم اما في الكلين فلان مقتضى احد جزئي المتصل مستلزم  
 مقدم المتصل الملازم تاليها الملازمه لتالي الملازمين الملازمين  
 الجزئين من الملازم اما في الجزئين فبالثالث وبذلك توافقا بالمتصل  
 احد جزئي المتصل استلزام مقدمه مقتضى الجزاء الاخر فحق صدقت  
 المتصله الموجبه صدقت المتصله لان مقدم المتصل ملازمه مقتضيه  
 الجزاء الاخر من المتصل ومقتضى ملازمه لاحد جزئيها اعني تالي الفصل  
 وتلازم الجزئين اما بطريقه من الثالث اذا انعكس استلزام مقدمه  
 ولا يعكس ان لم يعكس الاستلزام لجزاء استلزام مقدمه مقتضى الملازم  
 للغير وجواز الملازمين كالملازمين الملازم مقتضيه الملازمين استلزام



التي تطلق مع إمكان التفرع عنها وان نقاسر الاستدلال من غير المنطق  
 لان نقيض الحيز والافضل من المنطق مستلزم مع مقدم المنطق المستلزم  
 لتاليها التي احد حيزيها في الطرفين وانما في الحيزين في الوسط  
 وقوله لا بد من عدم استلزام مقدمها بيقين الحيز والافضل في الوسط كما اذا  
 استلزم مقدم المنطق بيقين احد حيزي من المنطق مستلزم لتاليها التي  
 من حيزي فرق **قال** واذا اختلصا في الكيفية اتفقا في الكم **والفصل**  
 وما تقدم الخلو اذا اختلصا في الكيفية اتفقا في الكم والحيزين في الوسط  
 منهما الوجه فلان المستلزم من اسبغ كليا او حيزيها مستلزم عدم جواز الخلو  
 عنها كذا لك والافضل مستلزم بيقين اللازم عين المستلزم وهو حال معنى الخلو  
 بين اسبغ من مستلزم مسببا للماز منهما لان بيقين كذا واحد مستلزم عين  
 الافضل فلا بد من على بيان التلازم الا ان كذا على ما بينك عليه سارا  
 ولا يمكن كذا من جهة الجواز ارتقاء لعدم بين المماز من جهة كذا كذا البادى  
 والخلا وكون ذلك لا يتناقضا في الحيزين والافضل وبما كذا لان معنى الخلو بين  
 الشئين يستلزم من الجمع بين البقيضين فلا يكون بينهما لازمة وعدم العكس  
 لجواز الخلو عن امرين مع عدم المماز من بيقينها وكذا لو كانتا على  
 الاتفاقة لا تكون في مانع الجمع ويحتمل عدم اتفقا في الكم وفي الكيفية  
 جواز الخلو عن مقدم المنطق احد حيزي من المنطق مستلزم لتاليها التي  
 لزمت السالبة الموجبة لان مقدم المنطق الى احد حيزي من المنطق مستلزم  
 للحيز الاخذ فلا يكون منها مع الخلو ولا يمكن الا ان يكون الخلو عن الشئ او  
 اللازم الحيز وعدم المماز من جهة كذا لان الشئ والافضل من اللازم للجهة المستلزم

مقدمها

مقدمها احد حيزيها واستلزم تاليها الاخذ لان احد حيزي من المنطق  
 مستلزم مقدم المنطق وهو مستلزم كليا لتاليها المستلزم للحيز والافضل  
 وعدم الاتكاس لاحتمال ارتقاء مستلزم الشئ ولازم الحيز مستلزم  
 اياه كالحاصل المنطق مستلزم للجهة من الحيز لان اللازم للامتنان او رقت  
 لتاليها احد حيزيها ولازم مقدمها الاخذ لان الحيز والافضل مستلزم مقدم  
 المنطق مستلزم كليا لتاليها وهو احد حيزيها وعدم العكس لعدم الخلو  
 الشئ مستلزم الحيز مع عدم لزوم اياه وكذا اذا ناقض مقدمها احد  
 حيزيها واستلزم تاليها بيقين الاخذ لان مقدمها وهو بيقين احد حيزي  
 مانع الخلو مستلزم لتاليها المستلزم بيقين الحيز والافضل فيجوز الخلو عن  
 الحيزين وعدم الاتكاس لجواز انتفاء استلزام بيقين الشئ المستلزم  
 بيقين الاخذ مع إمكان الخلو عنهما فان الانسان لا يستلزم الفهم للمستلزم  
 بيقين الاحيوان وجواز الخلو متحقق عن الانسان والافضل ان ارسم  
 مقدمها بيقين احد حيزيها واستلزم تاليها بيقين الاخذ لان نقض احد  
 حيزيها مستلزم مقدمها المستلزم كليا لتاليها المستلزم بيقين الاخذ  
 وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم بيقين الشئ مستلزم بيقين  
 الاخذ مع ارتقاءهما فان الشئ لا يلزم بيقين الانسان لا يستلزم الفهم  
 المستلزم بيقين الاحيوان ويمكن ارتقاء الانسان والافضل ان او  
 ناقض تاليها احد حيزيها ولازم مقدمها بيقين الاخذ لان بيقين الاخذ مستلزم  
 مقدمها المستلزم لتاليها الحق بيقين احد حيزيها وانتفاء الاتكاس لجواز  
 عدم استلزام لازم بيقين الشئ بيقين الاخذ وسكان الخلو عنهما فان الانسان



اللازم بقبض اليدان للاستلزام بقبض القدر من مع جواز ارتقاء من قبله  
 فليس من طائفت ما نريد الخ وتلازمات ما نريد التلويح التمسك لمختلفا  
 في اليد ان كشيدها اختلافا ولما قاله ولا يمكن على كشيده اي كشيده  
 واحد من تلازمات ما نريد التلويح في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يمكن  
 التمسك في فصل الاتفاق هذه التمسك التمسك على ما بيننا من ايمان تلازمات  
 المتصلات والمتصلات على وجه كل منطلق بغير حفظ وما دلت  
 الا ان ضبطه وقد اعتقل المتصل من من المتصلين ان كشيده  
 تمام لا يعتمد على من التمسك وهو كشيدهم استلزام الشر المتصلين من  
 لم يستعملوا من المتصلات المتصلة مع ما بين الشئين ويرى ان التمسك  
 الاقصى من الزيادة المستند من الامانة وان يحصل لها كشيدها استلزام  
 المتصلات واستلزامها استلزامها البينة والتمسك من ذاتها اعم من  
 لك على ما يستلزم لك الامانة ويحتمل من وجه التمسك التمسك فلا يفت  
 الى ما قاله من على حلق المتصل ثم قد استلزم **التمسك الخامس** بقبض  
 المتصلات والمتصلات **التمسك** وما قد وضع عن تلازم الشرطيات مشغ  
 في التمسك بغير اي متصلة او متصلة و كشيدها اي متصلة ومتصلة  
 المتصلات من ان كل قبض من تلازمات التمسك عايد بقبض كشيدها عايد  
 الاخرى من كشيدها كشيدها الا كشيدها من التمسك من جود اللازم وهو  
 فيكون بينهما المتصلات حقيقي وان لم يتكاسا عايد بقبض التمسك التمسك  
 عايد بقبض اللازم في الكشيده من التمسك من جود اللازم وهو  
 التمسك من جود التمسك عايد بقبض التمسك التمسك من جود التمسك من  
 عايد بقبض التمسك

الكذب لجواز ارتقاء بقبض اللازم وعين التمسك من جود التمسك **التمسك**  
 بقبض الشرطيات عن اوضاعها الطبيعية يسمى من قبله الى **التمسك**  
 بواجب الفطرية من الباب بها اقداره بواجب التمسك من جود التمسك  
 لعن اليها اقدار الاول في تحديق القدر بما يستعمل الشرطيات من  
 عن اوضاعها الطبيعية الفطرية ويسمى من قبله كشيدها كشيدها  
 بقبضه من قبله كشيدها لا يكون اب وج ودمى في قوة ما نريد الخ  
 لا يكون اب متحققا وحقوقه ويكون بين كشيدها اب وحقوقه متساوية  
 من مع الخ ويدل ايضا على استلزام اب بقبضه لان مع الخ بين الشئين  
 بقبضه استلزام كل واحد بقبض الاخر الا ان هذا الاستلزام مفهم منه  
 اعم من لولده لوالده وبقيل لا يكون اب وج وذلك من قبله لان  
 اما ليس اب وج وفيكون بين بقبض اب وعين ج وضع الخ وبقيل  
 التمسك من قبضه المتصلات فيكون عايد بقبضه لان مع الخ  
 بين اسرين بقبضه ملازمة احدى بقبض الاخر وفي بعض السمع ذلك  
 على التمسك من قبله ملازمة من المتصلات وهو لا يستقيم الا اذا عطل على  
 اب حتى يكون معناه اما ليس اب او ليس ج اي لا يكون الا اسما احدى  
 فقط فلا يمكن ارتفاعها فيكون مع التمسك بين العينين وج يكون بقبض اب  
 مستلزام بقبضه ولكن ذلك لا يجزى قبضه سالب بقبضه سالب والكلام في التمسك  
 قبضه من قبله كشيدها كشيدها لا يكون اب حتى يكون ج وادام  
 اذا كان ج فانه يتقدم من ان كشيدها اب موقف على جود جود في قوة استلزام  
 اب ج مع الدلالة على كشيدها استلزام فيكون بين بقبض اب وعين ج وضع الخ



ولو قدم الايجاب على التسبب كما يقال يكون ج و د لا يكون اثباتا على التمام  
جبهى بين الخبرين المذكورين وهما وليسوا بامصادق هذه الاول  
فتم تلك المعاني في لغة الصديق عند اطلاق الصبي المذكورة الثاني في  
البيات القليلة التي يقيد امور الالية على مفهوم التصديق داخل القضا  
بهايات ولو اوجب بعيدا اذ مادة احكام كالاتي للام تدخل على الموضوع  
فنازعة بعيد العموم لقولنا الانسان في حقه واخرى بعيد العبد اذ كان  
بين الحكم والمخاطب عموم لقولنا الرجل عالم او على الرجل فيه على العبد  
لقولنا زيد العالم فانه يدل على حصر العلم في زيد لكن يجب ذكر الربط بين  
زيد وهو العالم للماضي بهم بالتركيب التقيدي ومقتضى الخبر على البتة او لقولنا  
يحيى انا ودخل انا في القصة لقولنا انما العالم زيد وذكرنا الربط في الفارسية  
لقولنا زيد است كد مير است فغير حصة الخبر في البتة او واقتران حرف  
السلب على موضوع وحرف الاستثناء على المحل بعيد مساو اتهما اى الموضوع  
والمحول اما في العموم لقولنا ما الانسان الا انطلق واما في مفهوم الكثرة  
ما الانسان الا الحيوان الناطق ولما بعيد الاتصال فحق المقدم فغير جبه  
الثاني فاذا قلنا كانت الشمس على النار فهو موجودا على اتصال مجرد  
النار بطول الشمس فحق طول الشمس لكن سلب لا لاقتد السلب  
المعزوم فاذا قلنا ليس لما كانت الشمس على النار فهو موجودا على اتصال  
سلب لا لاقتد بينهما فلا يكون الايجاب لا وسلب متقابليين لعدم ورود التسبب  
على مفهوم الايجاب لجواز صدق الملازمة مع كذب المعزوم مع كون كاذب  
لما كذب المعزوم وسلب ايضا صدق الملازمة فلا يكون بينهما تماثل في النتائج

في الغايه

في الاطلاق اللفظية قد يقع الخلط في القضية اذا كانت محمولة بواسطة لفظ الى  
محمول والمحمول الى محمولهما المحمول بالاشتقاق وبالحصل فلا يكون  
نسبة لم يكون له معنى متفق كقولنا كل ملك على التبرع بالنسبة وهو حصوله  
للك على التبرع محمول بالاشتقاق والمحمول بالاطاعة الحاصل والحاصل  
التبرع وكذلك قولنا كل دابة في الحياطة وكل شيخ كان شابا فظن ان  
المحمول لا مذهب في نفسه لانه محمول على البعض السري على الملك وبعض الساب  
كان شيخا فيقع الخلط واذا حقق الحال وعلم ان المحمول هو النسبة والى  
النسبة لان عكسها في بعض من هو على التبرع ملك وبعض ما في الحياطة  
و بعض من كان شابا شيخ حال الكش ولا يخلط في حكمه قولنا لا شيء من  
الجم يستد في الهبات الى غيبة النهاية فيقال في عكسها لا شيء من الهبات  
التي غيبته النهاية بحكم وهو كاذب لان كل مستد في الهبات الى غيبة النهاية  
ومصله ان المحمول في القضية وهو الممتد في الهبات الى غيبة النهاية متفق على  
امر من احد هما الممتد في الهبات والآخر النهاية فان اخذ المحمول الممتد في الهبات  
متفقا لكذب بالاصل ضرورة ثبوت لكل جسم والحال المسلوبية هو الازالة  
فقط وان اخذ الازالة صحت كذب العكس فانه يصح قولنا لا شيء من قن  
المساكي بحجم وهو ضعيف لان الجموع لم مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى اخر  
فان كان يصح عليه بالاجابة وبالاسباب لكن الاجابة لم يمنع فصلا  
السلك وانما اذا كان الازالة مسلوبا يكون الممتد في الهبات الى النهاية ايضا  
مسلوبا لان المحنة والافان مسلوبا عن الشيء لان الجموع مسلوبا عنه ايضا ضرورة  
ومصله ان الاصل ان اعتبر كسب الحقيقة صفتا حادثة فان بعض ما هو قد في



في الوجود كان هيما فهو كس لو دخل كان مستمرا في الجبروت الى غير النهاية  
 فان السببان ما دللنا على ما بين الاجسام الموجودة في الخارج وما على  
 ما بين الاجسام المقدرة فلا وان اعتبر كجست الخارج مستمرا كذب العكس  
 فان السببان الخارجين بعد قياضه بالذات في الخارج والمحدث في الجبروت  
 الى غير النهاية ليس بموجود في الخارج باب الثاني في القياس  
 فيقول قد علمت ان نظرية الخط في الموصلي الى التصديق اما فيها  
يتوقف عليه قد نفع منه واما في نفسه فهو باب الجبروت المقصود بالذات  
 وقد علم ان ان مشرع فيه والاجتماع اما بالكل على الجبروت او بالكل وهو  
 القياس او بالجبروت على الجبروت وهو التمثل او على الكل وهو لا سلفا  
 واما كان العدة في الاجتماع فهو القياس من قدم على غيره وقد علم بان ذلك  
 هو لفظ من مقدمات من سبب لزم منه انه قد علمه فالقول في غيره  
 نقابا لا يشترط على الموقوف على المفهوم العقل واللسان وهذا اللفظ  
 المسكب لما تقدم ويتأخر من ان القياس المسموع ما ذكرناه فليس قلت  
 لو اردنا باللفظ لم يصح قوله لزم منه انه قد علمه فلو اخبرنا ان التعلق باللفظ  
 لا يتلزم التعلق بالشيء فنقول القول واللفظ المسكب ما قد علمه  
 الدلالة على غيره معناه فهو لا يكون قوله الا اذا دل على معناه فيكون القول  
 العقول لانه المسموع والتبني لازمة للقول العقول فيكون لازمة للقول  
 المسموع وعلى ان يكون السداد بالقول لازم للعقول فان التعلق باللفظ  
 يتلزم تعلق معانيها وتعلق معانيها يتلزم تعلق التسمية لا التعلق بها  
 وذكر الموصي ذكره الا ان كان حاصل ان القياس لفظه كسب وهو لفظ

ان كسب اللفظ لا يمتد من قضاياها الى الخلفات والشرطيات فانه  
 برعن القضية الواحدة المستقلة ككسبها وعكسها فيقضيها فانها قد علمت  
 من ان كسبها لا يمتد من القضايا بل من القدرات لا يقال لو علم بالقضايا  
 ما بين بالقوة دخلت القضية الشرطية والقياس ما بين بالفعل خبر الجبروت  
 الشرطي وايضا بهما معا فيمنع من قضاياها مقدرة كقولنا قلنا  
 مستحسن فهو من واما كانت الشرطية فالجبروت موجودا لا نقول للشرط  
 ما بين بالقوة والقضية الشرطية تحسب بقوله من سبب فان اجتهادنا  
 لا يتحمل التسليم لوجوده الا ان اعني ادوات الشرط والعدا او المعنى  
 بالقضية ما يتضمن تصديقا او تنكها فليس في الشرطية بها والقاسم لا دل  
 لا يتم الا مقدمه به وقد علم من قولنا كل مستحسن فهو من الشرطية على  
 مستحسن الا يقال ووضع المقدم له لانه لا يحل ان يكون جزءا على المقدم  
 المسكب مستلزما لكسبه هو السداد بالقضايا ما قد علمه في غيره وانه لا يشترط  
 المؤلف من قضيتين وهو القياس البسيط المؤلف من أكثر من واحد وهو  
 القياس المسكب لم يمتد من مقدماته واللازم الدور وقوله من سبب  
 ليس يمتد من كونه مستلزما في نفسه بل انما وان كانت كاذبة فكيف يمكن  
 كسب لم يمتد من غيرها فليس او دخلت فيه فان القياس من حيث انه  
 قياس انما كسبان بوزن بحيث تشمل السبب الثاني والجدلي والبطاني والقياس  
 والشرطي والجدلي والخطابي والقياس كسبان يكون مقدماتها  
 حقة في انفسها بل يكون بحيث لم يمتد من غيرها بل يمتد واما القياس  
 الشرطي فانه وان لم يكن له الصديق بل التحويل لكن يظهر له اداة القضايا







القياس الثاني لان محمول المقدم مساو لمساوي موضوع المقدم  
 مساو للمساوي وهما متساويان فيكون مقول المقدم مساو لمساوي  
 فهو مساوي فيكون الوسط في القياس الثاني اما عدم تكرار الوسط  
 في القياس الاول فانه في كل من قديس ان الوسط غير متكرر لكن لا لم  
 ان القياس الثاني بالذات اذا تكرار الوسط فيقول نفسه بالاعتناء  
 حيثما ذكره صاحب الكشاف احد الامرين لان لم اقل التعميم  
 او بطلان القاعدة القائلة كل قياس مقدر اني فهو مركب من متعينين  
 تشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لمساوي  
 ج ان لم يكن قياسا بل من الاقلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم  
 اشتراكه مع مقدمه حد او وسط وهما كاشفان ان المقدم من اللزوم  
 بلا وسط الا ان محله القديس كاشف في تعقل النتيجة من اللزوم  
 بواسطة ان تعقل القديسين لا يكفي في تعقل النتيجة ولا يكفي مع تعقل  
 الواسطة ومن العين ان من تعقل ان مساو لب وبسلو ج وتعقل  
 ان مساو لمساوي مساو يعقل جته ان مساو ج ولا يخرج الى كره  
 وسط قطعا وان كان يحصل الجزم بذلك القول حيث يصح في تلك المقدمة  
 كما في اللزومية بخلافها اذا لم يصح كما في النسخة والتقية والاولا  
 التي ابتهت بكونها فيكون توسيطها على ان لا تعقل المطمن قياس المساواة  
 وان لم يعقل بها لانه متى استحال المندسون يقتضي دون على امر القديسين  
 ويستفيدون منها المطكان استلزامها اياهما من لا يساق بواسطة  
 القائل مساو للمساوي مساو الى الذين من وضع القديسين وبالجملة لا نقض

في استعادة المط في شئ من تلك الكثافات وانما التزمهم التماسها  
 ما سبق الى اوجاهتهم ان الاستلزام بالذات انما يكون اذا تكرار  
 في الوسط ولا بد ان لهم والى على ذلك ولا في مقدمه القياس ما يشعير  
 على انهم اذا اوجوهوا الوسط في الاستلزام بالذات فامتنعوا  
 مقدمه من قياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لمساوي ج فاني عذرا  
 استلزامها اياه بواسطة مقدمه انكره ان يمتنع العقل ومع ذلك لا يخلو  
 بواسطة مقدمه الوسط وان اعتد فوبان ذلك الاستلزام بالذات  
 فقد ناقضوا لانفسهم والثاني كقولنا جته الجوهية بواسطة مقدمه  
 ارتفاع الجوهية وكل ما ليس للجوهية لا يوجب ارتفاع الجوهية  
 فانه يكون منها ان جته الجوهية جوهية بواسطة عكس النقيض للمقدمة  
 الثانية وهو قولنا كيا يوجبها ارتفاعها ارتفاع الجوهية فهو جوهية لا يتألف  
 جها قياس في الشكل الثاني فكيف احسنه رقم عنه لانه نقول لا ثم انه  
 قياس في الشكل الثاني وانما يكون كذلك ان لو لم يكن المقدمة الثانية  
 موجبة كجته لكانت اوجهها جته فلا وسط هناك لعلنا ولكن الذي  
 ان ليس بقياسا بل استلزام الجوهية الجوهية جوهية لا بالنسبة الى لا شيء من  
 جته الجوهية ليس كجته والقياسية اما قد تختلف كجته اختلاف  
 بالنسبة اليه كاستلزامها اقيقات وفيه ما فيه فان قيل احد الامرين لان  
 وهو ان قياسا يستلزم بواسطة من قياس المساواة وكونه ولما  
 عدم قياسية ما من من الاستلزام بالعكس المستوك لان اللزوم بالان  
 ان لم يعقد في القياس بل من الاستلزام الاول والى في الثاني لان اللزوم كما



هو اسطر مقدّمه اخذ كج فاجاب بان الله مع بالذات معناه ان لا يكون  
 هو اسطر مقدّمه غير من الله او بالقدرة الغير من الله ما يكون طرفاه متساويين  
 لحدود مقدّمته من مقدمات القياس ومن المبرهن ان الحدود متساوية  
 في واسطر قياسا مساواة وحسن التقيض دون عكس المستوى الى  
 السواء والجواب اشار بقوله ويشترط في ذلك تغيير حد وهو القياس  
 لئلا يحدج البيان بالعكس المستوى فان الاستدلال الذي لا يكون هو  
 مقدّمه غير اما ان لا يكون هو اسطر اصله كالقياس الاصل فيكون  
 هو اسطر لا يكون غير من الله بان لا يكون من غير من غير الله و  
 القياس كافي غير الاصل او يكون واحد من غير من غير الله او لا  
 متاخر كافي بعض الاقضية الشبيهة بالتفسير فتساو لها جميعا واعلم انه  
 لو جعل الاستدلال تطبيقا فحسن التقيض واما في القياس من واقعته  
 في الاحتمال من الاستدلال هو اسطر المقدّمه اللاحقة لان له وولاني  
 التقيض من وضع القياس استقام الجملات على وجه الاستدلال والنتيجة  
 كما استدل على الظاهر بغير العكس المستوى كذا في التفسير من اسطر  
 عكس التقيض من حيث فرق في الاستدلال فانك كما تقول في العكس  
 المستوى من حيث صدقته القديسان صدقته احد بهما مع عكس الاضداد  
 ومن صدقته صدقته النتيجة كذا في الحكماء احياء ذلك بعد في عكس  
 التقيض بخلاف المقدّمه اللاحقة فان الله وبه بالحقية ليس هو المقتضى  
 على معناه و قد خلقه القياس بالاحتياج الى البيان وما يخلو في البيان  
 كحفظ حدود القياس ولا تغيب الاثر فيها الى ما يغيب حدودها

غيره

عليه غير والا فليس عليه غير معا وقوله قوله اخذ به ان لم يكن كل  
 واحد من المقدّمات فان لم يمتنع غير من الله او احد من غير الله  
 ان يكون كل مقدّم من غير من غير الله كيف انفق الاستدلال بمجردها  
 كما انها وفي نظرية الاول ان يقال في المقدمات موضوعه في القياس  
 على انها مسلمة فلو كانت النتيجة احد بهما لم ينجح الى القياس من كون قوله  
 يكون كذا كذا لا يكون قياسا كذا كذا كذا في النتيجة فان قيل  
 القول بالانتم قد يوضع في القياس اما في القياس من الاستدلال  
 فلو قلنا كان اب فجد لكن اب ينجح جد وهو ذكر في القياس والما  
 في الاصل ان فلقولنا كذا ب وكذا ب فكل ب وبه وبه في الصفات  
 اجاب عن الاول بان المقدّم في القياس من الاستدلال ليست جديدة  
 ملازمة لاب ووجدتها لها على انه قضيه والوجود في القياس ليس  
 بقضيه ومن الثاني بان كل ج بالانتم ليس مقدّمه القياس من غير  
 فان المقدمات صفات ليست للنتيجة لانها موضوعه ما لغرضه القديس  
 الاخرى وكونها معطوفة او معطوفة عليها فان قيل فعل ب يكون  
 كل قضيه كيف ما وضعها فما تحقق تلك الظاهرة فبها اجاب بان  
 كل قضيه منها وان كانت موضوعه بالحق ليقف والعطفه لكن ليس لما  
 وضع معين بالقياس الى اللازم فانه لو بدلت العطف الاصل بالثانية  
 يكون اللازم كماله بخلاف النتيجة فيها وكذا كذا في الاستدلال  
 وضع المقدمات بعضها عند بعض كذا كذا فلاحظ اوضاعها بالقياس  
 الى التفسير والحق في الجواب من قياسه امثاله وكذا فان القول بالانتم اللاحقة



و ان يكون مستقداً من القديسين و العلم بالانتم فيها ذكر و سائر  
 العلم لا يقدر من قبل ان يكون مستقداً منها ثم ان القياس كالقول يقال  
 بالاشارة ان على القياس من العقول و القياس من العقول و القياس من العقول  
 قول معقول من لف من قضايا في العقول لا ينفك عن كونه في القياس من  
 اخر و القياس من المجموع ما ذكره و لا ينفك من تعبير بعضها في العقول  
 ان القول و العقول ما فهم من المجموعات و هي من العقول لا في القول  
 العقول من القياس من العقول و المجموع للمجموع قال الشيخ في الشفا القياس  
 المجموع ليس قياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم  
 لفظ اخر بل من حيث انه في العلم معنى معقول كمن القياس من العقول  
 كافي في كسب الطالب السوي في المجلد و الخطابة و الخطابة  
 و الشعير ان القياس المجموع لا يستلزم من في افادة اللفظ من التعريف  
 بها و اعل المصنف انما اعتبر القياس المجموع او لا الاجل في المعنى حتى  
 يعلم الصانعات **قال** و شكك الامام بان الوجوب للعلم بالنتيجة ليس هو كونه  
 تلك العلوم **سنة اول** و رد الامام على من على افادة القياس العلم  
 بالنتيجة احد و ان لو كان القياس من غير العلم بالنتيجة لكان الوجوب له  
 اما مجموع العلوم السبعة او كل واحد منها او واحد منها دون الاخر و  
 التماس بافتراضه في كونه القدم اما الاول فيلزم اوجه لا و ان مجموع  
 تلك العلوم السبعة مع العلم بالاستماع توجب العلم بالنتيجة و لا يوجب العلم  
 فلا يكون موجبا ضرورة ان علمه و خبره و الشا لا بد و ان يكون موجوداً في  
 ان المجموع في العلم بالنتيجة لانه فكر و التفكير في الشيء من كونه موجوداً في الشيء

و طلب العلم و الموجب لابد و ان يحاط به الثالث لو كان المجموع موجبا  
 دون كل واحد فانه الاجتماع ان لم يحصل امره لم يكن عندنا انفسه  
 لم يحصل الموجب لان حال تلك العلوم عند اجتماعها كانه عندنا انفسه  
 و ان حصل عماد الكلام في المقضي لانه الامر الزايد قبل هو المجموع  
 او كل واحد او واحد فيلزم التسلسل لاستحالة ان يكون المقضي كل  
 سحياً و واحد فانه لو استقل الامر الواحد في اقتضائه الامر الزايد  
 فمضى حصل الامر الزايد متى حصل الامر الزايد حصل العلم بالنتيجة  
 فمضى حصل ذلك الامر الواحد حصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة  
 لا يحصل عند ذلك الواحد بالضرورة لابد من الاخر فمعين ان يكون  
 المقضي المجموع من كل واحد فانه الاجتماع ان لم يحصل امره لم يحصل  
 الموجب و الاعادة الكلام كذا اخبره ايضا و الامر الزايد ان استقل  
 باقتضائه النتيجة و التقدير ان كل واحد او واحد مستقل باقتضائه فمضى  
 حصل كل واحد او واحد حصل العلم بالنتيجة و ليس كذلك و ان لم يستقل  
 فلا بد من شيء اخر و يعود الكلام في المقضي له لان الامر الزايد و الذي  
 الاخر لا يمكن ان يكون كل منهما موجبا مستقلا فانه الاجتماع ان لم يحصل امر  
 زائد عليهما لم يحصل الاستقلال و ان حصل استقل الكلام في المقضي  
 له و اما بطلان الثاني فقامت مع يوار و العلم المستقلة على معلول و انه  
 بالتحقق و اما الثالث فقامت مع يوار و العلم المستقلة على معلول و انه  
 بالنتيجة و لانه لا يكون المقدمة الاخرى و دخل في الامام في كونه مستنداً في



ان العلم بالشيء لو كان لازما عن القديمتين فالعلم بهما واما العلم بهما واما العلم بهما  
 اما ان يكون ضد رديا او نظريا ولا سبيل الى شيء منها اما الاول فلان  
 العلم بهما لا يورث ان كان ضد رديا اشبه ان يكون في العلم بالشيء  
 لان الضروريات لا تحذف الناس فيها فيكون جميع الناس عالمين  
 بساتر العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحد من تلك  
 العلوم لو كان نظريا لكان قياسا ضد الكلام في العلم بهما  
 ولزم التسليم بينهما كالقوام في القياس الاول فيتمسك الجواب عن الشك  
 الاول باختيار ان الوجوب مجموع العلوم قوله او لا الجواب عنه حاصل قلنا  
 لا تم فاما تجتمع من انفسا كونها عالمين بالشيء ودفعة واحدة لا ذلك لم تصدق  
 النسبة بين قصصين بل لم تصدق النسبة بين امرين لتوقف على تعقل  
 الطرفين معا وقوله ثانيا الجواب هو الفكرة مجموع بل الفكرة هو الفهم  
 الى الامتياز من تلك العلوم المسمى او ما يجزم ذلك القصد وهو نفس  
 الاستقلال او تفرقة العلوم للتوصل بها الى المطر على التقدير يكون الفكر  
 احد امتياز العلم وقوله ثالثا ان حصل عند الاجتماع انتم انتم تسلسل  
 منوع ايضا على معنى الى اسباب مفارقة كل العلل الفاعلية فان الامر  
 انما هو الية اجتماعية وموجبه لا يخصص في الاجزاء فاما على ما يورث  
 والعلم المادى لا يكون في الجاد والشيء فلا بد من علمه فاعلمه فاعلمه فاعلمه  
 ما في الكتاب والحق في الجواب الاستفسار بان العلم او بالوجوب ان كان  
 العلم الفاعلية فلا يتم المحصلة فان الفاعلية على حصول الشيء بوجوده واما

العلوم المسمى وان كان العلوم العدة مختار ان كل واحد منها علمة  
 فانها معدلات لافاضة التبعين من المبادئ الفيزياء وعن الاشياء  
 تختص اشياء الكلا في الفضة وديات فان معنى كون المقدمة ضد رديا  
 اذا انصورتا طرقت فيها ونصورتا النسبة بينهما جنة منا بها ومعنى كون الثاني  
 ضد رديا اما اذا علمنا القديمتين وسبنا المط اليهما علمنا الشئ ووجهه  
 فقد لا يتصور احد طرقت المقدمة او لا يتصور النسبة بينهما او لا يعلم احد  
 القديمتين او نسبة المط اليهما فلا يلزم اشياء الكلا فيها وفي عبارة  
 المصنف حيث اورد التصور في المقدمة تسامح هذا ان اريد بالفضة ردي  
 المعنى الاخر وح يمكن منع المصلحة وان اريد به المعنى الاخر فالمنع لغير  
 الجواز توقف حصول الفضة ردي على شئ اخر كالتجربة والمدرس وان  
 عاد المشكك وقال لو كان العلم بالمقدستين وباللذوم ضد رديا لكان  
 العلم بالتبعية ضد رديا والثالث بطل اما الملازمة فلان اللازم عن الفضة ردي  
 لزم ما ضد رديا ضد ردي واما بطلان الثالث فقلنا لا يتم ان عن  
 الفضة ردي بل نظري لتوقف حصوله على المقدسات وان كانت  
 ضرورية **قال** الفصل الثامن في اقسام القياس **اول** القياس قسما  
 لانه ان كانت الشيء او تقييدها مذكور او غير بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا  
 ان كان جده قاب لكن جدهج اب وعينه مذكور بالفعل لكن ليس اب سبع  
 ليس جده وبقية وهو جده مذكور بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الاخر **اني**  
 كقولنا كل ج ب وكل ج ا فكل ج ا فليس هو ولا يقينه مذكور ما في القياس  
 بالفعل واما قيد التعريفات بالفعل لان التسمية في الاقسام في مذكورة







طلحات مختصرة بقيا من الحلي ومن الواجب ان يعقبه بحث في غيره  
فيغير عن الحد وبالحدوم عليه ويرى المتوسط بينهما فيقال الوسط اركان  
محكوما به في الصفح في محكوما عليه في الكسري فهو الاول وهكذا الى  
آخر التقييم والشكل الاول يشترك الثاني في الصفح في لان الاوسط  
محمول فيها وكما لفر في الكسري اذا الاوسط موضوعها في الاول محمولها  
في الثاني وعلى هذا يشترك الثالث في الكسري وكما لفر في الصفح  
وكما لفر الرابع في المقدمتين في كذا الثاني كما لفر الثالث فيهما ويشترك  
الرابع في الكسري وكما لفر في الصفح والثالث يشترك الرابع في  
الصفح في الكسري وكما لفر في الكسري وكما لفر في الصفح في الكسري  
فيه فالاول والثاني مرتبة كل منهما الى الاخر بعكس الكسري والثاني  
والثالث بعكس المقدمتين وعلى هذا وانما وصفت الاشكال في هذه  
المسألة لان الشكل الاول هو التنظيم الطبيعي لاسفاله الذين من الاشكال  
الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم اسفاله من الاصف الى الاكبر  
وهو اسفاله طبيعي يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكما لفر الذين من الاشكال  
اذا الكسري والى على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلتها  
الاصف في الحكم له ولا حاجة الى فكر وروية وسج للمطالب لا بقية  
ولا شرف المطالب الذي هو الاجاب الكلي لاشتماله على الشئ من الاشكال  
الذي هو اشرف من السلب فان الوجود خسر من عدم وعلى الكمية  
التي هي اشرف من الجند لانهما تقع في العلوم وله فخرها تحت القبط

ولانها اخص والاخص كل من الاغنى لاشتماله على اسرارها ويتلوه  
الثاني في الشرف لانه يشجع الكلي وهو اشرف من الجند فان قلت  
الثالث سيج الاجاب وهو اشرف من السلب فلم لم يوضع في المربع  
الثاني اجاب بان سيج الا الكسري والكلي وان كان سلبا اشرف  
من الجند وان كان اجابا لانه اصعب في العلوم ولان شرف الاشكال  
من جهة واحدة وشرف الكسري من جهات متعددة ولان الثاني يوافق  
الاول في الصفح في سيج اشرف المقدمتين لاشتماله على موضوع  
المط الذي هو اشرف لان المحمول في الاغنى يكون خارجا عما بهما والبهمة  
المعنى مضى اشرف ولان الحلي انما هو مذكور مطلوب في القضية لاجل  
حق ربط عليه بالاجاب او السلب ثم الثالث لموافقته الاول في الكسري  
ثم الرابع كما لفر اياه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع وذلك  
اسقطه الفارابي والشيخ عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة ايضا  
وهذه الاحكام امور وضعية احصائية لا وجوب فيها وانما دعا اليها  
الاسمى والمادة بالاليق والاولى وشركة الاشكال الاربع في ان  
لا قيا من جهة ثنتين ولا سالتين ولا صفح في سالتين كسرية لا حيز  
الا في الرابع كاسياتي وان النسيج سيج احسن المقدمتين في الحكم وكذا  
وهذه القواعد عرفت باسقاط الجند ثبات عند معقده شرف الاشكال  
نتاج في كل شكل ومعقده ما يميزه من النسيج ومع معقده اثبات شرف من  
الجند ثبات بتلك القواعد والاسم الدور ولا اختصار لهذه القواعد



بهذا الوضع بل هو جوارح كل حكم كل اثبت باستقراء الجزئيات **قال**  
 الفصل الثالث في مشكلات الانتاج الاشكال **الاول** الانتاج الاشكال في الاشكال  
 بحسب كنه المقدمات وكيفيتها ومشتاها في حجبها وسمي هذا الاشكال  
 بحسب الجسمة في فصل المختلطات و الفصل معقود له كنه الاشكال  
 باعتبار الكمية والكيفية اما الشكل الاول فيشتهر بالانتاج بحسب كنه مقدماته  
 الكبيرى الجوارح الصغرى وبحسب الكمية كنه اما الاول فلان الصغرى  
 لو كانت سالبة لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصفى لان الحكم في الكبيرى  
 محلى به لا له الاوسط والاصفى ليس بمات له الاوسط فلا يميز من الحكم  
 عليه الحكم على الاصفى لان الحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الاخر  
 والاختلاف في المواد محقق وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة  
 مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة وايضا  
 كان محقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فتقولنا لا شئ من الانسان  
 يقبض وكافرس جيران او صمد له والصادق فالاول لا يجاب به  
 في اثبات السلب واما اذا كانت سالبة فكما ان يثبت الكبيرى بقولنا ولا  
 شئ من البشر كمار او مناطق والحق في الاول السلب في اثبات الايجاب  
 والاختلاف موجب للعقمة لانه لاصح في القياس مع الايجاب السلب لانه  
 شئ منها يتبين لانه الى القول اللازم فلو كان احد العالم مختلف في  
 بعض المواد لاستلزم محقق المنزوم به وان اللازم لا يتناول السالبة اذا كانت  
 سالبة مع في الصغرى لانها تستلزم الوجوه هي مستلزمية السلب في توصيف

الموجبة لا يجزى جوارح من الاستلزام لانها ليست مقدمة عنه بل لاننا نقول  
 القضية المسكولة استلزامت على حكمين ففى بالتحقق قضيتان فان اراد  
 ان يقول لكم السالبة المسكولة مستلزمية للوجبه ان مجموع الحكمين مستلزم للنتيجة  
 فهو ممنوع وان اردتم ان السالبة مستلزم من موجب البطلان وان اردتم  
 ان لا يجازى مستلزم للايجاب فهو هذيان فالنتيجة هناك بالتحقق ليس  
 الا الايجاب اما الثانية فلان الكبيرى لو كانت جندية لم يندرج الاصفى  
 تحت الاوسط لان الحكم في الكبيرى محلى بعض الاوسط ويحوز ان يكون  
 الاصفى عنه ذلك البعض فلم يتعد الحكم منه الى الاصفى ويحقق الاختلاف  
 الموجب للعقمة اما اذا كانت الكبيرى موجبة فتقولنا كل انسان حيوان  
 وبعض الحيوان ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما لو قلنا بل  
 الكبيرى وبعض الحيوان ليس ناطق او ليس يقبض والصادق في  
 الاولين الايجاب في الاخرى بين السلب والاثبات ترك للصنفين الشطين  
 ايراد مادة السلب ان كان لا بد منه اما نظموها بالمقابلة والالام  
 البعد عن الانتاج لانه لا كان للايجاب الذى هو اشره فافقيا فالسلب  
 بالعقمة اولى ثم الصغرى وبالمكانة للانفكاك في كل شكل ستة عشر لان  
 القضايا متخصصة في المحصورات والمخصوصات والمهمات والمخصيات  
 بمقتضى الكميات او عينه معتبرة في الانتاج اذ لم يميز بين عليهما ولا بينهما  
 ولم يعبث في العلوم لكه منها في بعض النسخ والزم الى المهمات في قوة  
 الجزئيات فصار النظم متصورا على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى







**اولا** واما الشك الثاني ذو محله محصله حمل محمول واحد على شيئين متمايزين  
ليحمل احدهما على الاخر فينتج تناقض بحسب كيفية المقدمات وكيفية  
احد ان احدهما اختلاف مقدمه في الكيف اي كون احدهما موجبه و  
الاخر سالبه لانها لو اتفقتا في الكيف فهما اما موجبتان او سالبتان  
و اما ما كان بينهما من الاختلاف الموجب للعقود اما اذا كانتا موجبتين فلو ان  
اشتركا في الخلفات والمقتضات في لا يجاب كقولنا كل انسان حيوان  
وكلا من حيوان او كل ناطق حيوان والحق في الاول السلب في  
الثاني الا يجاب و اما اذا كانتا سالبتين فلو ان اشتراكا في الخلفات  
والمقتضات في السلب كقولنا لاشي من الانسان كبحر ولاشي من القوس  
كبحر ولاشي من الناطق كبحر والحق في الاول السلب وفي الثاني لا يجاب  
فلم يستلزم القياس شيئا منها والمعنى بالانماج استدلال القياس  
لاحد هما وثانيهما كلمة الكيفية فانها لو كانت حبه يلزم الاختلاف اما  
على تقدير انهما هما فكل قولنا لاشي من الانسان بنفسه وبعض  
الحيوان قدس او بعض الصاهل قدس و اما على تقدير سلبها  
فكل قولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او العنصر ناطق  
والحق في الاولين الا يجاب وفي الاخيرين السلب والضم ورب  
السبحه باعتبار الشطين اربعا اما بطريق الحذف فلان الشرط الاول  
استطاعنا فيه اصحاب الوجودين والساكنين مع السالطين  
والثاني استطاعنا فيه الكيفية الموجبه للجنه شرع السالطين والثاني

الجنه شرع مع الوجودين واما بطريق الفصل فلان الكيفية اما ان يكون  
موجبه او سالبة والصغرى لابد ان يكون مخالفا لهما فالكيفية الموجبة  
لاصح للاصح الصغرى الموجبه كذا او جبره شرع في اربعة واليه اشار بقوله  
الوجودان مع السالبة الكلية والساكن مع الموجبه الكلية الاول من كليتين  
والكيفية سالبه سابع سالبه كبحر ولاشي من اب فلاشي من ا  
اما بعكس الكيفية ليست له الاول وسبع المطبوعه واما بالخلف وهو  
ان يجعل بعض التسمية لا يحضر صغرى اذ في الشكل لا يصح الا السلب  
ونقيضه الجواب ويجعل كبرى القياس ككيفية كبرى حتى يتصور قياس  
في الاول وسبع لبعض الصغرى شيئا لولم يصح في لاشي من ج الصدق  
نقيضه وهو بعض من ا فيجعل صغرى كبرى القياس وكبرى كذا  
بعض من اول لاشي من اب وسبع بعض ليس ب وقد كان كل جواب  
الى اخذ ما صدق في العكس من وجوه التعديل كالتعديله في بعض التسمية  
مع الكيفية بل انه لم يصدق بعض الصغرى واللازم منه ان لا يصدق  
مجموع الكيفية مع بعض التسمية والكيفية حق فيلزم كذب بعض التسمية  
فالتسمية حقه او يقال المجموع المسكوب من القياس وبعض التسمية بل انه لم يصدق  
القياسيين اي صدق الصغرى وكذا بها اما صدق بها فلا يتنازع في القياس  
الصالح واما كذا بها فلا يستلزم بعض التسمية مع كبرى اياه والثاني  
كاذب فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون بعض التسمية كاذبا  
او يقال مع الحق محقق بين صدق المقدمات وبعض التسمية فانها لو لم يصدق



يتم نقض الصفه في وهو باطل والافصال الخارج من الج ممتنع بلانته  
 التبريد لصدق القديسين وهو البطل لا يقال هذا لانه انما يتم لو كانت مقدمات  
 القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانتا واحدا بوجاهة واحدة  
 الصدق فلا نسلم لاننا نمتنع صدق نفيع التبريد لو لاصدق التبريد وانما  
 يحتمل صدقه لو وجب صدق احد النقيضين على ذلك التقدير وهو متحقق  
 ولين سلمنا ذلك لكون انتظام القياس بين نفيع التبريد وبين الكسبي  
 انما هو على ذلك التقدير فليتم اجتماع صدق الصفه في مع نفيعها  
 على ذلك التقدير فلم يلزم بان صدقها على ذلك التقدير بحال فان ذلك  
 التقدير هو المحال جاز يستلزم محالانا افسد لانا نقول نحن نفيعها  
 ان ليس بين القياس المفروض الصدق والصدق النقيضين او انما  
 علاقه نفيعي استقذاره اياه وقد سبق في الشطبات ما صدق على ما على  
 طبق في الخلاف في هذا الشكل وما في الشكل الثالث فليتم ان يحصل نفيع  
 التبريد الكسبي اذا ما كبحه جنبه فيكون نقضها كبحه وصفه في القياس  
 لا بما بها صفه في ضيق من الشكل الاول نفيع الكسبي والما في الشكل  
 الرابع فان كان متبعا للساب وهو الضرب الثالث والرابع والما في  
 في مسلك الشكل الثالث وان كان متبعا للجاب وهو الضرب الاول والثاني  
 يسلك في مسلك الشكل الثالث مع عكس السج ولا بد من هذه الزيادة لبعده  
 عن النظم الكلامي الثاني من الكسبين والصفه في سالبه مع سالبه كليه  
 لاشي من ج ب وكلاهما لاشي من ج الا انهما صادقا بعكس الكسبي والاشي

لكن لا

كسبي الاول جنبه بل بعكس الصفه في وجعلها كسبي ثم عكس النتيجة  
 وبالحلف الثالث من وجوبه جنبه صفه في وسالبه كليه كسبي مع سالبه  
 جنبه مع بعض ج ب ولا شئ من اية نفيع بعض ج ايبانه لا يمكن بعكس  
 الصفه في وجعلها كسبي والافساد كسبي الاول جنبه بل بعكس  
 الكسبي كسبي ليرتد الى الاول وبالحلف والافساد كسبي الرابع من سالبه  
 جنبه صفه في وجوبه كليه كسبي مع سالبه جنبه مع بعض ج ليس يسوكل  
 اية بعض ج ليس الا يمكن بانه بالعكس لا بعكس الصفه في لان السالبه  
 الجنبه لا بعكس على تقدير انكاسها بعكس جنبه ثم ومن لا نفيع كليه  
 الشكل الاول ولا بعكس الكسبي لا انعكاسها جنبه ثم بانه انما بالحلف  
 او لافساد اية وهو ان ينفذ بعض ج الذي هو ليس بـ فيحصل نفيع  
 اية بيه لاشي من ج ب والاخرى كسبي فيضم الاول الى الكسبي في مسلك  
 لاشي من ج ب وكلاهما مع من ثانيا في الشكل لاشي من ج اية بعكس المقدمه  
 الثانيه الى بعض ج وجعلها صفه في نفيعه المذكوره لنسج البطل والافساد  
 اية انما يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضربه  
 اصيل والثاني من الشكل الاول وافتد اية في الضرب الثانيه لو كانت  
 السالبه الجنبه ثم مسكبه حتى يحقق وجود الموضوع لا يقال الموضوع انما ان  
 يكون موجودا او لا يكون واما ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا  
 فله واما اذا لم يكن فلان الكسبي يكون سلبا عنه لان المقدمه سلب  
 عنه كسبي لانا نقول بحجبه صدق الصفه مع القياس لا يستلزم ان يكون



يتجدها انما يكون كذلك لو تبين انما لازمة للقياس ولم تبين وعلى  
 السج عن قوم انهم قالوا الاجابة في استاج هذا الشكل اما ذكرنا من البينة  
 لان الاوسط لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخرين  
 المتباينة بين الطرفين فان بد اذ كان سلبا لا غير متباين لم يكن  
 ج او العلم به ضروري وزيغ بانهم ان جعلوه حجة على الاستاج لم يكن الجرح  
 فائدة على نفس الدعوى بل على اعادة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى  
 المتساويين والمساوي واحد هو معنى الاخر واحد وان جعلوه حجة بغيره  
 لم يقصدهم انهم يبينون بغيره القسمة بين البين فان البين بغيره لا يحتاج  
 الى فكر وهذا يحتاج لائق الذي عند الاستاج بل يقتضيه ضرورة الى ان يقال  
 انما كان ب المتباين لا الذي لا يوصف بالمتباين افقد رده الى البين  
 لانهم حكم على الجاه بسلب الذي هو عكس الكسبي وحكم بوجوب البناء على  
 ج وهو الشكل الاول يعني لكن كما رتبة الى البين بغيره لطيف وروية فالحكم  
 اعتقدوا انهم يثبتون الاوسط على هذا البيان في سائر الاشكال على انه  
 برهان في فتقوله مثلا ههنا الاوسط لما ثبت للاصفه وسلب عن الاكبر  
 او سلب عن الاصفه و ثبت للاكبر فثبت بالصفة رتبة المساواة بالبرهان  
 الطرفين وذلك هو الشكل الثاني يعني انما معنى الاشياء الاوسط واحد  
 الطرفين سلب عن الطرف الاخر وبكذلك بين كل شكل وفي كل دليل  
 والمحق في ان استاج هذا الشكل لا يحتاج الى التحقيقات المذكورة لان حاصله  
 يرجع الى الاستدلال على انهم على تنافي اللزومات فيكون ان يقال

من لوازم احد الطرفين ثبوت الوسط لا ومن لوازم الاخر سلبه عن  
 وجهين فثبتا في قسمي اللزومات والواجب المتباين ويمكن تنزيل  
 كلام القدماء والاحكام عليه وانه انما يتم لو كانت المقدسات ضرورة تبين  
 فثبت الحاجة الى تلك السمات في غير ذلك ويستحق كلاما اخر في ذلك وانما هو  
 الضرب في تلك السمات لان الضرب بين الاولين اشرف من الاخرين  
 ذاتا وسجده الضرب الاول والثالث اشرف من الثاني والرابع اشرف  
 على صفته الاول بعينه **اما** الشكل الثالث فيشرط الاستاج **الاول**  
 الشكل الثالث حاصل وضع موضوع واحد لثلاثين متباينين لوضع  
 للاخر بشرط استاج بحسب الكيفية والكيفية الجاه للصفه وكيفية احدى  
 المقدمتين اما الجاه للصفه فخلان الحكم فيها على تقدير سلبها بالمتباين  
 بين الاصفه والوسط المحكوم عليه في الكسبي بالاكبر والحكم على احد المتباينين  
 لا يستلزم الحكم على الاخره وايضا لو كانت سالبه فاما ان يكون الكسبي  
 سرجها وسالبه على التقديرين بمحقق الاختلاف اما ان كانت موجبة  
 فكقولنا لاشئ من الانسان بغيره من كل انسان حيوان او ناطق ولما  
 اذا كانت سالبه فكقولنا لاشئ من الكسبي بقولنا لاشئ من الانسان بغيره  
 او جهاد والصادق في الاولين الجاه الجاه وعلى الاخرين السلب اما  
 كلمة احدى المقدمتين فانها لو كانتا صليتين جاز ان يكون البعض  
 من الاوسط المحكوم عليه بالاصفه غير البعض المحكوم عليه بالاكبر  
 فلا يلزم طاقانه الاكبر للاصفه لهدم معنى جامع بعضهما والاختلاف حقيقة  
 اما اذا كانت الكسبي هو جرح فقولنا بعض الحيوان انسان وبعبارة اخرى



او فليس من ان اذا كانت سالبة فكذلك اولها الكسري بقوله لنا وليس بعض  
 ناطقا او فريحا والحق في الاولين الالجاب وفي الاخرين السلب والتعويض  
 الشطين مستلزم لان اولها اسقط ثمانية فاحص من السالبيين مع المصوبات  
 الاربع واما اسقط فستمن اربعة من واما الوجه المبدع مع السالبيين و  
 بالحصول الصفدي الوجه الاكبر فستمن و الكسري مع محصوراتنا الاربعة و  
 المبدع لاربعة الاربعة الاولى من موهدين كسريين مع موهدين من  
 كسريين وكوب اربع من الثانية من كسريين والكسري سالبين مع سالبين  
 كسريين ولاشئ من اربع اربع ليس ما تها بعكس الصفدي ليس في  
 الشكل الاول مع المطلوب بعينه وبالحق فانه لو لم يصدق بعض لم يصدق  
 نقيضه وهو كل اجمع كسري الصفدي القياس لهما ما يضاف والكسري  
 وانه الضيق لاسجلان الكسري لهما ان يكون الصفدي ثم الاكبر واستماع  
 حل الاخص على كل الاعمال كما وصلي كونه لكل انسان حيوان وكل انسان  
 ناطق اولاشئ من الانسان فليس واذ المسجل الكسري لهما البوابة لانها  
 اخص منها لان الاول اخص الضد وبالسلب لا محاب والثاني اخص  
 الضد وبالسلب للسلب اذ المجمع الاخص لم يجمع الا على الثالث من موهدين  
 والكسري كسري موهدين موهدين بعض بعض وكوب اربع اربع  
 من عكس الصفدي والخالف وبالاقتضاء وهو ان بعض من بعض  
 الذي هو مع وكوب وكوب ثم يجمع المقدم الاول صفدي الكسري  
 القياس مع من الشكل الاول كذا اجمع كسري المقدم الثاني مع من الاول  
 في الشكل المطلوب الرابع من موهدين والكسري موهدين مع موهدين كسريين

وبعض

وبعض ب اربع بعض اربا من الخلف والاقتضاء وهو ان بعض  
 بعض ب الذي هو اذ كل وب وكل ب وكل ب وكل ب اربع بعض اربا  
 الصفدي لانه يصير القياس ثم عكس السجل الخامس من موهدين موهدين  
 وسالب كسري سب سالب موهدين بعض بعض ولاشئ من ب اربع  
 بعض اربا من عكس الصفدي والخالف والاقتضاء السادس  
 من موهدين كسري صفدي وسالب موهدين كسري سب سالب موهدين كسري  
 وبعض ب ليس اربع بعض اربا ليس اربا الخلف والاقتضاء لا بعكس الكسري  
 فانها لا تقبل وعلى اربعة بقوله لا تصل الصفدي الشكل الاول ولا بعكس  
 الصفدي والاصار القياس من موهدين في الشكل الاول ووجه  
 الضد وبيان الاول اخص الضد وبالسلب لا محاب والثاني اخص  
 الضد وبالسلب للسلب فانه لان الاخص اشرف ثم ابتعا توابع  
 الاول اذ تابع الاشرف اشرف من تابع الاخص وقدم الثاني على الرابع  
 والخامس على السادس لاشتمالهما على كسري الشكل الاول وذكر الشيخ  
 في الشفاء ان بين الشكلين اى الثاني والثالث وان كانا موهدين  
 الى الشكل الاول فلهما قاضيه واهي ان الطبع السابق الى الذين في  
 بعض القدمات ان يكون احد طرفيها موضوعا على الصديق والطارق  
 الاخر محمول على موافق كان محمول على وغيره سابق الى الذين اما في  
 العجبات فكقولنا الانسان حيوان وكاتب فان طبع الانسان يقتض  
 موضوعه الحيوان والكاتب واما في السؤال فكقولنا لاشئ من النار  
 يبارد وتقبل فان النار اول بان يكون موضوعه برب عنها البارد وتقبل



من ان سلب عنها الشئ واذ اختلفت المقدمات على وجه يراعى فيها الحمل الطبعي  
والسابق الى البعض يمكن ان لا يتفق على نوع الشكل الاول بل على احد  
تدريج البعدين الشكليون الى الشئ والثالث فلا يكون عندهما عتد وهاهنا  
يعتد فائدة الشكل الرابع لجواز ان لا يظهر المقدمات على وجه يراعى  
في الامور الطبعي والسابق الى الذين الاعلى وهاهنا فائدة اخرى وهي  
ان بعض منتهى وبسبب الاشكال الثلاثة لا تنفذ الى الشكل الاول او قد لا يجرى  
عند استحضار الجملات المتعلقة بها وقال في الاشارات كان الشكل  
الاول وجد كاملا فاضا جدا بحيث يكون قياسه ودرجه السجعية  
بنفسه لا يحتاج الى غيره كذلك وجد الذي هو عكس بعيدا عن الطبع يحتاج  
اياه قياسه الى كذا شئ متضايف ولا يكاد يسبق الى الذين والطبع  
قياسه وجد الشكلان الاضداد وان لم يكونا من القياسات في سبيل  
من الطبع يكاد الطبع الصحيح يعطى لقياسهما قبل ان يمتد ذلكا وكذا  
بيان ذلك يسبق الى الذين من نفسه فتخطى لقياسه من قديم  
فائدة صار لها قبول ولعكس الاول الطراح وهاهنا الاشكال الاثني  
الميلية المنقطة اليها ثلث وهو كلام عند **قال** واما الشكل الرابع **اول**  
فشرط اشراج الشكل الرابع ان لم يكن صفة او موجهة فيه ثم ان لا يمتنع  
فيه خضائي وان كانت صفة او موجهة فيه ثم ان يكون الكبيدي سالب  
كلمة اما الاول فلانه لو اجتمع فيه خضائي فاما في مقدمتين او في مقدمة  
واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلكا الا اذا كانتا سالبين كانت  
الصغدي سالبه والكبيدي موجهة فيه ثم لان المقدمتين اما ان يكونا

موجبتين او سالتين او الصغدي موجهة والكبيدي سالبه او العكس  
لكن اجتماع الحسين في الموضعين لا يتصور الا اذا كانتا جزميتين  
فكون الصغدي موجهة فيه ثم فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت  
الصغدي موجهة والكبيدي سالبه لم يجتمع الختان فيه الا اذا كانت  
الصغدي موجهة فيه ثم فهو من القسم الثاني ايضا فبعد بان ان اجتماع  
الحسين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين  
او الصغدي سالبه والكبيدي موجهة فيه ثم واما ما كان لم يمتنع اما  
اذا كانتا سالتين فلان اخضر القدر من منهما هو المركب من سالتين  
كسيتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاشئ من الانسان بعضه من  
شئ من الممار بائسان والحق السلب ولو بدل الكبيدي بلا شئ فمن  
الصاحل بائسان كان الحق الاجاب واما اذا كانت الصغدي سالتة  
والكبيدي موجهة فيه ثم فلان اخضر القدر من منهما هو المركب من  
السالية الكليدة والموجبة الجذبة والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت  
بدل الكبيدي وبعض الحيوان ابيض والحق الاجاب او بعض النمل  
ابيض والحق السلب وان كان اجتماع الخسيتين في مقدمة واحدة  
كانت سالبه جزمية مع الموجهة الكليدة لانه لو كانت مع الموجهة الجذبة  
السالية لاجتمع الختان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالية الجذبة  
اما صغدي او كبيدي واما ما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغدي  
فلا قال بعض الحيوان ليس بائسان وكل ناطق يقول او كل فريسة حيوان



واما اذا كانت كبر فكلها كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس ناطق وبعض  
 الحيوان ليس ناطق ففقد تبين ان هذه القرائن الاربعة اخفض مما اجتمع فيه  
 الحتان في القسم الاول اذ لم يسمع الا خفض في نطق الاعم واما الثاني فلا  
 لو لم يكن الكبر ما لم يكن له ناطق ما سأل به جريئة او موجهة وكلاهما لا يفتح  
 اما السال بالجرئة فلما علم من عدم الموجبة الكلية مع السال بالجرئة واما  
 الموجبة فلان اخفض القرائن منها ولم الموجبة هو المتكبر لم الموجبة  
 الجريئة الصغرى والموجبة الكلية والكبر والاختلاف قائم فلهذا اخفض  
 الحيوان انسان وكل ناطق حيوان وكل فليس حيوان والمنتج باعتبارها  
 الشرط خلفا سلبا ان اشتراط عدم اجتماع الخسيتين في القسم الاول  
 حذف ثانيا سلبا لان مع السالين والموجبة الجريئة والسال بالجرئة  
 مع الموجبة الكلية وبالعكس اشتراط كون الكبر سالبية كلك حذف ثلث  
 الموجبة الجريئة مع التلث عند السال بالكلية وبطريق التخصيص ان الصغرى  
 اما موجبة كلية واما لا تنتج الاعم الثالث عند السال بالجرئة او موجبة جريئة  
 وهي لا يسمع الاعم السال بالكلية او سالبية كلية ويرتفع مع الموجبة الكلية لا غير  
 الاول من موجهتين كل من مع موجه جريئة كل ب ج وكل ب ا بعض ج ا  
 ولا يسمع كلها لحوار ان يكون الاصغر اعم مما لا يفتح لئلا يكون ان حيوانا  
 وكل ناطق انسان ومتى لم يسمع كل ب ج لم يسمع الثاني اعم لانه اخفض من الثالث  
 موجهتين والكبر جريئة يسمع موجه جريئة كل ب ج وبعض ب ا بعض ج ا  
 الثالث من كلين والصغرى سالبية يسمع سالبية كل ب ج وكل ب ا فلا

الجرئة

شرف من ج ا الرابع من كلين والكبر سالبية يسمع سالبية جريئة كل ب ج ولا يسمع  
 من ب ا بعض ج ا لسواء لا يسمع كلها لحوار ان يكون الاصغر اعم مما لا يفتح لئلا  
 كل ان حيوان ولا يسمع من الحيوان ومتى لم يسمع كل ب ج لم يسمع الثاني اعم  
 لانه اعم منه الخامس من موجه جريئة صغرى سالبية كل ب ج سالبية جريئة  
 بعض ب ج ولا شيء من ب ا بعض ج ا ليس ا وترتفع هذه الضروب بعضها  
 انتاجها لانهما بعدد الطبع لم يعتد بانها جها بل باعتبار انفسها فلا بد  
 ففقد تبين الاول لانه من موجهتين كلين والاحتياج لكل اشرف الاربعة و  
 قدم الثاني انفسه وان كان الثالث والرابع من كلين والكل اشرف ان  
 كان سلبا من الجريئة وان كان ايجابا لما كانت الاول في الاحتياج مقدمتين  
 وفي احتياج الاختلاف كما سبق فتم التلث لانه لا يسمع الى الكل الاول  
 بالتدريج ثم الرابع لكونه اخفض من الخامس وبها ان الكل لا يفتح بل المقدم  
 يرجع الى الاول ثم عكس التلث الاول دون الرابع والاصغر  
 الكل الاول سلبا والخاص لذلك ولدو لصيرورة الكبر من جريئة  
 واما بعكس المقدمتين في الاطوار بخلاف الاولين والالتفات العكس  
 في الكل الاول جريئة من الثالث سلبا الصغرى واما بعكس الصغرى  
 يرتد الى الكل الثاني في التلث الجزية دون الاول لا كتاب المقدمتين وبها بعكس  
 التلث يرجع الى الكل الثالث فيما عدا التلث سلبا الصغرى واما بخلاف  
 اما اذا كانت السالبة موجبة ففقد تبين ان بعض بعض الصغرى يسمع من الكل الاول  
 ما عكس الى ايضا كبر الاول وناقض كبر الثالث فنقول ان المقدمتين بعض ج ا

في الكل الاول







ان يكون اهدر الخاضعين واما الموجه فيكون في الاول على الزاوية المحبذة  
 بحسب الجهد في الشكل الثاني والثالث وفي الغرض الثالث كحسب طبع ما بدعنا صفة  
 فكلما يكبر الموجه في اول الغرض ويا اهدر الضايف التي المتكاثرة بالان  
 الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صفوه لم يقع الا اذا كانت كبراه اهدر  
 وفي بانها فخط لان صفوا الشكل الثالث لا بد ان يكون خط في ثلثها اهدر الوصف  
 لان الشكل الاول اذا كانت كبراه اهدر الخاضعين لم يقع خاصه الا اذا كانت  
 صفوا اهدرهما على اثنين جميع ذلك فانه بعد ان تمام **قال الفصل الرابع**  
 في شرائط الاسماء بحسب جهة المعنى **قال المحقق** في الاقسام الحاصلة من خط  
 الموجه بعضها بعض وعنده اعتبار الجهد في المقدمة لا بد من اعتبار في التام  
 فكلما وضع الفصل لسان الامر من اما الشكل الاول فشرطه بحسب جهة  
 المقدمات فعلية الصغر لو جبر اهدر ان الصغر لو كانت ممكنة لم يحصل الخط  
 بتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبر شرط على ان كل ما هو الاوسط  
 بال فعل محكم عليه بالاكبر والاصغر ليس اوسطا بالفعل بل بالامكان فبان  
 بقرينة القوة واما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عنها هو الاوسط بالفعل  
 فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر وثانها ان الصغر الممكنة التي قوتها لا تقع مع الكبر  
 الضرورية والمشرط التي قوتها في الضرورية الاولى فيمكن ان كان كذلك لم يجمع  
 الاختلافات المتقدمة من الممكنة الصغرى في سائر الضروب سان الاول والحاصل  
 الموجب للعقم اما اذا كانت الكبر ضرورية فيلزم ان كان صفة لتوهين ثبت  
 لا اهدرهما فقط بالفعل فيصدق ان كان ذلك الصفة لا احد النوعين وضرورة  
 شئت النوع الآخر لما لا يمكن الصفة بالفعل او بصل فعل النوع الاول مع استحالة  
 كما لا ينفك

شئت النوع الآخر للفرع الاول او بصله عنه كما يمكن ركوبه يد منك للفرع  
 والجار الثاني للفرع فقط فيصدق كل جوار ركوب زيد بالامكان انما هو  
 وكل ركوب زيد بالفعل فهو فرض بالضرورة او لا شيء مما هو ركوب زيد بان هو  
 مع امتناع الايجاب في الاول والى السلب في الثاني وصدق العكس مع الايجاب في  
 الاول والسلب في الثاني كشره يقول كل ان كان كاتبه كل كاتب ناطق بالضرورة  
 والحق الايجاب او لا شيء من الكاتب بضرورة والحق السلب واما اذا كانت  
 الكبر مشروطة خاصه فلا نالو بد لنا الكبر يقولنا وكل ركوب زيد هو فرض  
 وركوب زيد مادام ركوب زيد بالضرورة لا دائما امتنع الايجاب وهو بعض  
 الجار فرض ركوب زيد بالامكان العام واقا قية الجهد لركوب زيد لان  
 الغرضية ليست ضرورية الثبوت لركوب زيد بشرط كون ركوب زيد بحسب  
 بخلاف الغرض لركوب فانه ضروري الثبوت لركوب زيد بشرط الوصف فيصدق  
 الاولاد الذي هو عبارة علم لا شيء امر ركوب زيد لغرض ركوب زيد بالفعل فان  
 الغرض متنع سلبية عن ركوب زيد واما الغرض لركوب فلا ان لركوب بلوب علم  
 ركوب زيد بالفعل فالغرض لركوب بطريق الاولى ولو بد لنا الكبر يقولنا ولا  
 شيء امر ركوب زيد بل فرض ركوب زيد مادام ركوب زيد بالحق لا دائما امتنع السلب  
 وهو ليس بعض الجار بل فرض ركوب زيد بالامكان وتيقيد الجهد لركوب زيد  
 في الجهد الاول فلان الاخر ليس ضروري السلب لركوب زيد بحسب الوصف  
 بل بحسب الذات واما الضرر من السلب لركوب هو الاخر لركوب واما في  
 الاولاد المتعبر كل ركوب زيد لا فرض ركوب زيد فلان الاخر متنع انما  
 بركوب زيد بخلاف الاول لركوب وبالعلم هذه سائلة محدودة من اقسام التوهم المحصلة



وقد بينت حقيقة ما وجدته في الترتيب الاول مع الايجاب في الترتيب الثاني من حيث  
 كثر كل ان كان كثر وكل كانت متحركة الاصاب بالضرورة ما دام كلاً لا  
 والصادق الايجاب ولا شيء من الكليات مساكن الاصاب بالضرورة ما دام كلاً  
 لا ايمان والصادق البليح بان الثاني ان اخصل الصغريات الممكنة التي  
 واختر الكبريات الضرورية والمنسوبة الى ما منتهى ما اخصل الكبريات الضرورية  
 والمنسوبة الى ما منتهى الضرورية اخصل اليها المنسوبة الى ما منتهى ما اخصل  
 الممكنات واخترت من بين الكل الاول القرب الاول الثاني في اختلافها  
 مع الاختر في الاختر يكون اختر الاختلافات المتعقبة من الممكنة الصغرى  
 في هذا السطر فحقه يوجب عظم الكل وتام النقص بزيادة في المنسوبة الى  
 والوقت انما اذا الضرورية ليست اختر المنسوبة الى ما منتهى ما منتهى  
 من الوقت مطلقاً هذا اذا اخترنا عنوان الموضوع بالفعل على ما في السطر  
 والاعلى الى الثاني فلا يشبه في انتاج الممكنة للزجاج الاصفر والادراج  
 فان موضوع الكبري كل امر الاوساط بالامكان والاصغر اوساط بالامكان  
 فيقتصر الحكم من اليه بالضرورة وعندى انه لا فرق بين المذهبين في ذلك  
 فان الفعل كانه مناه ليسوا اخذوا بحسب الارباح بل في الفرض العرفي  
 ينتج الاصغر من الاوساط لان الاصغر مما يمكن ان يكون اوساط يفرض العقل  
 اوساط بالفعل والنقص المذكور من دفعه لانه ليس يصدق كل كوب من كوبي  
 بالضرورة اذا الخار بما علم كوبي كوبي يفرض العقل الكوب كوبي بالفعل  
 فليس بعض كوبي زمني من بالضرورة وانما الممكنة مساوية للواقع على ما  
 انهم لم يعبأ بالضرورة بالمعنى الاعلى فما عظمهم من مانع ذلك حتى جعلوا

احد ما منتهى الاخر حقيقة **قال** ونعم السطر الاول **الوجه** الامام  
 وتاثيرها زعموا ان الصغر الممكنة في هذا السطر متوقفة لانه اذا كانت الصغر  
 ممكنة فالكبر لا يضر وريته او بالضرورة وريته بان يكون من المركبات او متحدة لها  
 بان يكون من البسائط عذراً الضرورية والكل منج آت مع الضرورية وضرورية  
 والامام الاضرورية ممكنة فاحتمل والامام الممكنة ممكنة عامه واحتجوا على  
 الاول بوجه الاول الخلف من الكل الثاني وهو ان يضم نقص الشيء مطلقاً  
 او مجرداً من حيث الفعل الى الكبر ليس له نقص الصغر مثلاً اذا صدق كل ج ب  
 بالامكان وكل ب ا بالحق وجب ان يصدق كل ج ا بالضرورة والاصغر في  
 مقتضاه وهو قولنا البعض ليس بالامكان معناه صغر او ضرورة بالفعل  
 لان الممكن لا يلزم من ضرورة وقوعه محال ثم جعله صغرى كبرى بالحق كبرى  
 ومكنة البعض ليس بالامكان او بالفعل وطلب ا بالضرورة ليس من  
 الكل انما البعض ليس بالحق وقد كان كل ج ب بالامكان وقت  
 ولم يلزم من ضرورة وقوع الممكن ولا من كبره فيكون من مقتضى السطر حقيقة  
 وجوابه منع انتاج الصغر الممكنة او الفعل مع الضرورية في الكل  
 الثاني ضرورة وريته فانه يجوز فيما بعد ان الكل الثاني لا مع الضرورية وهو  
 كانت مقتضاه ضرورة وتبين الوجه الثاني الخلف من الكل الثالث وهو ان  
 يضم نقص الشيء الى الصغر حتى يضم نقص الكبر فلو لم يصدق كل ج ا  
 بالضرورة صدق مقتضاه ليس بالامكان فمقتضاه كبر الصغر بالضرورة  
 ليس من الكل الثاني بعضه ليس بالامكان وقد كان كل ب بالضرورة  
 وقت وجوابه مع انتاج الصغر الممكنة في الكل الثالث كما سطر الوجه الثاني

ممكنة كل ب بالامكان وبعضه ليس  
 بالامكان مع ذلك فان مقتضى ليس بالامكان



ان الصغر اذا فرضت فغلبة لزمت البقية ضرورة لا بد من ارجح الاصفورت  
 الاوسط فاذا كانت البقية ضرورية على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت  
 ضرورية في الغسل الامر وعلى تقدير عدم وقوعها بالضرورة على تقدير مكان  
 ضرورية في الغسل الامر وعلى جميع التقادير الممكنة والامكان ما ليس بضروري  
 في الغسل الامر ورياً على تقدير يمكن وقوعه الممكن على بعض التقادير مستلزماً  
 للحال وانما محال وجوابه من غير التقدير وهو اننا لا نصدق الكبر على الصغر  
 ووقوع الصغرى بالفعل لا بد من ارجح ادم موضوع الكبر فان الاصفورت  
 صار الاوسط بالفعل دخل في كل ما هو الاوسط بالفعل فجاز ان لا يصدق  
 الحكم عليه بالاكبر وهو كونه من المتشاكلات كونه اذا فرض في الخارج كونه  
 بالفعل لم يصدق ان كل كونه زيد بالفعل في ضرورة استلزامه كونه  
 ان المحال لانهم لا يصدقون ان كل كونه زيد بالفعل في ضرورة استلزامه كونه  
 في الباب ان يكون هذا المجموع محالاً لكن لا يمكن من هذا المجموع ووقوعه  
 استحقاقه الجزء الآخر لجهوز لم يكن المجموع محالاً واحده من هذه التقادير او  
 ضرورية بالآخر ممكن اما الاول فلان كل واحد من طرفي الحكم كونه زيد وعندها  
 ممكنة نفس من مستلزم للحال ان وقوعه مجموعها مستلزم للحال والما للشيء  
 فكما اذا فرضنا كونه زيد بالفعل لجهوز فمقتضى الصدق لنا كونه زيد  
 فليس بالضرورة بلان المحال وممكن من ضرورة عدم يلزم بالضرورة  
 والامر الصغرى لا يمكنها بلان المجموع لا يقال هذا بطل الاستدلال الخلف  
 لجهوز ان يكون محالاً لان ما من مجموع المقدسات اعني بعض الصغرى والمقدمة  
 الصادقة لا من شأنها فلا يلزم صدق البقية لان نقول المظهر الخلف ليس

اشي في غير الصغرى بل كونهم وكذب المجموع لا بد من كونه كذب احد جوده بخلاف استلزام  
 المجموع فانه لا يستلزم استلزام احد جوده بخلاف استلزام مجموع الاكبر  
 من المدة فانه لا يلزم ان ثبوت الامكان لا يستلزم مكان الثبوت بلان  
 للحال لان امكان الحادث ثابت في الازل ليس للحادث امكان ثبوت في  
 الازل والا يمكن ان يكون له حادثاً اذ لم يرد احد هذا النقص بان المراتب  
 الامكان في الجملة مستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي في عدم ثبوت  
 ثبوت الامكان في وقت لا يمكن الثبوت في ذلك الوقت والمطلوب لانتفاء  
 الوقت ايجاب ثبوت ان النسخ ليس في ان ثبوت امكان الشيء مستلزم  
 امكان ثبوت فان الامكان كيفية ثبوت المحال لموضوع بل النزاع في ان  
 ثبوت امكان الشيء مع شيء آخر مستلزم امكان ثبوت معام لان المعقل  
 لما قال الصغرى ان كانت ممكنة مع الكبر يمكن وقوعها مع الكبر في كل الصغرى  
 ضرورية مع ذلك الغرض فالا لا يلزم من ثبوت امكان الصغرى مع الكبر  
 فيها لا يجتمعان فلا يمكن ثبوتها مع الكبر ومقتضى ذلك المحال بان امكان  
 الحادث ثابت في الازل وان امكان ثبوتها ونحن نقول بانه العنادات  
 المنع الواقع آخراً الى ذكره اولاً وهو من التقدير بعينه وليتبعه الاستدلال  
 فان الصادق في العمل الامر لا بد ان يكون متحققاً على ما يراد بالتقدير ضرورة  
 ان التقادير والافروض لا ترفع الامور المتحققة في الواقع على ما تروى وان  
 اذا تحققت ان زياً قائم وفوضت قعوده ولم يرفع فذلك هذا قائم في  
 الواقع ما المظهر في حقيقة ويرضيه وادعى لو لم يتحقق الكبر صادق على ذلك  
 الصغرى وضرورية من فعل الامر فاما يكون ضرورياً في العمل الامر لا يكون ضرورياً

ان امكان الحادث في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 كماله ان يلزم منه ان امكانه مستلزم  
 فان امكان الثبوت في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 ليس امكان الثبوت في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 غلبه في الباب ان امكان الثبوت في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 من ان لا يمكن الصغرى في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 الدليل ان الصغرى امكان الثبوت في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 المحال ان الصغرى امكان الثبوت في وقت من وقت وقوع الصغرى  
 بل ثبوت الامكان في



على تقدير يمكن فيلزم كونه مستلزما للحال والحق في الجواب ان لا يتم انه  
 اذا فرضت الصغرى فخطئة يلزم من كونها ضرورة قولنا لا يخرج  
 الا الصغرى من الاوسط واللام فان الحكم في الكبير على كل حال هو اوسطا بالفضل  
 في نفس الامر والاوسط ليس اوسطا بالفعل في نقل الامر على ذلك التقدير  
 فلا يلزم تعدي الحكم والاوسط اليك اي قال لو وقت الصغرى المحلثة لم يمت  
 السور ووريه لان من يتحقق من بعض الصغرى الفعلية وعين  
 السور معنى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة المذكورة اما المقدمة  
 الاولى فلا تالكبر صا وقدر في بعض الامور المنفصلة معها اما الصغرى الفعلية  
 او مقبضة لان كان المنضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق السور وهو  
 صدق من المنفصلة ان كان مقبضا فهو خارج الآفاق لا يدخل في مقتضى الصغرى  
 وعين السور اما الثانية فلما عرفت في فصل الدلائل ان كل من فصله لا يدخل  
 مستلزم متعلقه بقض احد الجنتين وعين الآفاق لا تقع المنفصلة انما كانت  
 لازمة للمنفصلة لان عتادية وان كانت عتادية لو تركت السور واللام  
 يقضه لكن صدق السور لا يلزم من بعض الصغرى بل يلزم من كونها كبيرة ومما يجتمع  
 اتفاقا الوجه الرابع معقول عليه في الاشارات والشفاف وهو ان الحكم  
 في الكبير ضرورة الاوسط واللام ذاتة موجودة وهذه الضرورة  
 لا تتوقف على اضافة انه بالوصف العتواني واللام يمكن ان لا يكون في حقيقة  
 في متحقق وان يغني عليه اي وصف كان فالصغرى يكون داخل في وان  
 لم تحت له وصف الاوسط واللام فان ثبوت الضرورة موقوف على الاضافة  
 بصف وجواب ان يقال ان عتادية لا تقع لا دخل في الضرورة لكن الحكم

في الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في

بالضرورة على ذلك الاوسط وليس كل ضرورة الاوسط بل بالصدق  
 عليه وصف الاوسط بالفعل والاوسط ليس جملة واجتبر على  
 الثاني ومما نتج الصغرى المحلثة مع الملازمة وريامكنة خاصة بتلك  
 الوجه بعينها وان لم يكن لها تغير في حال الخلف لان بعض المحلثة خاصة  
 الضرورية في ذواتها بل بالكلية منها فبقوله الخلف من الكل الثاني  
 اذا صدق كل ج ب بالامكان وكل ب الا بالضرورة ينتج كل ج ب بالامكان  
 الخاص والاصح اما بعض ج ب بالضرورة او بعض ج ب لسر البض  
 واما ما كان يلزم الخلف اذا كان الصادق بعض ج ب بالضرورة فلا  
 نتم الى الضرورة الكبرية بمكة بعض ج ب بالضرورة ولا شيء من ب بالامكان  
 العام ينتج بعض ج ب ليس ب بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان  
 واما اذا كان الصادق بعض ج ب بالضرورة وكل ب بعض ج ب ليس  
 بالضرورة وهو مناقض للصغرى في الخلف من الشك الثاني لولم يمت  
 كل ج ب بالامكان الخاص لصدق احد الضروريات الجنتين محتملا  
 لصغرى القياس ليس بالضرورة الجائز بعض ب بالضرورة وهو مناقض  
 كذلك كل ج ب بعض ج ب او كل ج ب بعض ج ب ليس ب بالضرورة  
 بالضرورة الكبرية والضرورة السببية بعض سبب الضرورة المنفصلة لاهل  
 الكبرية ومنها وجد ثالث ومما يجلي احد جزئ المفهوم المرفود من كل  
 والجزء الاخر من الثالث وهو رابع ومما انعكس ذلك العلوانت خبر  
 كفساير احوال الوجه الثالث من الوجه المذكورة وتوجيه زعمها فلا نعلم الا  
 باعادة واجتبر على الثالث ومما نتج الصغرى المحلثة مع الملازمة والضرورة

فلا تافهم الى الكبير وكل البعض  
 في الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في  
 الجواب ان لا يتم انه  
 مستلزما للحال والحق في







غير بين وان القوة في حاشية النفاذ الى البيان من عدم اذ اخرج الاصغر  
 تحت الاوسط مشترك بينه وبين الاول الذي ذكر في مسد قائم في النفاذ الى العلم بالاول  
 لانه اذا كان قولنا ان ج اذا كان بالقوة ب فلهما بالقوة ماب بالفعل مينا  
 وبما ظاهر ونحن نقول انما اورد على وجه الفرق فهو متبع على من لان القوة  
 قالوا ان كذا انما يكونان غير كالميل الى الاصغر في حكم الاوسط بالقوة فالحق  
 لان ان عدم كالميل انما على ذلك لان العقل فيهما ليس باعتدال حكم موجود او  
 لان العقل في غير معلوم بخلاف ما نحن بمسددده ومنه البيان ان ليس يتوجه عليه  
 اعتداله واما قوله ان القوة معلوم ههنا لاشيئين الاشياء فليس كذلك  
 لاننا علمنا ان ج بالقوة ب في العلم في الكبر على فرض العقل بالقول فيجوز  
 فرض العقل بالقول فيجوز في حكم بالفعل فيحصل الاخراج بالقوة في ذلك  
 فحق بذلك ان يتبع الكبر المطلقة مطلقه لان الحكم فيها لما كان على فوهة العقل  
 ب بالفعل وما هو من العقل بالقول فيجوز في حكم اليه فيقول جذا في القوة  
 والامكان فيحقق انها لا تتوقفان على تصادف ذات الموضوع بالوصف المتزائي  
 واما الاطلاق فلما كان متوقف على الاتصاف لم يتعد الى الاصغر واما المقدر  
 اليه الامكان فخطا في موضع الشك والاشكال في قوله ان هذه القوة هي  
 مطلق حصول الكبر في كماله كحيزان يكون الواحد منهما لا يوجد له في نفسه  
 حدوده الى وقت ضاده ويكونا لا يوجد له في نفسه ما يكون موجب ففهم ان الواحد  
 لا هو ليس التمسك لا استلزام كل انسان يمكن ان يكون كذلك ما من عقل البشري  
 فليس يلزم ان كل انفس من عقل البشري لا اطلاقا واما في قوله ان القوة  
 اي ما جاز في ذلك

لانه اذا كان قولنا ان ج اذا كان بالقوة ب فلهما بالقوة ماب بالفعل مينا وبما ظاهر ونحن نقول انما اورد على وجه الفرق فهو متبع على من لان القوة

ما ينظر من الوجه الذي انشأ اذا انت الداع والاختصاص في العلم اولاً وبالذات في  
 بواسطة وبالعرض على ما تقرر في العلوم المحسوسة فمن بعد ان يكون اشياء العلم بدينا  
 واشياء الاختصاص كسركب واشياء لا يجعل وجهها الى البيان عدم اذ اخرج الاصغر  
 تحت الاوسط واختلاف الوجه وازداد الزمن في ان القوة مطلقه لا يمكنه وبسبب  
 ان ج اذا كان ب بالقوة كان له بالقوة ماب بالفعل انما من اجل ان القوة فيهما كما  
 ان يكون لانه كذلك في الحكم في الاختصاص في بيان عدم لزوم ان يكون الاختلاف في ذلك  
 ما يمكن ان كان به العقل فيضيه بان لا يرد في اشياء على الامكان والكلام في ذلك  
 وان ادى الى الاطلاق والاطالة لانه لا بد منه ليعلم ان تشييع المتأخر على الشئ  
 الرئيس وهو المختص في اقتراح القول بعد افاضة الفوائد في ادي علمهم بسود الفهم  
 والاعمال في العلم والهم وكلهم على الاشياء وافتقر الفهم السقيم **حاله**  
 والتميز من الاشياء في الكبر **اعمال المتخيلات** التي عشرة اذا اختلفت في بعضها ببعض  
 حصل ثمانية وقت وستون اختلافات من ان كان صلبه من ثمانية عشر فخصه بالثمانية عشر  
 فعلية الصغير سقطت في الحسنة وستة وعشرون اختلافات من ان كان صلبه من ثمانية عشر  
 في ثمانية عشر فخصه في ثمانية وعشرون واربعة اختلافات واما في العلم بالعلم ان  
 الكبر اما ان يكون غير الوصف الرابع وهو المشي وطيران والعوضا بالكون احدى  
 الشئ الباقية وذلك من ثمانية وستون اختلافات حاصل من ثمانية عشر في نفسه واما  
 ان يكون احدى ثمانية وذلك من ثمانية وستون اختلافات حاصل من ثمانية عشر في نفسه واما  
 فان كان الاصل في ثمانية عشر فخصه في ثمانية وعشرون واربعة اختلافات واما في العلم بالعلم ان  
 الوصفان اي علم المشي وطيران والعوضا وان كان السلي في ثمانية عشر فخصه في ثمانية وعشرون واربعة اختلافات واما في العلم بالعلم ان

ان يكون احدى ثمانية وذلك من ثمانية وستون اختلافات حاصل من ثمانية عشر في نفسه واما فان كان الاصل في ثمانية عشر فخصه في ثمانية وعشرون واربعة اختلافات واما في العلم بالعلم ان الوصفان اي علم المشي وطيران والعوضا وان كان السلي في ثمانية عشر فخصه في ثمانية وعشرون واربعة اختلافات واما في العلم بالعلم ان



فيما وجد في الوجود واللازم ضرورة خلافها وكذا كان وجودها في غير محله  
 لم يكن في الكبرية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية او قسمة ثم نظر  
 في الكبرية فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احد الخاصتين من حيثها الى المحل  
 فهو جهة الشيء والا اذا كانت احدى المعاني والمخفظة بعينه جهة النتيجة  
 فان قلت المصنف اقل يدركه قيد الوجود الكبري ولا بد من مقتضى ذلك الاصل  
 او اجب لا بد ان الشئ في هذا الشكل تابعه الكبرية في ضرورة الوجود  
 الرصفيين وقيد الوجود غير العتق ولهذا في الوجود وان كان احد بينهما  
 بقى الصغير في ضرورة في ان الشئ تابعه الكبرية والصغير اذا كانت الكبرية  
 احدى الوصفين الاربع اللهم الا في العتق فانها لا تقع الكبرية في ضرورة  
 تحت احديةما او السبق كما هو الكبري اذا كانت احدى التسع وانما انها تابعة للصغير  
 اذا كانت احد الاربع وانما انها ان قد اوجدهم الصغير لا يتعدى الى السبق لا بد  
 ان يجزى وابعدها ان الضرورة المختصة بالصغير لا يتعدى اليه وخامسها  
 ان قيد الوجود الكبري يتعدى الى السبق ويضم اليه ما هو المقسم بينهما وهذا هو  
 اما الدعوى الاولى فلا خلاف الا صغير تحت الاوسط لا بد وانما فان الكبري في اصل  
 ان كل ما ثبت له وسط الاوسط الفعل كان له الاكبر باطنية معتبرة فيها كما ان  
 وسط الاوسط الفعل هو الاوسط فيكون الحكم بالاكبر باطنية باطنية معتبرة في الكبرية  
 فان قلت هذا البيان آت في القسم الثاني ايضا فانما اذا قلنا كل ج ب بالفعل  
 وكل ب ا ما دام ب فقد حكمه الكبري بان ما ثبت له ب بالفعل ثبت له ا بالحق  
 المذكور فيها وما ثبت له ب بالفعل فيكون انما ثبت له ب بالفعل فتقول لا نك

انما كانت في المحل  
 انما كانت في المحل

ان جميع الخصال في هذا الشكل هي محتملة للكبرية وقد اشار الى المحل بقوله الصغير  
 الا ان السبق كانت الكبرية احد الوصفين الاربع وان الاوسط كبريا دام وسط  
 والاوسط واجب في ضرورة الشئ ولما هو الاوسط في ضرورة الشئ واما بقيد  
 للصغير في الاصل المذكور والكشي فالقيد بطلان القسم وزعم للصغير الضرورة  
 مع الكبرية السالبة لا بد من ضرورة وتقتضي ايضا بطلان القسم وزعم للصغير الضرورة  
 عكس الكبرية في هذا الشكل كما في ضرورة ضرورة الكبرية اذا ثبت في المطلوب  
 بعينه وبالطرف وان جعل مقتضى ضرورة الصغير الكبري الاصل للشيء في الشكل كما في  
 الصغير وجود العكس مع انتفاء الضرورة في الشكل انما للضرورة وجواب  
 مع انتفاء الممكنة مع الدائمة في الشكل انما فظهر منه ان الصغير يمكن مع السالبة  
 الدائمة لو ثبتت في احد في الشكل تحت في الاخر ولو لم يثبت لم يثبت لا بد لكل  
 منها الى الاخر فيكون الكبري واما الدعوى الثانية فبطلان الشئ تابعه للصغير اذا كانت  
 الكبرية احد الاربع لان الكبري في اصل دام الكبري في دام الاوسط كما في الاكبر  
 مستتب الاكبر كان ثبوت الاكبر لا صغير يجب ثبوت الاوسط فان كان ثباتا للصغير  
 داما كان ثبوت الاكبر لا بد وانما وان كان فوق كان في وقت وان كان في المحل  
 كان في المحل وان كان الاوسط مستتب الاكبر بالضرورة كما في المستتب في ضرورة  
 ثبوت الاكبر لا صغير يجب ضرورة ثبوت الاكبر لا صغير في ضرورة ضرورة  
 وانما لا يتعدى قيد الوجود **والجواب** اشارة الى بيان الدوام والباقي وانما لا  
 يتعدى قيد الوجود والصغير لان الكبري وان ثبت بدوام الاكبر فيكون  
 وسط الاوسط دام وسط الاوسط انما لا يكون له ثبوت الاكبر مستتب



على وقت ظهور الاوسط حتى ينتهي الاكبر لعل في الاوسط ان لم يكن الاوسط  
 فكون الاكبر ثانيا للاصغر واما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 كقولنا ان كان هناك لا يكون هناك حيوان مادام هناك حيوان كقولنا  
 كل حيوان حيوان لا داء على بعضهم بل في بعضهم الكمال فيكون حيوانا  
 وحيوانا لانه لا يخلو في الاضاح قسما فخره واما في علم الوجود في الكبير  
 فيعلم في الاضاح ان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لا داء ما كان الاوسط  
 انما كان الاكبر في الاضاح مع الاوام الكبير مع الاوام الصغرى لما كانت هذه  
 الاوام في الاضاح في العلم الاوسط في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 انما كانت الاوام الكبير في الاضاح في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 بالوصف الاوسط في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 وكل من كان في الاضاح في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 بالضرورة وقوله الجواز ان يكون ضرورة الاكبر حقيقة باللازم فيكون  
 مقبولة انما وليست كذلك ان الكلام في الضرورة في علم عقول الاوام والاضور  
 مادام الوصف لكن في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 ضروريه كاحد العرفين انما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 اشقوه علم الاضاح في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 به الاضاح انما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 والمطلقة العامة مع مطلقه عامة لان الاوسط مستند لوصف الاكبر او مستلزم له  
 ثابت لان الاوسط في العلم يكون الاكبر ثانيا في العلم يمكن ان يقال انما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى

في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى

وقد ثبت في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 فالاكبر ثابت لما دام الاوسط والصغرى ثابت على ثبوت الاوسط لان الاوسط  
 في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 فليكن العنق مع الحشر وطه العام وقسمة مطلقه لان معنى الكبير ان الاكبر ضروري  
 للاوسط مادام وصف الاوسط وبنات الاضاح في العلم يكون الاكبر ضروريا للاوسط  
 في وقت ثبوت الاوسط في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 باللازم في وقت انما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 على التيقن في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 الاكبر ضروري لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط وهو ضروري او دائم ولذا كانت  
 الاضاح في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 او عرفت عامة ان كانت الاكبر ضرورية عامة لان الدائم للضرورة في الدائم دائم  
 ومع انما صحت بشرطه عامة وعرفته عامة وهو ظاهر ومع الوقتية ومطلقة  
 او مطلقة بعينه ومع المستندة مطلقه او مطلقة مستندة لان الاوسط  
 مستلزم للاكبر او مستند له ضروري للاضاح في وقت معين او في وقت محتمل  
 الاكبر ضروريا او ثانيا للاضاح في وقت محتمل وان كانت الاكبر ضرورية  
 فانما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 لا بد ان يكون الاكبر ضروريا او ثانيا للاضاح في وقت محتمل وان كانت الاكبر ضرورية  
 وجدنا ان مستلزم الخصائص فنقول انما في علم عقول الاوام والاضور في علم الصغرى  
 فليكن مع الاوام فليكن الاكبر ضروريا او ثانيا للاضاح في وقت محتمل وان كانت الاكبر ضرورية







كلها الساج وان يخطر به صورة فقيض **وال** اما الشكل الثاني فمستطيل

اول شدة الضلال في حب الخبوة امر ان اقدما وادام الصغار الى ان

أما إذا تمّان الضرورية والامكان أو كون الكبير من القضاة الست

المعك السوالب و مر القه و ربا الثلث و الذواتم الثلث فانه لو اتفقنا

الحان الصغير عن الضريبة والدائمة ومراعاة عشر والكبر راحة البيع الغفر

المجلس السوابق استقرت الصفحات المتصلة على الحق والوقت، أما المدة

أخافتم من المهر وطاهاته والعرضين وأما الوقت فتم البواقي وأحضرت الكبيرة

السبع الوضوء واحملوا الصغرى المشدودة على اليد والوسطى مع اليد اليمنى

عن معمر بن أبي النضر عن ابي عبد الله عليه السلام قال من احب الصلوة والصدقة والحج  
والفقر فله الجنة

الحج في القعدة في يوم - موعود الا اذا كان في بعض الايام في وقت معين

لادانها مع استثناء الس والوعد الكبر يقولنا وكان بعضنا في وقت معين

لادايما اقمتم الاجاب واما في الضرب الاول فكما ان جعلتم الحرف في المثالين

معدود الاوقات لكل متخلف الحروف العرقى الماضية بالضرورة ما اذا لم يخلفها اذني

وقت معين الا دائما ولا شيء مما القوام الشمس لا مضى في وقت معين لا دائما

مع امتناع السبب الاول والى الجواب الثانى ومضى لم يطلع به ان الاختلاف

في الغرض من الاول لم يسمع سائر الاحكام في سائر الغرض بل ان عدم اصاب

يوجب عدم الاحتياج الى التوفيق اذا اريد وصفها اجساداً

لاستماع الاچايت بيبه نظر و استماع و احسان و ايت

11

والله اعلم  
بما كان خفي

2011

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

اذا صدق كل ج ب بالضرورة في وقت معين لا اذا تناولنا كل ج ب بالضرورة

في ذلك الوقت اذ انما وجبت تصديق الاشئ من جم ادايا و الا معصية البطل

ففضله الكبر للسمع لبعض السرب في تلك الحقت وقد كان كلج بالضم  
أي لا شأنا من الأمر ووجه ذلك الوقت لا داني

في ذلك الوقت اصبحت اجاب بان ذلك لا يكونها وقتين بل بشرط ان

وهو اتحاد وجهتها والطرفين مع حيث مفهوما لا بها وثانها يكون المكنون

الذاتية والضرورة الوصفية العامة والحاصلة للعلم من شرط الأول أن العلم

البر مع العزيرة الواسعة الممتدة بمحصل هذا الشريط اعد الارض وجواما اسما

الملك المسترشد بالله الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر  
الملك المسترشد بالله الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

والغضائما العنسة الباقية واما استعمال الكلمة الكبرى مع غز الفز ورم الغضائما

الاثني عشرة العاقد وقد بين الشرط الاول ان المكنة الصغر لا تنفع مع العصا

السمع العذ المعكسوا اليها فلم يبق الا اخذوا الصفر المحكيه مع الدائم والقرن

واخص هذه الاخلالات اختلاط الكلى الصغرى مع الدائمة والعروق الخاصة وان

المجلس الكبير لا يتبع مع القضايا الاحدى عشرة التي مر عن ضرورتها والطائفة فلم يبق الا

اختلاف الممكنة الكبرى مع الدائمة فالأختلافات السريعة الضرورية والدائمة

فلم يبق الا اختلاط المملكة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التركيبات هي

احملوا المحملة للبرج الدائم واحملوا المحملة الصغرى الدائمة مع العود  
والعقود التي فيها الاموال والنفوس التي فيها النفوس والنفوس التي فيها النفوس

امام حسن عليه السلام في جوابه عن رجل قال يا ابا عبد الله  
 اريد احاطة الحكمة الكبر مع الدوام

عاشق بنام خداوند



والحق الاجاب وانما صدق الاختلاف الحق البتة في موضع واحد وهو ان السلب  
 عن احد المتباينين وان كان السلب لا يصدق الا في موضع واحد وهو ان السلب  
 اي يجوز ان يكون الملتزم في الشيء بالامكان ثانيا لا يكون الا في موضع واحد  
 بايجاز الامكان وكل من هو متباين في موضع واحد او في موضعين او في موضع  
 الا اختلاف في امتناع الاجاب على امره في العبرتين في ان واما في العبرتين في  
 فليجوز ان يكون التباين في الشيء بالامكان السلب عنه وبالعكس في التباين  
 اذا بدل مقده متاها او جعل محمولها معدولا ولو فوضه ما ذكر في البراءة الاولى  
 او فوضه صاعدا في الحق واما عظم الاختلاف الثالث فلان العوضات في  
 اذا استعملت في هذا الشكل للاداء ما دخل في الامتناع فيخرج الاختلاف الى  
 اختلاف المصلحة الصغيرة مع العوضات العاصم وهو عظيم لانها اعظم من الدائم واما  
 اليه بقوله والامع العوضات العاصم كبرى وقد نظر لان عدم الامتناع مع الجزء  
 لا يوجب عدم الامتناع مع الكل فان قلت نحن نبحث في الامتناع التي مقدها بها  
 مركبة عند الاعتبار في جميع الاشكال التي لا يصدق لها امتناع الجزاءات مقولة  
 ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقضية الترمقيا بها مركبة تكون امتناعها لتمام  
 على الوجه الذي ذكره فربما قدس مقده مركبة في فتحه على الوجه الذي ذكره  
 قالوا في البناء على عدم العلم بالامتناع وعكس ان يقال المراد بامتناع القضية  
 المركبة امتناع في امر اجزائها مع القضية الاخرى وعدم امتناعها عدم امتناع  
 اجزائها معا وبندفع المنع بوجهه الغامض في ان مقولة الصغيرة المركبة مع  
 احد اقسامها في مفع مطلقه والا فتنظم بعضها وجعلها مع احد اقسامها

تقاسم في الشكل الاول محال اجاب بان صدق المطلق بالضرورة المطلق  
 عما ذكرنا في قوله وانما يكون كذلك لو كان الصغير دخل في صدق الكبرى  
 وحده كاف فاما لو فرضنا كذب الصغير فالصغير كذب في نفسه فيكون كذب  
 مسكوبا عنه بافعول الا لام الخلف المذكور لا يقال هذا بعينه وادركه  
 في الصغير المركبة مع المشروط لا يصدق لان مقول لا يتبع الامتناع في المطلق  
 المذكور بان مقتضى السمع مع الكبرى وان قلنا ان شرط الاداء مع ما في  
 الصغير والكل منها دخل في الامتناع فظهر ان اعتبار الرطبان الاختلاف مع  
 في هذا الشكل الرابع وتماثلون لان الرطبان الاول اسقط سبعة وسبع اختلافات  
 حاصلت من شرطه باحد عشر صغيرا في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط  
 ثمانية الملتزم مع الدائمة والعرفين والكبرى مع الدائمة والسبعة في اعتبارها في  
 انما حصل هذا الشكل من الاستدلال على انما في الطرفين في حكمها فاما في التباين  
 واللب على الطرفين في التباين فاما في التباين فاما في التباين فاما في التباين  
 فاما في الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية في الكبرى  
 ضرورة الحكم في وقت معين واختلافها بالاجابة واللب لا يوجب تباينها  
 لجواز صدق ضرورة الاجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة واللب  
 في وقت معين اطراف العكس في الشرط واحد وبالعكس وكذلك ان شرط الرطبان  
 اذا اختلف في الاجابة واللب لا دام والامتناع لا يعصها فيها **قال**  
 ونعم الامام ان الصغير المركبة في **الاداء** فقد زعم ان الصغير المركبة  
 مع مع الكبرى ان التباين في الالبان الكبرى ان كانت بالبرهان

في هذا الشكل الاول محال اجاب بان صدق المطلق بالضرورة المطلق  
 عما ذكرنا في قوله وانما يكون كذلك لو كان الصغير دخل في صدق الكبرى  
 وحده كاف فاما لو فرضنا كذب الصغير فالصغير كذب في نفسه فيكون كذب  
 مسكوبا عنه بافعول الا لام الخلف المذكور لا يقال هذا بعينه وادركه  
 في الصغير المركبة مع المشروط لا يصدق لان مقول لا يتبع الامتناع في المطلق  
 المذكور بان مقتضى السمع مع الكبرى وان قلنا ان شرط الاداء مع ما في  
 الصغير والكل منها دخل في الامتناع فظهر ان اعتبار الرطبان الاختلاف مع

في هذا الشكل الرابع وتماثلون لان الرطبان الاول اسقط سبعة وسبع اختلافات  
 حاصلت من شرطه باحد عشر صغيرا في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط  
 ثمانية الملتزم مع الدائمة والعرفين والكبرى مع الدائمة والسبعة في اعتبارها في  
 انما حصل هذا الشكل من الاستدلال على انما في الطرفين في حكمها فاما في التباين  
 واللب على الطرفين في التباين فاما في التباين فاما في التباين فاما في التباين



[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीकृष्णार्जुनसंवादे ॥  
 अथ श्रीकृष्ण उवाच ॥  
 दूतं त्वं प्रह्लादं त्वं मे भक्तं  
 दृष्ट्वा मुमुक्षुः प्रपन्नमनः ॥  
 त्वं मे भक्तं दृष्ट्वा मुमुक्षुः  
 प्रपन्नमनः ॥

٤٢٤

بإدراكه أو جبره لا يصح قول الشيء من جبر آباء الامكان والاصح ان بعضه بالضرورة  
فقط بعضه بتقديره الكبري و هو قولنا لا شيء مما ليس به العلم الظاهر  
ليس بعضه ليس بالضرورة ويلزم بعضه ببالضيق وكان الصغرى  
لا شيء من جبر ببالامكان مفت فان قلت على هذا لا يلزم ان احد هاتين  
الحوجتين المحتملتين ان الوجود لا فكيف جعلها بهذا اللازمة وثانها انه  
بيان بالاحتياط قد واد العاس وقد احتجرت في هذا العاس غلنا لا جيب  
علم الاول ان الحوجتين لا يلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجودا وموضوع  
السالبة منها موجودا فصدق نقض البعض لانه انجاب محقق له وانما العاس  
بانتاج العاس الذي هو صدى قدس ضرورة في الشكل الثاني ضرورة  
معترف بلزم الحوجتين السالبة في الاشكال اورد عليه طرق الازام  
وعلمنا في بان المنطقيين يكتفون بمثل هذا الشأن بعد التفسير في الاشكال  
الشرطية فلم يتم الاشكال وهذا انما هو على الكفر ليس استعمالا لبيان  
والا لم يرد عليه ثم قال في الاحتجاج من حيث انتاج الاصل بمثل هذا الشأن  
يلزم ان يفسر اللزوم الذاتي في هذا العاس بما يكون اللزوم بوجه مقدم  
احتمليه فقط وقد رتبنا لاشارة اليه **قال** والوجود في الكل فرع العالم  
**اقول** الصبط في نتائج الاختلالات في هذا الشكل اما الدوام اما ان يصح  
على احد المقدس ان اوله يصدق فان صدق ان يكون ضرورة او دأمة  
فلا يتقيد دأمة وان لم يصدق في كانه متبعا للصغر فيكون شرط كونه منها  
قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن من الكبر ضرورة وصغيفه لانه اذا كان  
في الكبر ضرورة وصغيفه تنعسر المنعجه وهذا الكلام يشتمل على اربع دعاء و

ملک انصاف  
مع حسن تدبیر و حسن

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب











الاختلاطات التي بقية لها ثمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على  
 احد المقتضين فهو بالضرورة او بالثمة فان كانت ضرورية فاما ان  
 يكون صغرى او كبرى او ما كان فهو مع الثلث عشر صناديق خمسة عشر  
 لسقوط واحد بالضرورة وان كانت اتمه فهو مع الضرورية باعتبارها في  
 اختلاط الضرورية و غير المتكافئ لعدم شأجها فلا يكون الا مع العشرة  
 و هو الصغرى او كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بالضرورة والاختلاط  
 التابع للصغرى اربعون **قال** الدائم مع الوقت المحوحي ان دا  
**الحق** قد علمت من قاعدة الانتاج ان اختلاط الدائم مع القضاة  
 التي لا يمكن سلبها مع دأمة لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل في بعض الاوقات  
 من المصلحة عليه فهو ان كانت موجبة على الدائمة بالبرهان الترسفت  
 وان كانت سالبة لم يبلغ الاعتقاد البرهان على عدم الانتاج اما البرهان على عدم  
 فهو ان اختص منه الاختلاطات وهو اختلاط الضرورية مع الوقت  
 لا مع علم شيء منها وذلك لانه ان يكون كل من الاوسط والاكثر ضروريًا  
 الاوسط لا يكون شيء من هذه الاكثر دائم الوجود بل يقدم في بعض الاوقات  
 فلم تحت للاوسط لها في ذلك الوقت ضرورة توقفه لا يجب على وجوده  
 ككل اصغر اوسط بالضرورة ولا شيء من الاكثر اوسط بالتوقف مع كل سبق لنا  
 بعض الاوسط ليس باكثر بالامكان العام لصدق قولنا كل اصغر اوسط بالضرورة  
 او يكون الاوسط ضروريًا لذات الاكثر والاكثر ضروريًا لذات الاوسط والاكمل  
 من الاوسط دائم الوجود ويكون الاوسط تسلسلًا بعينه في بعض الاوقات  
 فيصدق في الالوقته صغرى مع الضرورية مع ان نبوت الاكثر للاصغر ضروري

شأن كل لون كسوف واد بالضرورة ولا شيء من الالوان الاجسام السواديه  
 بالتوقف مع انه لا يصدق ليس بعض لون الكسوف بلون جسم ساوي لا  
 لصدق كل لون كسوف بلون جسم ساوي بالضرورة فان فعل الكسوف في ذلك الوقت  
 لصدق بعض الالوان الاجسام السواديه واد بالضرورة وهو لون الكسوف  
 مثلاً وكذا للادام الذي من جارية غير كل لون جسم ساوي سواد بالفضل  
 لصدق قولنا ليس بعض لون جسم الساوي سواداً ما لم يكن الشمس على  
 انما نقول القول بعينه فتنقض الشيء والصغرى مع القول بصدق الكبرى  
 لا يثبت ان الاكثر ثابت بالضرورة للاصغر بعض الاكثر اصغر وكل من  
 فهو اوسط بالضرورة فلا يصدق قولنا بالالوقته وفي المثال لما كان لون الكسوف  
 لون جسم ساوي على ما دل عليه نقض الشيء وثبت له السواد بالضرورة فغض  
 لون جسم ساوي سواد بالضرورة وهو مناف لقولنا لا شيء من الالوان السواديه  
 بالسواد بالتوقف فاما جواب السواد انما هو ضروري النبوت لبعض  
 الالوان السواديه في وقت وجوده وذلك لان في ضرورة بل عينها في وقت  
 عدمه وبه يظهر ان جواب السواد لا يفرق واما كذب الادام في غير ذلك  
 بالضرر اذا لم ادر منه عدم انتاج الالوقته عدم انتاج جوبها على سبيل  
 الاشارة وبما غير متجان اما الاصل فلما مررنا على الالوان الادام فلا نشأ  
 في الكسوف على انه لو ثبت الاكثر من لون الكسوف في هذا الوقت يتم  
 الانتقض سالكاً على المنع ضرورة امتناع سبيل الشيء عن نفسه واما عدم البرهان  
 على الانتاج فلعدم الشهادة البرهان المذكورة اما على الكسوف فلا والاضاها  
 السبع لو كانت كبرى لم يقبل ولو كانت صغرى فالكبرى تكون موجبة  
 اي العكس اي القضاة السبع

فان قيل  
 انما نقول القول بعينه فتنقض الشيء والصغرى مع القول بصدق الكبرى  
 لا يثبت ان الاكثر ثابت بالضرورة للاصغر بعض الاكثر اصغر وكل من  
 فهو اوسط بالضرورة فلا يصدق قولنا بالالوقته وفي المثال لما كان لون الكسوف  
 لون جسم ساوي على ما دل عليه نقض الشيء وثبت له السواد بالضرورة فغض  
 لون جسم ساوي سواد بالضرورة وهو مناف لقولنا لا شيء من الالوان السواديه  
 بالسواد بالتوقف فاما جواب السواد انما هو ضروري النبوت لبعض  
 الالوان السواديه في وقت وجوده وذلك لان في ضرورة بل عينها في وقت  
 عدمه وبه يظهر ان جواب السواد لا يفرق واما كذب الادام في غير ذلك  
 بالضرر اذا لم ادر منه عدم انتاج الالوقته عدم انتاج جوبها على سبيل  
 الاشارة وبما غير متجان اما الاصل فلما مررنا على الالوان الادام فلا نشأ  
 في الكسوف على انه لو ثبت الاكثر من لون الكسوف في هذا الوقت يتم  
 الانتقض سالكاً على المنع ضرورة امتناع سبيل الشيء عن نفسه واما عدم البرهان  
 على الانتاج فلعدم الشهادة البرهان المذكورة اما على الكسوف فلا والاضاها  
 السبع لو كانت كبرى لم يقبل ولو كانت صغرى فالكبرى تكون موجبة  
 اي العكس اي القضاة السبع

بسواد بالضرورة وقت الترسع لادام  
 لانها لم لون الكسوف



بكونه جديدا  
في كل وقت

فعلينا ان نعترف بانما حكم الصغر فظاهرا وانما الخلف فلان اللازم منه سلب  
الاوساط على الاصغر في وقت معين وهو لا يثبت في ضرورة انما تلت في جميع اوقات  
وجوده لجواز ان يكون وقت السلب خارجا عن اوقات الوجود بخلاف اذا  
كانت موجبة لكونه على صفة لا تخلف مع وجوده فيكون وقتها مائة اوقات وجود  
الموضوع لا تحتاج صدق الموضوع عند عدم الموضوع فيكون منافاة للصغرى  
بهذا الذي اخذت المقدسات اي الضرورية في الوصف على ما هو المشهور بان  
الضرورية ما يكون المحل ضروريا للموضوع ما دام ذاته موجودة والوقت ما يكون  
ضروريا في وقت معين سواء كان ذلك الوقت مائة اوقات وجود الذات او لم  
يكن وذلك لعدم التناقض بين حكم على الاصغر والحكم على الكبر في الجوارثيات  
الشيء الواحد لا معين ما دام ذاته موجودة وسلبه عنه في وقت مائة اوقات  
غير وجوده واما في تناقض الحكايات لم يقع الاختلاف اذ لو اعتبر في الوقت كون  
ذلك الوقت مائة اوقات وجود الذات او لا يعتبر في الدائمات اوقات  
وجود الذات بل ينسأ في الاوقات ان لا يدا على خلاف المشهور فيخت  
الدائمات مع الوقتية الدائمات المتناجات بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات  
وسلبه في بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات الذات وسلبه في بعضها والخلف  
تماما شلا اذا قلنا ان لازم بحسب الدلائل الوقتية على ما هو المشهور ان يكون كل شيء  
بالضرورة الازلي والاشي من باب التوقيت لادانها فلا شيء من جوارثها  
والاصدق بعض جوارثها بالاطلاق فيجعل الصغرى القياس ليس على الكمال الاول  
بعض جوارثها ليس ببالثبوت وقد كان كل شيء ببالثبوت وكذا اذا  
اخذت الرقعة في وقت وجود الذات والذات على ما هو المشهور في الاوقات  
التي هي المشهورة

اي صدق  
في الاوقات

بكونه جديدا  
في كل وقت

منه جوارثها بالاصدق بعض جوارثها بالاطلاق ونفسه الى الكبر في بعض اوقات  
بجوارثها وقد كان الصغرى كل شيء ببالثبوت في الاوقات في الاوقات  
لا يرد ونفسه لادانها اعتبارا لادانها في الاوقات في الاوقات في الاوقات  
اوقات وجود الذات لم يصدق في الكبر في الاوقات في الاوقات في الاوقات  
تفسير الدائمات او تفسيرا للوقتية كافي في تحقيق الانشراح في الاوقات  
في الكتاب كقوله او الفاصلة لا والواو الوصلة ثم اذا ذهب الى صاحب الكثر  
ومن ثم يذهب الى المتأخرين بعد المساعدة عليه من بعض العلماء في الاوقات  
الوقتية ليس باعتبار وقت بل باعتبار وقت الذات او وقت الوصف  
على معرفة في فصل الجهات ولو كان المعنى فيه مطلقا الوقت بل يستمع  
التضياع في الجوارث صدق الموضوع الضرورية او الدائم مع السالبة الوقتية فلا يكون  
اسا لادانها المطلقة اتم منها وكذا لا يكون الوجود لادانها اتم منها  
اي غير ذلك في السلب التي صرحوا بها وادانها من مناط عظمهم عدم اعتبار وجود  
الموضوع في السلب ليت متعذرا في المعتبر ووقت وجود الذات في السالبة  
الوقتية في السلب في الاوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والرائحة  
اولا يعتبرون فان اعتبروا طائفتهم بالفرق والافان اخذوا الاوقات في الاوقات  
بجوارثها واما في الاوقات الوجود او اوقات عدمه فلا فرق بين الازلي وغيره في  
وان اخذوا كالحكيك في الاوقات الوجود او اوقات عدمه حتى يصدق في السلب  
الضرورة اذا احتسب ضرورة سلب الجوارث على الموضوع في جميع اوقات عدمه  
لم يتم خلفهم في المحل الوقتية كما عموما ذلك في السالبة لان اللازم من كل شيء  
الموجبة بثبوت الاوساط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده ولا مانع من سلبه في الاوقات

بكونه جديدا  
في كل وقت

بكونه جديدا  
في كل وقت



عن جميع اقله الاصفى في اوقات عدم ما باله في السطح من موضوع  
لم يتم خلف اصله لعدم المناقض من الموجبة السالبة <sup>في السطح</sup> واقل من الاصل <sup>في السطح</sup> على ما في  
والعجب انهم ضروا بان السلب في الايجاب لا يكونا على الاقل في الموجبة  
ثم تجدهم لا يعتبرون الوجوه في السلب في ذلك الا غفلة من الكلام اللوازم في الكلام  
**قال** في شرط المناقض <sup>في السطح</sup> في اشتراط الكلام الثاني في اعتبار الوجه  
فعليه الصغرى كما في الشكل الاول لان حصول الاختلاف في الممكنة هو ما يستلزم  
الصغرى الممكنة في صمد مع الضرورية والاشد وطائفة في اخضر الضرورية  
الضرورية بان الاولان عقيم فيكون سائر الاختلافات الامكان في جميع الضرورية  
عقيدة بان ذلك باختلاف الموجب للقيم لانه ان يكون نوعان لكل واحد منهما  
صفة فيمكن حصول النوع الاخر فيحصل على احد الصفتين على الاصل الاخرى  
بالامكان وحمل بوصف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حمل احد النوعين  
على الاخر بالامكان فاذا فرضنا ان زيد مركب القوس ولم يكن مركب الجوار ثم اركب  
الجوار دون القوس صدق كل ما هو مركب زيد مركب القوس والجوار فكانا  
مركوب زيد فهو مركب بالضرورة ولا يصدق بعض ما هو مركب زيد فهو مركب بالامكان  
لصدق بعضه وهو لا شيء مركب مركب القوس بالضرورة ولو قلنا زيد مركب  
ولا شيء مركب مركب الجوار بالضرورة كان القوس على هيئة الضرب الثاني  
والحق الايجاب او كل ما هو مركب زيد فهو مركب زيد بالضرورة في ما هو مركب زيد  
بالقوس هو مركب زيد بالضرورة ما دام مركب زيد فاما حصول الاختلاف في  
الحاصل على هيئة الضربين والصادق في الاول البديهي في الثاني الايجاب واما  
صدق بدين الاختلافين في الاول مع الايجاب وفي الثاني في السلب فانه اذا ثبت

فعليه الصغرى سقطت الاختلافات الممكنة لا تعقل ستة وعشرون وثلاث اختلافات  
المتفرقة ثمانية وعشرون والاشد والضابط في جهة السلب ان الكبير ان كان يكون احد النوعين  
من جهة السلب وطريق العوضين والاشد في الرابع فان كان الاول كان جهة  
السلب جهة الكبير فعندها وان كان الثاني كانت جهة السلب جهة عكس  
الصغرى محذوف فاعنه قيد الادوام ان كان العكس قيد ابراهيمات  
النتيجة معكسل الصغرى ليرجع الى الشكل الاول ومع المطلوب بعينه وبالحذف  
والاشد اض على ما سبق بانها ما حذف قيد الادوام فلانه سالبه لا يدخلها  
في صغرى هذا الشكل واما ضم الادوام الكبير فلا تنضم الصغرى مع الادوام السلب  
واعلم ان الصغرى الضرورية والاشد مع الفعلية الخمس اعني الوقاين  
والوجودين والمطلقات العامة مع ما ذكرناه من السلب وهو ما يقع الكبير في جهة  
حينئذ لا داعي في الثلاثة الاولى والاشد ورية في الرابع وحذف مطلق في الاخر  
ثلاثة اذ اصدق في كل باب واما وكل باب بالاطلاق في بعض احيان هو  
اذ لا بد من اجتماع وصف الاصف والاكثر في الاوسط حينئذ لا انصاف الاوسط  
بالاصغر وانما وانصافه بالاكثر بالفعل وكذا لو كان يدرك الكبير لا شيء من باب الفعل  
اتخذ بعضه لسن حسن هو مع لانه لا بد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط  
وقتما ومنه اراء التفصيل فعليه باستقراء هذا الجدول







مع ان الحق لا يجازي الضرر لا امتناع بل فصل القدر المتخفف بالحق والضرر  
واما اختلافها مع الضرر في الضرر لا مع الضرر بل مع الضرر فلا يصح قوله كل تخفف فهو  
فصل القدر بالضرورة ولا شيء من القدر يخفف بالوقت لا دائما والصادق  
لا يجازي لا امتناع بل الفصل واما اختلافها مع الشرط الخاص في القدر  
الرابع فلا يصح قوله كل الامتناع بالاضافة القدر تخفف بالحق في القدر  
بالضرورة ما دام الامتناع لا دائما ولا شيء من القدر يمتنع بالوقت والحق  
لا يجازي لا امتناع بل الفصل المتخفف بالحق والضرر واما اختلافها مع الوقت  
في الضرر فهو معروف من الامثلة المذكورة اما في الضرر لا مع الضرر بل مع الضرر  
واما الضرب الثالث فلا يصح قوله لا شيء من القدر المتخفف بالوقت لا دائما  
وكل فصل القدر في الضرر بالوقت لا دائما مع امتناع بل فصل القدر المتخفف  
واما اختلافها مع الشرط الخاص في الضرر بل الثالث فلا يجازي مع الضرر  
وليس لصيد الاولاد دخل في الانتاج اذ لا فاسد من حاله واما قلنا انها لا  
تليق مع العائدين لانه يصدق لاشي من القدر تخفف بالحق في القدر بالوقت  
وكل فصل القدر بالضرورة ما دام فصل القدر في امتناع بل فصل القدر المتخفف  
والعقوبة في السان مستدركة اذ يكفي ان يقال ان البدل الوقت الصغرى لا تمنع  
مع المشروط العام ولا دخل لغيره لا دام في الانتاج فهو لا مع الشرط الخاص  
فان قيل السالفة الوقت الصغرى مع احدى احدى صان مع سالبه مطلقا لا انعقد  
منها ومنه بعضها قياس في الاول من بعضه قائم وكبر احدى احدى صان  
بان المستلزم للبال مطلقه مجرد احدى صان لا جميع المقدمات كما مر في  
الكل الثاني فان كبر هذا الشكل معناه كبره وكان المعنى انما اقر بان عدم اختلاف

الكل الثاني فان كبر هذا الشكل معناه كبره وكان المعنى انما اقر بان عدم اختلاف

في الضرر الثالث

ان السالفة الوقت الصغرى مع الشرط الخاص وان اقتصر حسن الزمان بتقديمه  
كما بيان عظم اختلافها مع الوقت بل على بيان عظمها مع الشرط الخاص  
في الضرر بل الرابع لم يتحقق السواء الجواب ولو قدمها الله لبقولنا  
التعقير بعضها عن بعض بمسافة طويلة ومنهم من يعم ان الضرر ان السالفة الوقت مع  
المشروط الخاص ينتج موجبة حرة مطلقه عام لا نظاما كبيرا مع الموجبة  
المطلقة العامة التي في ضمن السالفة الوقت قياسا على الكل الاول متبقي الموجبة  
مطلقه عام عليه منعكسة الى المعنى جنة لا لغيره المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان  
الشيء استنتج من الموجبة سالبة ومنه الوال معجبة واجيب بان تلك السالبة  
ليست لازمة من القدر بل المذكور من الكبر وبعض الصغرى والى ان يكون  
لازمة من جميع ما وضع في القدر بل كل مقدرة دخل في الزمان وادعى  
بان ذلك مانع في العائدين التي صغرياتها لا دائمة اذا لم يجرى حاصلا من مجرد  
فيها واثق ان القضايا المركبة اذا اختلف بعضها ببعض او بالبل لا تحصل  
اقتضا متقدمة والنتيجة ان توقفت على مجموع الاقضية في بعضها والالم  
يكن محتملها بل بعضها وقد سبقت الاشارة اليه ان الشرط الثاني ان يكون  
الصغرى السالبة ضرورية او دائمة او كبر لا والقضايا السالبة المعكوسة الى  
قائه لو اشرافه ان كان الصغرى احدى الاربع التي من الشرط وطنا والعوضا  
لوجوبها لخاص ان السالبة في هذا الشكل والكبر احدى اربع السبع الغد المنعكسة  
السواب واخترق منه الاختلافات ومما اختلفا الصغرى المشروط انما  
مع الوقت عقيم لانه يصدق قوله لا شيء من القدر تخفف بالحق في القدر بالوقت  
القدر بالضرورة ما دام تخفف لا دائما وكل تخفف بالحق في القدر بالوقت لا دائما

لنقول ان السالفة الوقت الصغرى مع الشرط الخاص وان اقتصر حسن الزمان بتقديمه كما بيان عظم اختلافها مع الوقت بل على بيان عظمها مع الشرط الخاص في الضرر بل الرابع لم يتحقق السواء الجواب ولو قدمها الله لبقولنا التعقير بعضها عن بعض بمسافة طويلة ومنهم من يعم ان الضرر ان السالفة الوقت مع المشروط الخاص ينتج موجبة حرة مطلقه عام لا نظاما كبيرا مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالفة الوقت قياسا على الكل الاول متبقي الموجبة مطلقه عام عليه منعكسة الى المعنى جنة لا لغيره المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشيء استنتج من الموجبة سالبة ومنه الوال معجبة واجيب بان تلك السالبة ليست لازمة من القدر بل المذكور من الكبر وبعض الصغرى والى ان يكون لازمة من جميع ما وضع في القدر بل كل مقدرة دخل في الزمان وادعى بان ذلك مانع في العائدين التي صغرياتها لا دائمة اذا لم يجرى حاصلا من مجرد فيها واثق ان القضايا المركبة اذا اختلف بعضها ببعض او بالبل لا تحصل اقتضا متقدمة والنتيجة ان توقفت على مجموع الاقضية في بعضها والالم يكن محتملها بل بعضها وقد سبقت الاشارة اليه ان الشرط الثاني ان يكون الصغرى السالبة ضرورية او دائمة او كبر لا والقضايا السالبة المعكوسة الى قائه لو اشرافه ان كان الصغرى احدى الاربع التي من الشرط وطنا والعوضا لوجوبها لخاص ان السالبة في هذا الشكل والكبر احدى اربع السبع الغد المنعكسة السواب واخترق منه الاختلافات ومما اختلفا الصغرى المشروط انما مع الوقت عقيم لانه يصدق قوله لا شيء من القدر تخفف بالحق في القدر بالوقت لا دائما

الجزء الاول والاخر الثاني



مع امتناع سلب الضرر على طغيان الافتادة القدر واعلم ان بيان في الشرعيات  
 والى اليسر تمامه لا بد من بيان امتناع الاحجاب حتى يحصل الاختلاف  
 الموجب لعدم كمال امتناع الاحجاب انما هي ان لو كان الاكبر سلبا على الاصغر  
 بالضرورة لكان مقتضى الامور العاكسة سلب الاكبر على الاصغر مما هو حاصل  
 والاولى البناء على عدم الدلالة على الامتناع من جهة سلب الاكبر على الاصغر  
 سلب الاكبر على الاصغر كوجوب الممكنة لا بد من الامتناع لاختلاف الطائفتين  
 والشيء المحذور في هذا الشكل **الحال** الاختلاف الطائفتين المتبعية باعتبار ان سلب الاكبر  
 لا يكون احر من الضر من الاولين مائة واقد واثباته ونوعها صفة من ضرب  
 الموجبة الفعلية الامور في نفسها وفي الضرر ثلثان ستة واربعون  
 وهو ان سلب الاكبر على الاصغر من الدامعين مع الفعلية الاخرى ستة واربعون  
 المشروطين بالاعراض مع العضايا المتعكسة الخالق وفي كل واحد  
 من الضر من الاخرين ستة وستون وهو ان سلب الاكبر على الاصغر من الدامعين  
 مع الفعلية المتعكسة والاعتقاد المتساوي والاعتقاد المتساوي  
 الاختلاف المتبعية من سلب الاكبر على الاصغر من الدامعين  
 المتضمنين في الضرر من الاولين والاعتقاد المتساوي في الشكل الاول والضرر  
 احر من الدامعين والاكبر احر من الدامعين بغيره من الدامعين والما في الضر من  
 الاخرين مقتضى الاختلاف ما يمكن كقولنا كل كذا كذا ما يمكن  
 لادانها ولا شيء من ذلك كانت انما لان من الضر من الاولين الى الشكل الاول  
 بالسلب على الشكل المتقدمين اذ عرفنا مقتضى الضرر من الشكل ان  
 يكون مقتضى الموجبة من الضر من الاولين او السالبة وهو الملكة الاخيرة

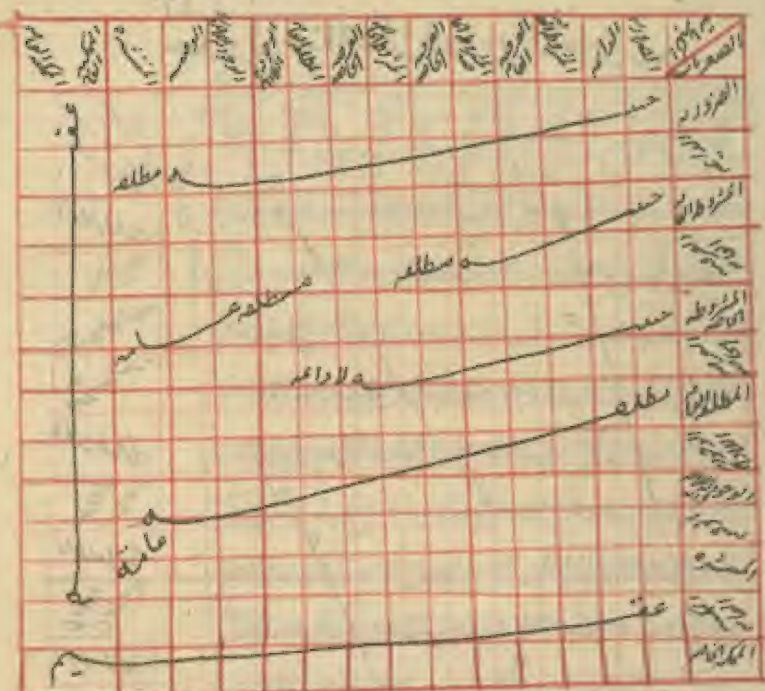
فان كانت مقتضى الموجبة فالصغر فيها اما ان يكون احر من الوصفية من الرابع  
 او لا يكون فان لم يكن احدها يكون السالبة تابعة لكل الصغر لان من الضر من  
 يرتد ان الى الشكل الاول على تبديل المقدس ثم عكس السالبة وقد تغير في الشكل الاول  
 ان الكبرى ان لم تكن احر من الوصفية الرابع يكون السالبة تابعة لكل الصغر هذا  
 الشكل في هذا القسم عكس السالبة الشكل الاول وعلى الشكل الاول تابعه كبراه فكون  
 مقتضى هذا الشكل تابعة لعكس كبراه الشكل الاول وعكس كبراه الشكل الاول  
 صغر هذا الشكل فكون جهة جهة هذا الشكل جهة عكس صغره وهو المطلوب  
 لعكس الكبرى يدون قيد الوجود منها وضم لادوام الصغر ان كانت  
 الكبرى وصفية اما ان السالبة تابعة لعكس الكبرى لانه اذا بدل المقدس من الصغر  
 بالاكبر ان شظم العكس على مقتضى الشكل الاول كبراه احر من الوصفية الرابع وهو  
 هذا الشكل عكس السالبة مقتضى لصفه فكون جهة هذا الشكل تابعة لعكس  
 صغر الشكل الاول اعكس كبراه هذا الشكل والما صغر في جود الكبرى فلا يمتنع  
 الشكل الاول وجوده لا يتعدى الى السالبة والما صغر لادوام الصغر فلا يمتنع  
 الشكل الاول لادوامها يتعدى مع ثباته في العكس وان كانت الضروب مقتضى  
 للسلب لادوام ان صدق على احد مقتضى الضرر الثالث او على كبراه من  
 الاخرين كانت السالبة دائمة والا يكون عكس الصغر في الشكل الاول اما ان يكون  
 موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان عكسها قيد الوصفية هذا هو  
 كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة هذا فاذ ان لم يكن في الكبرى ضرورة  
 اي ضرورة وضمه وانما يصحح بها لان الضرورة لا تتصور في الكبرى الا  
 وصفية اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احد المقدس ان قد كانت في الكبرى ضرورة



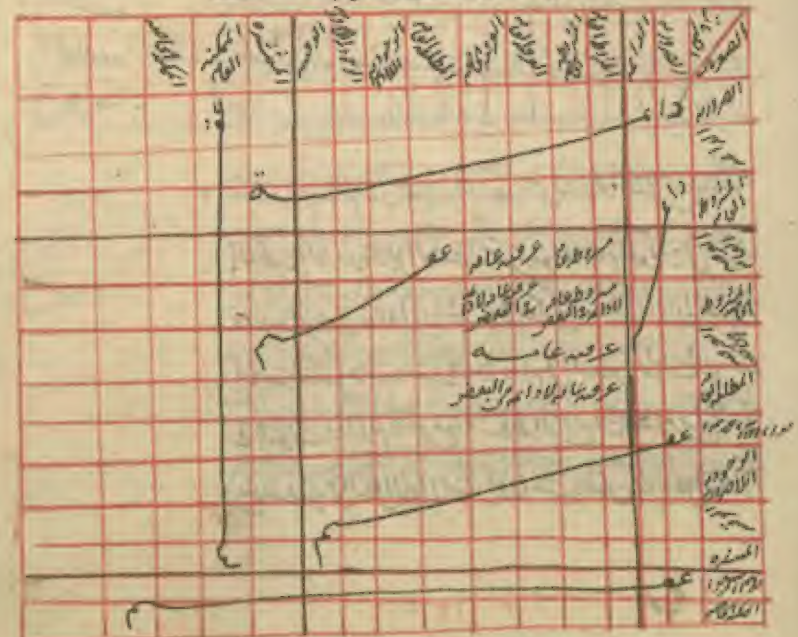
لم يكن ذائبة ولا وقت بل وصيفة فيها خمس غاير الاولى ان الدوام ان  
 على احدى مقدمتي الثالث اكبر من الاثنين كون السجدة اتملاق بهذا القدر  
 من انما جها بالرد الى الشكل الثاني وقد سبق ان الدوام ان صديق على  
 احدى مقدمتيه كانت النتيجة دائمة الثانية ان لم يصدق الدوام على الله  
 المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة كعكس الصغرى لانها ترتب الى الشكل الثاني  
 والنتيجة تابعة لصغرها وصغرها عكس صغرى هذا الشكل كون النتيجة تابعة  
 لعكس صغرى الشكل الثاني ان كذبت قبل الوجود والصغرى الموجبة دون  
 السالبة لان قيد الوجود لم موجب لها سالب يطلقه او يمكنه ولا انتاج منها في هذا  
 الشكل وقيد الدوام السالبة موجبة طلقه فخرج مع المقدمة الاخرى للدوام  
 السجدة اولان دوام الصغرى الموجبة سالبة ولما كان الكلام في الضرب المسجدة  
 السلب فيكون المقدمة الاخرى سالبة ولا انتاج عن السالتي بخلاف الدوام  
 السالبة فانها موجبة فخرج مع الموجبة الاخرى للدوام السجدة في البعض  
 الرابعة ان كذبت الضرورة مع عكس الصغرى اذا لم يكن في الكبرى ضرورة  
 وصفتها وذلك لان الضرورة لا يكون في عكس الصغرى الا اذا كانت الصغرى  
 سالبة مشروطة معتبرة كحتمية الوصف فلو قوتت الضرورة منها الى  
 السجدة في هذا الشكل كانت متعدي في الشكل الثاني وقد شرطه انما  
 انما اذا كان في عكس الصغرى في الكبرى ضرورة وصفتها متعدي الى السجدة لان المقدمة  
 في كونان مشروطين لاجل الوصف في سالبه مشروطة لانها يمكن في الصغرى  
 بان وصف الصغرى مبني لوصف الاوسط مما ضرورة وفي الكبرى بان وصف  
 الاوسط لازم لوصف الاكبر وبما ان اللازم مبني ضرورة مبني لللازم

بما ان الضرورة لا يكون في عكس الصغرى الا اذا كانت الصغرى سالبة مشروطة معتبرة كحتمية الوصف فلو قوتت الضرورة منها الى السجدة في هذا الشكل كانت متعدي في الشكل الثاني وقد شرطه انما انما اذا كان في عكس الصغرى في الكبرى ضرورة وصفتها متعدي الى السجدة لان المقدمة في كونان مشروطين لاجل الوصف في سالبه مشروطة لانها يمكن في الصغرى بان وصف الصغرى مبني لوصف الاوسط مما ضرورة وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر وبما ان اللازم مبني ضرورة مبني لللازم

جدول اختلاطات الضرب بين الاقلية من الشكل الرابع



جدول اختلاطات الضرب الثالث





جدول الاختلاطات الضرورية الأخيرة

[illegible]

قال فبینه اعلم ان فی الضرورة الوصفه اقوال لواعية في الضرورة هي  
ان تكون الضرورة الاجلي الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس  
والا فكل طاعت فالاول ان المشروط يعكس نفسها الثاني ان المشروط  
انها تنعكس عنها ثمة مقيدة بالادوام في البعض الثالث ان المكنت  
في الثالث والرابع ان التعميم مع المشروط الرابع ان الضرورة مع المشروط  
مع ضرورية في الشكل الثاني ان المشروط طعن في الشكل الثالث

يمنع مشروطة الا في اختلاف الممكن مع المشروط في الشكل الاول فانه يظهر ان  
 ممكنة غائبة لان وصف الاكبر لا يلزم لوصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن  
 للاصغر وامكان الملزوم ليس بواجب إمكان الا لازم له وفيه نظر لحرمانه في  
 اختلاف الممكن مع الضروري فان وصف الاوسط في الضروري ملزم  
 لان وصف الاوسط مستلزم لثبات الاوسط لا يتحقق الوصف بدون  
 تحقق الثبات ووزن الاوسط مستلزم للاكبر فيكون وصف الاوسط  
 ملزوما للاكبر وهو ممكن في الثبوت للاصغر وامكان الملزوم موجب لامكان  
 اللازم فيلزم إمكان الاكبر للاصغر لا يقال غائبة في البطلان وصف الاوسط  
 بالفعل ملزم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل  
 بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم إمكانه للاصغر امكان وصف الاوسط  
 بالفعل له لا نقول لا معنى للممكن الصغير الا ان الاصغر ممكن ان  
 يكون اوسط بالفعل وانضم السوال مشتركة الورد والغلط انما هو  
 في الحقيقة القاطنة بايجاب إمكان الملزوم امكان اللازم فان تركيبة  
 زيد في المسائل المشهورة ملزمة للقرينة وممكنة للخارج مع اقتناع ثبوت القرينة  
 الحارثية اذا اعتبرت الضرورة لاجل الوصف لما لو اعتبرت بدوام  
 الوصف ومشروطتها باختلاف الممكن مع الضرورة الوصف لما عرفت  
 عدم النقص وان قلنا اكبر حتى ان الاوسط مع ذاته ملزم للاكبر  
 وقد حكم في الصغير بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم ملزمة  
 وصف الاوسط مع ذاته ملزوم ووصف الاوسط ملزم امكان الوصف  
 الاوسط امكان الاكبر ولم يحكم المشروط ان الباطنة لنفسها اما بالوصف



الاول فلا يصدق الاشئ بمركوب زيد بحار الضرورة مادام مركوب زيد مع كونه  
 الاشئ مع الحار بمركوب زيد بالضرورة مادام حار الاشئ بمركوب الحار بالضرورة  
 الثاني فبحرانا المكان وصفان المتوعين في زمان في احد ما فقط وبذلك احد  
 الوصفان احدهما الوصفان والاخر الاخر كما في الحرارة والجمود الممكنين للسكر والذين  
 المتناهيان في الزمن فقط فاذ فرضنا شئوا الجمود للسكر والحرارة للسكر  
 صدق الاشئ في الحار بمركوب زيد بالضرورة بشرط كونه حارا ولم يصدق الاشئ مع  
 الجمود بمركوب زيد بالضرورة بشرط كونه جمادا لان المكان اجتماع الجمود والحرارة  
 في السكر فكذلك قد اطلعت في فصل العكس على تفصيل هذا البحث والسكر انما  
 هو حار في الكسب كذا في المنع الضرورية مع المشروط في الشكل الثاني الا  
 اما في الثاني فلا يصدق في فرضنا ان زيد راكب الحار فقط مع المكان  
 مركوب للسكر الاشئ مع الحار بمركوب زيد بالضرورة وكل مركوب زيد حار  
 بمركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا ينادى بالصدق في علم العكس  
 بمركوب زيد بالضرورة على منع سالبه والتمه في الرابع فليصدق قولنا الاشئ  
 مع الحار بمركوب زيد بالضرورة وكل مركوب زيد حار بالضرورة مادام مركوب زيد  
 مع كونه في علم العكس بمركوب زيد بالضرورة وهذا الكلام غير مانع لواقع الضرورة  
 لاجل الوصف في الضرورية مع المشروط في الشكل الرابع ضرورة وقد عرفت  
**باب الثالث في الاقضية الشرطية بالاقتران**  
 كما ان الجمليات مظهرات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا  
 كلما كانت الشمس طلعت كان النهار موجودا او قد تكون نظرية كقولنا كلما  
 وجد واجه الجوز فستجد له جارا الى قوله لا يثبت الشرطية لاقتران وقد عرفت

في هذا الباب ما هو المشروط في الشرطية بالاقتران  
 في هذا الباب ما هو المشروط في الشرطية بالاقتران  
 في هذا الباب ما هو المشروط في الشرطية بالاقتران

ان المراد

ان المراد من العكس الشرطية لا تكون مركبا من جملة من هو كانه مركبا من شرط  
 او شرطية وجملة اما تسميتها بمركب الشرطية فظاهر واما تسميتها بمركب  
 الشرطية والجملية فتسمية لكل اسم الجوز الا عطف لما كان الاحتمال بهذا  
 اسم من عين اقسام تحت ما يتركبه مصطلح لما تقدم من إطلاق الشرطية  
 على المتصلين حقيقة دون المنفصلة وقع البدايات في البحث وهو على ثلثه  
 اقسام لان المتكسر منها اما ان يكون جزءا تاما منها الى حد ففهمها اما مقدما  
 او تاليا او اثناء جزءا اعني تام منها اي جزءا من المقدم والكل والما جزءا تاما منه  
 احدهما اعني تام من الاخر والعزم الاول يكون هذا الوسط جزءا تاما وكل واحد  
 من المتصلين ويتوقف هذا الاستعمال الذي بعده لان الوسط ان كان تاليا في الصغير  
 مقدما في الكبير فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان  
 تاليا فيها فهو الثاني وان كان مقدما فيها فهو الثالث  
 الجمليات شرطية اقسامها شرطية الاول الحار الصغير وكلية الكبير وفي الثاني  
 اختلاف المقدمتين في الكيفية كلية الكبير الى عذر ذلك في عدم ضرورة الاخر  
 الثلثة الاخيرة في الشكل الرابع فانها غير آتية منها وجه العموم للزم والاتفاق  
 فانه ان كانت المقدمتان لزومتان كانت النتيجة لزومية وان كانتا احتمليتين  
 كانت النتيجة احتملا ان اطلعتين لو كانتا ضرورتين كانت النتيجة ضرورية وان كانتا  
 دائمتين كانت دائمة وضرورة الشكل الاول كما علمت في هذا وهو ضرورة الشكل  
 الباقية بتبيين بالطرق المذكورة في الجمليات والعكس والتبديل والتخلف  
 هذا اذا كان العكس من لزومتين او احتمليتين متقدرا فثبتت فان بعضهم  
 ناسخ في قياسه وزعم انه لا فائدة فيه كما يحجب فان قلت من هنا سوا الان

في هذا الباب ما هو المشروط في الشرطية بالاقتران  
 في هذا الباب ما هو المشروط في الشرطية بالاقتران  
 في هذا الباب ما هو المشروط في الشرطية بالاقتران



احداهما ان اجزاء الاتفاقات لا امتياز بينهما فلا تميز الا لكان فيها بعضها  
 بعض فلم يتخذ منها الا لكان الثاني ان بعضها من بعض على ما يحجر ان العكس المركب  
 في الاتفاقات ليس بمفيدة ولا يلزم من عدم الفادة عدم الفائدة لان المعبر  
 في العكس على ما عرفت في تعريفه استنادا من قوله لا فائدة ذلك فثبت على الاول  
 بان كسفي في العكس لا يستحال بالامتياز الوضع <sup>في العكس</sup> على الثاني بان العكس القاشية  
 للعكس على ما عرفت في هذا العكس الا بصل <sup>في العكس</sup> الى العكس ولا تميز في ذلك ان التميز  
 معلومة فدل على كسفي العكس كما استعده لم يحق للعكس غاية فلم يكن فقامت اما العكس  
 ان يخلو واللازمية والاتفاقة فثبت تفصيله وان المطلوب فيه ما السالبة  
 كما في الطرف الثاني والرابع من الاول وضرورة الثاني كماله والثاني في الاخرين  
 من الثالث والسلك الاجرة من الرابع واما الموجبة كما في باقي الطرفين لا يخلو  
 من الثالث <sup>في العكس</sup> ان كان المطلوب السلبى قد هموا فقد اكبر لا صغرى في شرط لا فائدة  
 في امر ان احدهما ان يكون الموجب له ومنه فانه لو كانت الموجبة فائدة للضرورة  
 لم يلزم المطلوب في الاتفاقة فثبت بان الاوسط موافق لاهل الطرفين للضرورة  
 بعدم الامتياز بين الطرفين في الاوسط فثبت بان الاوسط فثبت بان يكون بينهما موافقة وان  
 لم يكن ضرورة يمكن الطرفين الا في موافقة لاهل الطرفين موافق في موافق  
 موافق فلا يحصل سلب لموافق في الثاني ان يكون الاوسط فثبت بان في الضرورة  
 لانه لو كان فثباتها لم يثبت ذلك المطلوب فان الاتفاق قد يثبت  
 عدم موافقة للضرورة وهو الاوسط مع شيء وعدم موافقة للضرورة مع شيء لا  
 المستلزم عدم موافقة للضرورة مع شيء كون اللازم اعم او جواز او مخالفة  
 المستلزم وتحقيق اللازم في الواقع بخلافه ما اذا كان بالبيان في يلزم من عدم

موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملتزم معه وان الشرط انما يقول  
 كون الاوسط تاليا في الموجبة اللازم لكنه لم يتعبر ببيان الشرط الاول  
 ومن الشرط الثاني لقوله الاول فلا بد ان يلزم الى اخره وان كان المطلوب لا يجازي  
 اي هو الحق الاكبر الاصغر فشرط التامه ان يكون الشرط الاول الكبر اللازم  
 مقبدا في اللازمية فانه لو كان تاليا لم يحصل المطلوب لان الاوسط هو اللازم  
 موافق لاحد الطرفين لا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة الملتزم معه  
 فلا يلزم منه موافقة الاكبر للاصغر واما اذا كان مقبدا فلهذا المطلوب اللازم  
 لا يلزم منه موافقة الملتزم مع شيء موافقة اللازم معه واما بينهما احدا لا يلزم  
 وهو ان يكون الاتفاقية خاصة واما كون الاوسط في الاتفاقية تاليا للاصغر  
 او مقبدا للاكبر وذلك لان المطلوب انما يحصل اذا تحقق موافقة الملتزم مع شيء  
 وكون الاتفاقية خاصة مما يتحقق موافقة الملتزم لانها دلت على تحقق الاوسط  
 في الواقع وهو ملزم فبذلك يتحقق اللازم فتكون موافقة الطرف الآخر اتفاقية خاصة  
 واما اذا كانت للاتفاقية عامة فلا غلو انما ان يكون بصغرى او كبرى فان كانت  
 صغرى وجب كبر الاوسط تاليا فيها حتى يكون العكس على منه السطح الاول  
 لانه محقق لموافق اللازم فان الاوسط لم يكون متحققا في بعض الامور ملزم  
 فيتحقق اللازم في بعض الامور فليكن ان يكون موافقا للاصغر اتفاقية عامة  
 ولو كان الاوسط مقبدا في الاتفاقية لم يلزم كبر الاوسط وكذا يلزم ان  
 وهو الاكبر وصدق الاصغر فافضل المتقدمة من الاكبر الغير الواقع وهو الاكبر  
 الصادق ليست اتفاقية ولا لازمية ولو كانت الاتفاقية العامة كبرى  
 يجب كبر الاوسط مقبدا فيها حتى يكون العكس على منه السطح الثالث لانه







وقد اضطررنا لان ان اراد بالعلم المركب لا نقول ان العلم المركب لا يتوقف على  
 اخصه فلا احتياج الى قولنا ان العلم بوجوده الاكبر علم مع كل اوضاع العلم  
 بالعلم يتوقف على العلم بالاكبر المتوقف على وجوده الاكبر في الواقع ومع كل اوضاع  
 واقع فيكون وجوده مع الاصح معلوما فكل مركب كذا العلم ان اراد به المركب في  
 الاتفاقيات العامة فليس يتوقف على اوضاع الاتفاقيات العامة الا اوضاعها الخاصة  
 بحسب الارض سلتها لكن ان لم يعتد بغير اوضاعها بغير اوضاعها بغير اوضاعها  
 التي هي متوقفة على صدق المقدم مع نقض الثاني ونقض شرطه اذ لم يمكن  
 لكن غاية ما قلنا ان الثاني لا يلزم المقدم على هذه الاوضاع وكذا يلزم ان العلم  
 كذبا للاتفاق وقد نفي هذا من قولنا ان العلم في ما يقوله لما لم يتوقف على  
 في الاتفاقيات كغيره نفي لم يتكلم بعد الا في اللزوميات فانه يدل على ان هذا  
 نفيها وقائمه ما والحواس ان هناك تفصيلا وهو ان العلم المركب في  
 الاتفاقيات اما ان يتركب من الاتفاقيات الخاصة او من الاتفاقيات العامة  
 فان تركب من الاتفاقيات الخاصة فاما ان يكون متجيا للايجاب او متجيا للسلب  
 فان كان متجيا للايجاب فلا فائدة فيه في كل حال لا يتوقف العلم بالعلم  
 على العلم بوجوده الاصح والاكبر في الواقع فيكون علم الاحتياج بدونه في الاتفاقيات  
 الا في وسطها فكل ما هو المتوقف على العلم بالاكبر من الاتفاقيات خاص لا يمتنع ان كان  
 متجيا للسلب في اوضاعه فربما لا يتكلم لان الاوضاع صادقة في نفسه لا يمتنع  
 احدى المتضمنين فلا يتركب طرفا بل في اوضاعه من الطرفين لا يمتنع اذا  
 علم كذب احد الطرفين على انه لا يوافق شيئا اصلا سواء كان الطرفين الا في غيره  
 الاتفاقيات كذبا لهما الطرفين انا مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخاله مضيدا

ولما كان كلام المصنف في الاتفاقيات لخاصة وان ان متجيا للايجاب فمتجيا  
 بمقتضى اصلا وان المتجيا للسلب فمتجيا فائدة متجيا قولنا ان العلم المركب في  
 الاتفاقيات لا يتركب من نفي ولا من اضافة من قولنا ان العلم المركب في  
 كذا بغير طرفا بل يتركب من اضافة متجيا مع صدق الطرفين حيث يكون متجيا لهما  
 معضلة للمزعم ولو سلم ان العلم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بمصادقه  
 لاحد الطرفين لا يمتنع فاما لو لم يعلم ذلك علمنا كذبا لهما الطرفين وعدم موافقة  
 للطرف الاخر واما المركب من الاتفاقيات العامة فهو في الكل الا في طرفه لان  
 الكبير ان كانت موجبة كان العلم بوجوده الاكبر متوقفا على العلم بكونه معلوم  
 الوجود مع كل وجوده ومفروضنا وان اتفقتنا الاوسط ولم يمتنع ان  
 كان سلبية كان الاكبر كاذبا فلا يوافق شيئا اصلا ان قلت وبل ان العلم  
 في نفس الامر صاير مع كل وجوده ومفروضنا ان الكاذب غير موافق لشيء لكن  
 حصول المطلوب اذ ارفقنا النظر على الوسط يتوقف على ان العلم بصدق الاوسط  
 لا يخطئها العقل ويحتاج في ذلك المطلوب الى ادخال الوسط حتى اذا علم  
 ان الاكبر موافق او غير موافق للوسط وهو موافق للاصح علم بالضرورة انه  
 موافق له او غير موافق وتعيين طريق الوجود في العلم بطريق آخر فنقول  
 معنى الكبير موافقا الاكبر على جميع الاوضاع التي هي جملتها الاصح في العلم بالاكبر  
 كاف في حصول المطاع على ان الموافق للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لموافق  
 ان يكون لازما فان حيوانية الانسان موافقة لحيوانية الفرس موافقة لطفة  
 الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وطبيعته واما ان العلم بصدق  
 فكل العلم المركب من الاتفاقيات العامة والازم صدق الاوسط وكذبه معا

العلم المركب في الاتفاقيات العامة  
 لا يتركب من نفي ولا من اضافة







فيعود الاستحالة عند من دفع بتغيير العبارات وان اعتبر لزوم ان السائر  
 الاوضاع فتعقل المحاجة الكلية يتوقف على اعتبار اوضاع لزومات متعقبة  
 لا اوضاع عند معدودة وان متعقبات او متعقبات فانها باثباتها وانما لزوم  
 بالاعتبار الى كل من الاوضاع ان كان جريها عدا الاستحالة على الاوضاع اذ غاية  
 ما قد لزوم الاكبر للاصغر شيئا وان كان كلاً عدا الكلام في متوقف اذ  
 لزوم كلي على اعتبار لزومات كلية عن متناهيته وان محال اضعف المعنى في  
 حق ان كان اللزوم اوسلية للقدم واعتبر الاوضاع جازا احتياج المحاجة  
 الجزئية والسالبة الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالى للقدم وبلزمت  
 حله الاوضاع وان كان اللزوم اوسلية للقدم فقط احتج السالبة الجزئية  
 والموجبة الكلية على الكذب حيث يكون التالى لازماً للقدم والقديم معروضاً  
 ونقول لضعف لواحق اللزومات في الشكل الاول لزومية لا تتجسس لزومية جريته  
 في الشكل الثاني بالكلية وتختلف على الثالث شدة جوازها في اللزومات  
 في لزومية لزوم تحقق الملازمة الجزئية بين كل امرين لا يتعلق بالعدم بما لا  
 حتى الضدين والعرضين يجعل الوسط مجموعهما فقال كلاماً تحت مجموعها ثقت  
 احداهما وكلاماً تحت مجموعها ثقت الاخر فقد يكون اذا خالف احداهما ثقت الاخر  
 فان قيل الملازمة الجزئية بين امرين كانتا وجبة الصدق لانه لو فتر قد  
 مع الثاني او مع طرديه لان الثاني فيكون لازماً للاول على اعتبار الاوضاع  
 فتصير الملازمة الجزئية منها اجاباً بل انه لو كان كذلك لم يتقدم الى الكلمة  
 اللزومية اصل الملازمة الجزئية بين مقدمتها وتأملها مع تقدم حتم تصديقها  
 بل لم يتقدم الى المحاجة الكلية ان الملازمة بين مقدمتها وتصدقها لها المتألفة

اي الملازمة  
 اي الملازمة  
 اي الملازمة

للزوم الكل والالزام النقض للمشي واحد وان محال اعلى الملازمة المعترضة  
 اول من الكلام في مقدم صدق **قال** وذكر الشيخ بان الاول عدم في سبيل اتفاقه  
 الصغرى **قال** قد بين مما تقدم ان العكس لم يركب من الكلام الاوسط والصغرى  
 الاتفاقية والاكبر باللزومية لم يركب من مقدمها وجوباً اتفاقاً ولا وجوداً  
 الملازمة مع شيء وجوباً وجوداً اللازم مع شيء الا ان لا يكون في تنا  
 لا من غير هذا الا الاوسط الذي هو الملازمة الاتفاقية معلوم الوجود فتكون  
 الاكبر باللزومية معلومة الوجود اذ العلم بوجود الملازمة يلزم بوجوب العلم  
 بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الاصغر لان الامرات في الواقع تتأ  
 مع كل موجود ومطوياً وجوباً ان المطلوب ليس بوجود الاكبر في نفسه بل في  
 للاصغر فما يكون خفصة لا يتبين لها الا بعد العلم بملازمة الاوسط  
 وموافق للاصغر وعبر عبارة الكتاب بساطها لان الضمير قول الا عند  
 العلم بموافق للاوسط ان عاد الى الاصغر فقد بان بطلان الاكبر  
 لا يوافق الاوسط بل الامر بالعكس ان عاد الى الاكبر فكذلك لان الكبير  
 لزومية لكن المراد عند العلم بموافق للاوسط ان يطرق القول في التوافق  
 نظر لان العكس شتم على ثبوت امور احدى العلم بوجود الاوسط وثباتها  
 ملازمة الاكبر للاوسط وثباتها مساعداً للاصغر والعلم بالمتى حاصل  
 بدون الاتفاق الى الامر الذي هو علم الصغرى فان علم وجود الاوسط  
 وان لم يلزم الاكبر علم وجوب الاكبر في الواقع فتعلم وجوده مع كل شيء  
 المركب من الاتفاقية باللزومية فيما ساكن لكل واحد من مقدمتيه دخل في  
 اتحاد العلم بالعلم الصغرى لا دخل في العلم بالعلم ولا في العلم بالمتى

فيكون العلم بالعلم  
 فيكون العلم بالعلم  
 فيكون العلم بالعلم







سلم صغرو من جهة التالف من التالف كره من الاصفى لانها مقدمه  
 وتايتها متصله بولفه من الطرف الغرض ان كره من الاصفى من جهة التالف من  
 الاكبر لانها تاتي اليه فان التالف في جميع الاف تم شمل على هذه امور الطرف  
 الغرض ان كره من الصغرو والطرف الغرض ان كره من الاكبر والطرفان التالف  
 وهما انما مقتدان او تاليان او مقدم وتالي في هذه من الطرف التالف كره من  
 وجه التالف سواء استعمل على شرط الاستعداد او لا وضم مع الطرف الغرض  
 المشاكر من الاصفى لصل الاصفى الى الطرف الغرض ان كره من الاكبر  
 واتصاله بالاصغرو هو الذي في كل الاف لكن عشرين يكون وضع الطرف  
 الغرض التالف كره من الاصفى والاكبر كوضع في التالف حتى لو كان الطرف  
 الغرض ان كره من الاصفى بعد ما فيها من وضع في الاصفى مقدمه وان كان  
 تاليا فاقبالا وكذلك الطرف الغرض ان كره من الاكبر ولما اختلف بين النتائج  
 في التوفيق اعني ما شمل التالف كان فيه على التالف متبع ولا يستلزم عليه  
 استدلاله تفصيله استل التالف ان كان في كل شكل في كل قسم على شرط  
 الانتاج كجهد الكره والجهل مع التالف والسيما المذكوره بشرط ان يكون  
 المقدمه التالف كره التالف في وجهه فان كانت المشاكر من المقدمه من ارجح  
 التالف مطلقا سواء كانت المقدمه تاليان موحسان او سلبين كليتين او  
 جريه من او محليتين وان كانت المشاكر من التالف من التالف لم يكن بوجه المقدمه  
 موحسان وق ارجح التالف كره التالف موحسان كليتين او جريه من او محليتين  
 وان كانت المشاكر من التالف من التالف موحسان كليتين او جريه من او محليتين  
 يكون موحدا ما كثره او جريه من التالف مع الاف ام الاربعه المقدمه الاخرى

كره من الاكبر كره من الاكبر  
 كره من الاكبر كره من الاكبر

وللزوم العشر في جميع هذه الاف ام بيان عام من الشكل الثالث والاربعه  
 كل واحد من التالف كره من الاصفى لصل الاصفى الى الطرف الغرض ان كره من الاكبر  
 والاعلازمه المساويه مسلم الاكبر من التالف الثالث ان الاصفى مسلم الاكبر  
 استلزاما جريه من التالف المذكوره لكن بيان ضغناه وكبراه اعني استلزام  
 الاعلازمه المساويه للاصفى الاكبر بخلاف الاف ام الاربعه فلا بد من التفصيل  
 ومباينتها في كل قسم اما التالف في القسم الاول وهو ما يكون التالف كره من المقدمه  
 فبان بقول على بعد من الاعلازمه المساويه من التالف كره من كل صغرو في الجزء المشاكر  
 من الصغرو صدق في الجزء المشاكر من الصغرو والجزء المشاكر من الاكبر وكلما صدق  
 الجزء ان التالف كان صدق في التالف لانها في مقتضاها استلزاما على شرط  
 الاساح وكلما صدق في الجزء المشاكر من الصغرو صدق في التالف ويجعله  
 صغرو لصفه العيس القاطر كل كان او ليس التالف اذا كان او قد يكون او لا  
 اذا كان الجزء المشاكر من الصغرو يصدق في الجزء المشاكر منها لصل التالف  
 الاصفى على بعد من الاعلازمه المساويه والاسان لا يخلف بخلاف صغرو التالف  
 ان الموحده كلفه الصغرو في التالف التالف مع مع الخطر لا ارجح وكذلك  
 على بعد من الاعلازمه المساويه وكلما صدق في الجزء المشاكر من الاكبر صدق في التالف وكان  
 وكلما صدق في التالف وكلما صدق في الجزء المشاكر من الاكبر صدق  
 في التالف بخلاف صغرو كره من التالف القاطر اذا كان الجزء المشاكر من الاكبر  
 صدق في الجزء المشاكر من الاكبر باسواء مع الاكبر على بعد من الاعلازمه المساويه  
 وبما عني ان التالف السهم المطلوبه متاليفه يكون اذا كان كل ما قد قد قد  
 يكون اذا كان كل ب انوز مع قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل ما قد قد

وهو يكون اذا كان  
 صدق في الجزء المشاكر من الصغرو  
 وهو يكون اذا كان  
 صدق في الجزء المشاكر من الصغرو



فقد يكون اذا كان كل ج اخو اذ على بعدر الملازم الى الملازم المساوية على  
ج ب وكل ب يصدق كلما كان كل ج ب وكل ب او كلما كان كذلك كل ج ب  
وكلما كان كل ج ب فكل ج او صغر العكس قد يكون اذا كان كل ج ب فده  
معان من الثالث على تقدير الملازم المساوية وقد يكون اذا كان كل ج اخو  
وهو الاصغر وكذلك يصدق كلما كان كل ب او كل ج اذ ذلك البيان ينفع مع  
كبر العكس على بعدر الملازم المساوية قد يكون اذا كان كل ج اخو وهو الاكبر  
فقط بعدر الملازم المساوية يصدق الاصغر على بعدر يصدق الاكبر فقد  
يكون اذا صدق الاصغر صدق الاكبر وهو المطاوعا حصول المقدم المكملة من نتجه  
التلف واخذ المثار كمنها صغر لصغر العكس كبره لانه اعتر العكس  
ان يكون وضع الجزء الظاهر المثار كمنها كوضع العكس وهو قابل مقدر متغير  
فلا بد ان يكون مالا في الاصغر والاكبر وعلى التلف فقد ما فيها وانما يكون كذلك  
لو كانت كلها المقدمه صغر ومنه هنا يظهر ان تلك المقدم يجب ان يجعل كبرى  
لمقدمي العكس في القسم الثاني وصغر المقدم المثار كبر المقدم وكبر المثار  
الثاني القسمين الاخرين ولان اشظام تلك المقدمه كبر مع المثار كبر التالي على  
مئة الكل الاول اشرط انهما ليحصل الانتاج ومنه لهذا السان في الاقسام الثلاثة  
البيان في الاول انما هو هذا القدر ولا فرق في شيء آخر فلو ان القسم الثاني قد يكون اذا كان  
كل د فكل ج ب وقد يكون اذا كان د فكل ج ب او قد يكون اذا كان قد يكون  
اذا كان كل د وكل ج افقد يكون اذا كان د فكل ج لانه مقدر صدقها الى حيث  
المثار كبره الملازم المساوية عليها يصدق كلما كان كل ج ب فكل ج ب فكل ج ب  
لصغر العكس ليس ماله الكل الاول قد يكون اذا كان كل د وكل ج او وهو الاصغر يصدق

ايضا كما كان كل بابا فكلج انضمم كبير القسوس ليعلم الالوان يكون ذا كذا  
وز فكلج او هو الاكبر ومجموعها مع المطالع الشكل الثالث ومنه القم الثالث  
ان ياخذ الصغير من العلم الاول والاكبر من الثاني والعلم الرابع على ذلك ما تها  
ظاها ثم لما كان تأمل المقدرة اللازمة من الملازمة المساوية هو السهل التاليف  
ومقدرة الطراف المتناكفة في جميع الاقسام فان لم يغير الوضع المذكور كانت  
مع المقدرة المتناكفة المقدم على ثمة الشكل الثالث كما اذا اعتد ليكن لا يسع  
الابسط انجاها ومع المتناكفة التاليف على ثمة الشكل الرابع وهو مع مع غه  
السالية الجزئية لان الاستنتاج منه بعيد عن الطبع فلا جاز ان اعتبر الوضع المذكور  
فان الشرط ان هذه الفصول تابعة لقيام البرهان واعلم ان البيان في هذه  
الاقسام منظور فيه اما اوله لانه بيان الاتحاق بمقدرة اجنبية فان استلزام  
الملازمة المساوية للاصغر والاكبر لا يشارك القسوس في هذا اصلا فلا الملازمة  
المساوية المذكورة في القسوس والا صغر والاكبر ولا هو لازم لمقدرة القسوس  
بل هو لازم للاستلزام الملازمة المقدمه المذكورة في الجزء المتناكفة مع محال تاليف  
مع مقدرة القسوس ولازم المحجج لا يوجب له كماله لانه لا يشارك في الملازمة  
فلان الملازمة المساوية ليست متلززة للاصغر والاكبر بل هي متزايدة مقترنة  
القسوس والمتصل لا تتعد بدتقة والمقدم واما ثانيا فلا تميز بين الشكل الثالث  
والمتناكفة في اتجاها كلف استعماله من تمامه بعد اخرى **قال** وان كانت  
اهدر المقدمتين **اول** قد عرفت ان بيان الاتحاق في جميع الاقسام انما هو  
بجعل الملازمة المساوية بين المتناكفة كمراد وسط مساو وان اهدر المقدمتين  
اولم يكن ثم ان هذا نظريا فليسان الاتحاق اذا كان اهدر المقدمتين كماله وان

الوضع المذكور في المقدرة اللازمة لكل كتاب  
المقدرة الفاضلة منه لكل كتاب

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم  
بيننا وبينكم آية واضحة











لأن فرضنا ان المشارك مع سوا التالف متحقق لعدم الكلمة فكلما تحقق المشارك  
 تحقق مقدم الكلمة فكلما تحقق اولس التبدل اذا تحقق مقدم الكلمة تحقق تأليها وهو  
 الطرف الغل المشارك منها لان المشارك من المقدس ان فكلما تحقق اولس التبدل  
 اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغل المشارك في الكلمة وكذلك فكلما تحقق المشارك  
 تحقق سوا التالف اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغل المشارك من المقدس الاول  
 باحد الاسوار فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق سوا التالف تحقق الطرف الغل  
 المشارك من الاخر وهو الطرف الاخر والشيء مثال فكلما كان الاشئ من ج ب فهو  
 وقد يكون اذا كان كل ب افوز اتج وقد يكون اذا كان قد يكون اذا كان لا شيء  
 منه ج افزه قد يكون اذا كان لا شيء منه ج افوز فالتك ركان وبها الاشئ  
 من ج ب وكل ب اليها متطابقا شرط الانشاج سلمه غير الاول واحد  
 المصلحان منها كلمة واحد المشارك من ج ب وكل ب سوا التالف من الاشئ  
 من ج ب اصح للاشئ من ج ب وهو مقدم المتصل الكلمة وعند هذا نظر الاساج  
 لان بعد رطل من الاشئ من ج ب الكل ب اسلم الاصف والاكثر اسلاما  
 للاصف فلان كل ب اسلم للاشئ من ج ب الا من عين ذلك المصدر وسلم  
 اصم له اذ على ذلك المصدر كلما صدق كل ب اصدق للاشئ من ج ب ا وكل ب ا  
 وكلما صدق للاشئ من ج ب وكلما صدق كل ب افلا من ج ب من ج ب فبضم  
 الى الصغر ليس كلما كان كل ب افزه واذا صدق كلما كان كل ب افلا من ج ب  
 ج ا وكلما كان كل ب افزه اتج من الكل الثالث قد يكون اذا كان الاشئ من  
 ج افزه وهو الاصف وهو ان كل ب اسلم للاشئ من ج ب اكلها ولوز  
 جونا لان عين الكبر على الثالث قد يكون اذا كان الاشئ من ج افوز وهو

الأكبر ومجوعها مع المطلوب علم الثالث هذا اذا كان اطلقت كمرصيع  
 مع التالف متحققا لمقدم الكلمة اذا كان المشارك كلف مع سوا التالف متحققا  
 فالأوسط بعينه ذلك البيان لا يختلف إلا أنه لا بد من عاية قوة من القوى  
 المذكورة فان اسلم المشارك المخرج ليس التالف ففوق اسلام المشارك  
 الكلي اما اذا كان اطلقت اكر مع عكس سوا التالف الكلي سوا فالأوسط  
 ملازم عكس سوا التالف الكلي لان المخرج فعلى بعد رطل من المصدر وفي السج  
 اما اوسطها فلا بد على ذلك المصدر المشارك اسلم للعكس الكلي فهو اسلم  
 للمشارك والعكس الكلي وبها اسلام مقدم الكلمة فالتك ركان مستلزم لمقدم  
 وهو مسلم ما وليس مسلم للطرف الغل المشارك منها فالتك ركان مستلزم  
 للطرف الغل المشارك من الكلمة وليس كلف كبير لقول المشارك من ج ب لعل  
 لان المصدر من ج ب لعلها الكلي والشيء عكسها ففقد يكون او قد لا يكون  
 اذا وجد سوا التالف وفيها الطرف الغل المشارك من الكلمة واما الطرف الاخر  
 فلان قولنا المشارك من ج ب لعلها التالف مع المقدمة الاخر من ج ب ان  
 وان جعلنا الاوسط في هذا القسم ملازم سوا التالف لعلها المخرج  
 افزه المخرج لم يتم السان فكلما لم يتم علم الاطلاق **فالاوسط** العلم  
**اقول** القول المقدمتان في القسم الثاني ان المان يكون متوافقتان في الكلف  
 او مختلفتان فان كانتا متوافقتين فاما مدحيتان او سا لسان فان كانتا  
 موحدتين فالأوسط سلبك من مخرج المخرج لعلها التالف لعلها لاسلاما  
 كجزء من السج اما احدىها فلان ذلك المصدر وهو ليس التالف اذ تحقق سوا  
 التالف مع عكس المخرج اذ احتملناه كبير لا مصدر المقدمتين القائله كلما كان

سلبك المخرج



او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك يحقق غير المتجاذب من الشكل الثلاثي  
البته او قد لا يكون اذا تحقق الطرف الغير المشترك يحقق متجاذب التاليف واما  
الطرف الاخر فلان جهة التاليف اذا لم يستلزم غير المتجاذب اصله وجب ان لا يستلزم  
المتجاذب اصله فانما لو استلزم المتجاذب جهة التاليف اذا تحققت جهة التاليف  
تحقق متجاذب التاليف والمتجاذب وكل حقيقة تحقق غير المتجاذب لانا قد بينا ان احد المتشاكلي  
مع متجاذب التاليف مع المشترك الاخر فيكون متجاذب التاليف مستلزما لغير المتجاذب حيزيا  
والتقدير انما لا يستلزم اصله اذ خلف ولذا ليس البتة اذا تحقق متجاذب التاليف  
تحقق للمتجاذب مع المقدمة الاخرى العاكسة كما كان او قد يكون اذا كان الطرف  
الغير المشترك يحقق المتجاذب ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك  
تحقق متجاذب التاليف مثله قد يكون اذا كان ده فلا شئ منجرب وقد يكون اذا وز  
فكل ب افتد يكون اذا كان ليس كما كان ده فلا شئ منجرب افلا شئ منجرب يستلزم  
الاصغر والاكبر اما لزوم الاصغر فلا تلحق ذلك التقدير مع الصغرى اياه  
الشكل الثاني هكذا قد يكون اذا كان ده فلا شئ منجرب وليس البتة اذا كان شئ  
منجرب افلا شئ منجرب ب ففقد لا يكون اذا كان ده فلا شئ منجرب او هو الاصغر لانا  
لزمهم الاكبر فلان لذلك التقدير لازما وهو قولنا ليس البتة اذا كان شئ منجرب  
فكل ب افان لم يصدق على ذلك التقدير لصدق يقضيه وهو قد يكون اذا كان  
لا شئ منجرب افكل ب افقد يكون اذا كان لا شئ منجرب افلا شئ منجرب او كل مبا وكلا  
كان كذلك فلا شئ منجرب ب ففقد يكون اذا كان لا شئ منجرب افلا شئ منجرب ب ففقد  
فلان هذا خلفه واذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان لا شئ منجرب افكل ب افكل  
كبرى كبرى القياس ليس كما كان وز فلا شئ منجرب او هو الاكبر وقد وقع في الحق

يدل غير المتجاذب وهو سواد ان كانت المقدتان سالبين فالوسط ملازمة للمج  
من المتشاكليين المتجاذب التاليف لصحة طرية التبريد اما احدهما فلا يستلزم متجاذب  
التاليف والمج واستلزامهما غير المتجاذب ففقد يكون متجاذب التاليف مستلزما لغير المتجاذب واهي  
المقدمين ان الطرف الغير المشترك ليس يستلزم لغير المتجاذب جعلها صغرى وذلك  
المتجاذب لانا قد بينا كبرى المتجاذب من الشكل الثاني ان الطرف الغير المشترك ليس يستلزم  
متجاذب التاليف واما الاخر فلان ذلك التقدير اذا جعله كبرى للمقدمة العاكسة  
الطرف الغير المشترك لا يستلزم المتجاذب المتجاذب ان الطرف الغير المشترك  
لا يستلزم متجاذب التاليف مثله ما سبق الا ان المقدتين سالبين والتقدير هي  
بعضها موجبة بيان ان مقدمه ملازمة لكل ب افلا شئ منجرب الاصغر لا يستلزم  
مقدمه كما لا يلزم وهو لا شئ منجرب افلا شئ منجرب وهو لا شئ منجرب ب ففقد يكون  
القياس المتجاذب لانه يصدق على ذلك التقدير كما كان لا شئ منجرب افلا شئ منجرب  
فكل ب او كما كان كذلك فلا شئ منجرب ب وكما كان لا شئ منجرب افلا شئ منجرب ب  
فاذا جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغرى القياس يكمل القياس كما كان ده فلا  
شئ منجرب ب وكما كان لا شئ منجرب افلا شئ منجرب ب ليس متجاذب التاليف ليس كما كان  
ده فلا شئ منجرب او هو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلنا ذلك التقدير  
كبرى لكبرى القياس يكمل القياس كما كان ون فكل ب او كما كان لا شئ منجرب  
فكل ب ايج ليس كما كان ون فلا شئ منجرب او هو الاكبر وان كانت المقدتان  
مختلفتين من الجانب والسلب فالوسط ملازمة مقدم الموجبة لمتجاذب التاليف  
لانه حسن يصدق طرف النتيجة اما احدهما فلان متجاذب التاليف ملزم وقدره في البتة  
لانما ملزم وقدره للموجبة وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة متجاذب التاليف



لتالي السالبة فان كان الطرف للنتج لزم الوجبة هو المقدم التاليف فتقول كما  
 تحقق سيرة التاليف تحقق نتيجته ومقدم الوجبة وكلها تحققا تحقق تالي السالبة فلا تحقق  
 نتيجته التاليف تحقق تالي السالبة وان كان الطرف للنتج هو التاليف فتقول كما  
 تحقق نتيجته التاليف تحقق مقدم الوجبة وكلها تحققا تحقق تالي السالبة فلا تحقق  
 تالي السالبة فلا تحقق نتيجته التاليف تحقق تالي الوجبة وكلها تحققا تحقق تالي  
 السالبة بواسطه القياس المذكور وقد يجب اشتراط امر اخر وهو كون الوجبة  
 كلية بخلاف ما اذا كان الطرف للنتج مقدم الوجبة واذا ثبت استلزام سيرة التاليف  
 لتالي السالبة يجعل كبرى السالبة للنتج من التاليف ان الطرف للنتج لا يركب  
 لا يستلزم سيرة التاليف واما الاخر فلان اذا استلزام سيرة التاليف مقدم الوجبة  
 كان مقدم الوجبة هو الطرف للنتج لا يركب منها مستلزما للنتج التاليف كالم  
 الا بكماس مثله ما سبق الا ان الصغرى سالبة خبر طرد والكبرى موجبة كلية  
 والنتيجة تكبر بعينها الا ان الاصفه سالبة والاكر موجبة جزوي هكذا ليس  
 كلاهما كان ده فلا شيء من مرجح ب وكلما كان ذلك فكل ب استج قد يكونه اذا كان ليس  
 كلاهما كان ده فلا شيء من مرجح افقد يكونه اذا كان ده فلا شيء من مرجح الا انه مقدم بل لزم  
 ده فلا شيء من مرجح ا يلزم الاصفه لان مقدم هذه الملازمة هو لاشي من مرجح استلزم  
 تالي الصغرى وهو لاشي من مرجح بواسطه القياس للنتج لتالي الصغرى فانه  
 يصدق على ذلك التقدير كمالا كان لاشي من مرجح افلا شيء من مرجح او كل ب او لا ب كان  
 لاشي من مرجح ب فكل كان لاشي من مرجح افلا شيء من مرجح ب انما قلنا يصدق على  
 ذلك التقدير كمالا كان لاشي من مرجح افلا شيء من مرجح او كل ب الان كل ما كان  
 لاشي من مرجح انوز وكل ما كان ذلك فكل ب انكل ما كان لاشي من مرجح انكل ب

واذا صدق كل ما كان لاشي من مرجح افلا شيء من مرجح ب يجعل كبرى الصغرى القياس  
 ليج من التاليف كمالا كان ليس كمالا كان ده فلا شيء من مرجح او انه الاصفه ويلزم الاكر  
 ايضا لانه عكس التقدير **الاول** او الاوسط في القسم الثالث **والثاني** قد مر ان القسم  
 الثالث يستلزم فيه اما استباح المقدم كافي القسم الاول او استباح التاليف كافي  
 القسم الثالث فان استبح المقدم فلان فلوما ان يستبح مقدم الصغرى او مقنا  
 الكبرى وكذا في استباح التاليف فلا قسم اربعه والمصنف لم يتعرض الا لثنتين  
 منها الاول ان يستبح مقدم الصغرى والا فكل ما ان يكون الكبرى موجبة  
 او سالبة فان كانت الكبرى موجبة فاللاوسط ملازمة لنتيجة التاليف للنتج  
 المتراكين لانه يلزم مرجح الاصفه والا كمالا الاصفه فلان كل تحقق للمركب  
 للنتج تحقق سيرة التاليف وكلما تحقق او ليس البتة اذا تحقق المتراكب للنتج تحقق  
 تالي الصغرى وهو الطرف للنتج لا يركب منها فقد يكونه او قد لا يكونه اذا تحقق  
 نتيجته التاليف تحقق الطرف للنتج لا يركب من الصغرى اما المقدمة الاولى فلانها  
 عين الملازمة المعطاة واما المقدمة الثانية فلان كل تحقق للتاليف للنتج تحقق  
 هو ونتيجته التاليف وبها سيجان مقدم الصغرى وكلما تحقق للتاليف للنتج تحقق  
 مقدم الصغرى وكلما كان او ليس البتة اذا كان مقدم الصغرى تحقق تاليها  
 فكلما كان او ليس البتة اذا كان المتراكب للنتج تحقق تالي الصغرى واما الاكبر  
 فلان الكبرى القاطنة كمالا كان او قد يكونه اذا كان الطرف للنتج لا يركب  
 المتراكب للنتج اذا جعلنا صغرى الملازمة المقدمة ارجح كمالا كان او قد يكونه اذا  
 كان الطرف للنتج لا يركب من الكبرى تحقق نتيجته التاليف مثلا كمالا كان لاشي  
 من مرجح ب فده وقد يكونه اذا كان ذلك فكل ب ارجح قد يكونه اذا كان لاشي من مرجح ب فده











من كل واحدة من القديسين وهو على ستمائة اقسام لانها اما حقيقيتان او حقيقيتان  
 للجمع او حقيقيتان للفرق او مانعة للجمع او مانعة للفرق او مانعة للفرق  
 ما كان لاثنين بعض الاشكال من بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصغر  
 عن الاكبر لان تأني هذه الامور يجب تأني هذه الامور القديمة وهو مستبعد  
 ثم لا يميز النظر في الاقسام الستة على التفصيل انظر الى اولها فيما يستلزم الحقيقة  
 الحقيقية انما ان يكونا موجبين او لا فان كانتا موجبتين فاما ان يكونا كائنتين  
 او لا فان كانتا موجبتين كائنتين اتحدتا موجبتين موجبتين كائنتين من الطرفين  
 لان كل واحد منهما يستلزم بعض الاوسط المستلزم للطرف الاخر واجتماعهما  
 سابقتان مانعتي للجمع من الطرفين وسالبتين مانعتي للفرق لان كل متصلة للفرق  
 يستلزم سالبة مانعة للجمع وسالبة مانعة للفرق من الطرفين لجواز الجمع بين اللازم  
 والممنوع وجواز الفرقة بينهما وسالبتين حقيقيتين في طرفي الطرفين لان سلب  
 منع الجمع وسلب منع الفرقة يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي ثم دعاني الى  
 هذا القياس متصلتين لان ملته وميتة احد الطرفين للاخر فحاشا لملته وميتة  
 الطرفين للاخر ففهما متصلتان مختلفتان بحسب القنوم وانما اتحاد سالبتين  
 منفصلتين فنظروا فيه لان كل متصلة من المتصلتين وان استلزم منفصل  
 منهما لكنه لا ينفصل عنه سببا لعدم اتصالهما مع نالهما بحسب الطبع اللهم الا ان اريد  
 التقدير بوجه الوضوح لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلي على ان اللازم من شيئين  
 لا يقتضي جواز الفرقة فلو ان كانا لازم والممنوع من شيئين شاملا لجمع الوجوه  
 الحقيقة والقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والممنوع من الفرقة لا يستلزم  
 اللازم عين الممنوع وانه بالملح لا يتم انه باطل فان نقيض اللازم اذا كان من

الاور الشاملة يكون محالا فلا بد من استلزام محالا اذ قال الشيخ القياس للفرق  
 من الحقيقة لا يحل لان الطرفين اعني الاصح والاكبر في الوضع اما ان  
 يتخايرا او متحدان فان تخاير لم يحل من ان يكون الاوسط نقيضا لكل منهما او لا  
 والاول لا يلزم الاستلزام من نقيض الشيء الواحد شيئين والثاني اما ان لا يكون  
 نقيض الشيء منها او يكون نقيضا لغيره او متجاوذا او لا والاول يقتضي كذب  
 المتصلتين لا يمكن اجتماع طرفيها او ارتفاعها والثاني يقتضي كذب احد  
 والتقدير فلا بد منها خلف وان اتحدت بالمتلزم عند الشيء لنفسه لان الاكبر معناه  
 لا اوسط والاوسط معناه لا اصغر فيكون الاكبر معناه لا اصغر اي نفس الجواب  
 انما يتم ان الطرفين ان نفا نكذب احد المتصلتين قوله لان الاوسط  
 ان لم يكن نقيضا لاحد الطرفين كذب المتصلتين المركبة منها قلنا لا يتم وانما يكون  
 كذلك اذا وجد تركيب المتصلتين الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها  
 من الشيء ومساو ونقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل متصلتين من الشيء و  
 مساو ونقيضه او يكون تركيبها من النقيضين والاخرى من الشيء  
 ومساو ونقيضه ملته لكن لا يتم انهما لو اتحدتا لم يفسد الشيء بنفسه بل يفسد  
 الشيء نفسه وهو ظاهر كما انقولوا من الشيخ واعتصموا عليه والتمسوا كونه  
 الشوا ليس كذلك لان الحقيقة لا يمكن حقيقة لان الطرفين ان اتحدت افان  
 الشيء نفسه وان نفا نكذب المتصلتين لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيها  
 واور على بيان امتناع هذا القياس المتصلتين انه بيان بواسطة شيئين  
 مقدماته مقدمات اصل القياس في الحد ودخان الاوسط فيه نقيض الاوسط  
 في اصل القياس والمعتد في القياس استلزامه التجديا لذاته لا بواسطة مقدمته







غير في السالبة والاثبات احدى على التصحيح لجواز تحقق الملازمة الكبرى بين  
ما بعد الشيء وبين ما بعده كالاشارة فانه يستلزم الاخرى كيجامع الزمعة  
للاطلاق والاخرى لا بعده قال الشيخ المفصل السالفة البتة للجزء والشيء  
للاختلاف الموجب للعلم فان القياس يصدق بآثاره مع التقاديرين الطرفين  
كقولنا اما ان يكون الانسان فردا او زوجا وليس البتة اما ان يكون زوجا او  
لا فردا والحق التقاديرين فردا والاشئين ولا فردا بينهما والاخرى مع الا  
تقادير بينهما كما اذا برهننا الكبرى بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او لا فردا  
فالحق التقاديرين كون الاشئين فردا وبين عدم كونهم فلا قال الصنف  
هذا معنى استلزام السالبة للوجوب الجدة لانا اذا علمنا الكبرى في القياس الاول  
بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او مستقضا بتساويين وفي القياس الثاني  
بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او عدمه فالزم الاختلاف وظاهر هذا الكلام  
الاعتناء على الشيء حيث حصص العلم بالسالبة للجزء وانه عام ككبر الشيء ذكره  
في الشفا وحق سبحانه علم السالبة للجزء بلا فصل ان السالبة ذات الوجوبين  
ايضا بهذه الصفة وادرك الاختلاف بالاشياء التي ذكرنا بها هذا توجيه للاقتراح  
عليه بما ذكره الهم لان يقال لا بين الاختلاف في السالبة للجزء ولم يكن حاجته  
الى بيان في الوجوب لان الاستلزام وعدم الاستلزام لا يختلفان بالاجاب الاجزا والجملا  
وجميعية وجداء النظر الشا فيهما كبرية الحقيقة وجزئية **قال** وان كانت  
الحقيقة مانعة للجمع **قول** ان كانت الحقيقة مانعة للجمع او مانعة للوجوبين  
يكتسبون لزمت مستقلة كلية مقدمها من غير الحقيقة وتاليها من حقيقة في الاول  
اي في خلق الحقيقة مع مانعة للجمع ومقدمها من حقيقة وتاليها من مانعة للوجوب في الثاني

اي في خلق الحقيقة مع مانعة للجمع ومقدمها من حقيقة وتاليها من مانعة للوجوب  
الثاني اي في خلق الحقيقة مع مانعة للوجوب في الاول فلا يستلزام الطرف  
مانعة للجمع يقتضي الاوسط واستلزام يقتضي الاوسط طرف الحقيقة يقتضي الاوسط  
واستلزام طرف مانعة للجمع ولا تعكس اي لا يلزم في الاول مستقلة مقدمها  
من الحقيقة وفي الثاني مستقلة مقدمها من مانعة للوجوب فانه او انعكس يلزم تساوي  
الطرفين واحدهما معاندا للاوسط معاندا حقيقيا فالساويرا لا يبعد ذلك  
فيقلب غير الحقيقة حقيقة ولان يقتضي الاوسط من طرف مانعة للجمع واخص  
من طرف مانعة للوجوب اما وجوبا ان فردا فاما مقابل الحقيقة اي بالتفسير الاخر او  
جوازا ان فردا بالتفسير الاخر الشا الحقيقة وجزئية فان يقتضي الاوسط كما  
يجوز ان يساوي طرف غير الحقيقة كذلك يجوز ان يكون اعم او اخص لكن يقتضي  
الاوسط مساوي الطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف مانعة للجمع  
واخص من طرف مانعة للوجوب فالساويرا مستلزم طرف مانعة للجمع ولا يستلزم طرف مانعة للوجوب  
كلية وان كانت احد المقدمتين الموجبتين جزئية في اما الحقيقة وجزئية والامانة  
للجمع او مانعة للوجوب فالقسام اربعة في ثلثة الاقسام وهو الحقيقة الكبرى مع مانعة للجمع  
الحقيقة والحق مع مانعة للوجوب الكلية والجزئية يلزم مستقلة جزئية بين الطرفين  
كيف ما كان مقدمها الرسوا كانت مقدمها من الحقيقة وجزئية اما في الاول فلان  
طرف مانعة للجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئية بالبعين الدليل المذكور في الكليات  
وبالعكس لان يقتضي الوسط يستلزم طرف الحقيقة كلية وطرف مانعة للجمع يستلزم  
تقتضي الوسط جزئية بالشيخ من الشكل الرابع استلزام طرف الحقيقة طرف مانعة للجمع  
جزئية واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف مانعة للوجوبين الدليل المذكور



ويكسر ذلكا الكلية لان نقيض الاوسط يستلزم طرف مانعة للكلية وطرف الحقيقة  
 حيثما سمح من الشكل الثالث استلزام طرف مانعة للكلية لطرف الحقيقة واما في الثالث  
 فلا استلزام لنقيض الوسط طرف الحقيقة للكلية وطرف مانعة للكلية لرباعية  
 استلزام طرف الحقيقة طرف مانعة للكلية وعكس ذلكا بدلتا الضعيفى باليكسرى  
 ويمكن الاستدلال على العكوس بانكسار الفصل اللازم ولا استلزام ان  
 هذه النتائج كاليتزم على تقدير حيثما احدى المقدمتين يلزم ايضا على تقدير كبريتها  
 لان لازم الامر لازم الاقصى فالعوض لهما ما يتماثلان في لازم الامر لان  
 يقال قد اعتبر في نتائج المقدمات مواصفاتها اياها في الكم لكن هذه المواصفة  
 بحسب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة مع مانعة للكلية فلم يلزم  
 بالار لا المستلزم فيه برسمه نقيض الطرفين من الاول والثالث والارسطى  
 اما في الاول فلا استلزام نقيض طرف الحقيقة الاوسط حيثما استلزام الاوسط  
 نقيض طرف مانعة للكلية واما في الثالث فلا استلزام الاوسط نقيض طرف الحقيقة  
 حيثما استلزام نقيض طرف مانعة للكلية وعكس ذلكا بدلتا الضعيفى والارسطى  
 فليكن قلت الاتصال بين نقيض الطرفين ليس نتيجة القياس لوجود بيان لا يكون  
 حدود النتيجة لغيره من القياس فالجواب ان حدود القياس لا يشترط بواقعه  
 النتيجة بل بالعبارة ليس ان الاستلزام القياس للنتيجة بالذات وهو متحقق لا محالة  
 و اجاب بان تلكا الفصل يرتد الى متصل حيثما من الطرفين اذ المتصل من النقيض  
 يستلزم الفصل المانعة للكلية من نقيض اللازم وعين اللازم المستلزم الفصل  
 من الطرفين وايضا تستلزم المانعة للكلية من نقيض اللازم وعين اللازم  
 المستلزم الاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلكا نتيجة انعكاس الفصل

الجزء كغيرها بعكس النقيض مع ولا نقيض على عدم انعكاسها وايضا يستلزم  
 القياس لهذه المتصل بواسطة المتصل من النقيضين على مقدرته عند رسم  
 تحفظ فيها شي من حدود القياس فلا يكون نتيجة لروان كانت احدى المقدمتين  
 سالبة فالسالبه اما هي الحقيقة او غيرا فان كانت السالبة الحقيقة لم يلزم  
 اما اذا كانت مع مانعة للكلية فلصدق القياس مع تعاند الطرفين تارة مع لانهما  
 لهما احدى اطراف التعاند فليوازل سلب الاتصال الحقيقي بين احدى المتعاندتين  
 ثبوتا ارسين طرفه مانعة للكلية ونقيض الاخر اذ طرف في مانعة للكلية اخر نقيض  
 الاخر فتكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال و قد تصدق السالبة الحقيقة  
 من احدى الطرفين ونقيض الاخر والموجهة المانعة للكلية من الطرفين والارسطى  
 احدى الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين الاخر ونقيضه واما في الثاني  
 فليوازل سلب الاتصال الحقيقي بين احدى طرف في مانعة للكلية ولازم الطرف الاخر  
 السالبي له و مانعة للكلية بين الطرفين صادقة والحق الملازمة بين الطرفين  
 الاخر ولازم المساورة وانما قاله ليجوز عدم الاتصال دون لوجوب لان  
 مانعة للكلية اذا اعتبرت بالنسبة لامر ما تصدق الاتصال الحقيقي بين احدى طرفيهما  
 لازم الطرف الاخر المساورة لضروره ان مساورة المتعاند واما اذا كانت  
 السالبة الحقيقة مع مانعة للكلية فليوازل سلب الاتصال الحقيقي بين احدى المتعاندتين  
 عند ما اى احدى طرفه مانعة للكلية ونقيض الاخر اذ كل من طرفيهما اعم من نقيض الاخر  
 فلا يكون بينهما انفصال حقيقي فتصدق السالبة الحقيقة من احدى طرف في مانعة للكلية  
 الاخر مع مانعة للكلية من الطرفين والحق التعاند بين الطرفين الاخر ونقيضه  
 سلب الاتصال الحقيقي بين احدى طرفه مانعة للكلية ولازم الطرف الاخر المساورة



لرصدق المتفصلان والحق التام بين الطرفين ولازمه وان كانت  
 السالبة فيه الحقيقة انتم متصلا بجزء من مقدمها من مانعة الخلق في الاول  
 ارضه فليط الحقيقة مع مانعة الخلق ومنه الحقيقة في الثاني ارضه فليطها مع مانعة  
 الخلو والاسم كذب السالبة الغير الحقيقة اما اذا كانت مانعة الخلق فانه اذا كانت  
 ليس البتة اما ان يكون اب اوج ومانعة الخلق واما اما ان يكون ج وحر  
 حقيقة فليصدق قد لا يكون اذا كان اب فسد والافضل في الحقيقة وهو قولنا  
 كلا كان اب فسد ويصدق بحكم الحقيقة كلا كان ج فسد لم يكن ج وكلا كان اب  
 يكن ج وفكنا بين اب وج ومع الخلق فكذب السالبة للمانعة الخلق واما اذا كانت  
 مانعة الخلو فانه لو لم يصدق التوجه في المثال المذكور والسالبة مانعة الخلو  
 كلا كان ج فسد فليصدق الحقيقة كلا لم يكن ج وفسد كلا لم يكن ج وقاب  
 فيكون بين ج و اب من الخلق فكذب السالبة الى نفع الخلو ولا يعكس الى لا  
 تلتزم متصلا بجزء من مقدمها من الحقيقة في الاول ومنه مانعة الخلو في الثاني فلو  
 كون نقيض الاوسط الذي هو طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الخلق اعم  
 من طرف مانعة الخلو فتصدق السالبة للمانعة الخلق لان مانعة الخلق الموجبة  
 انما تصدق اذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اعم من الطرف الاخر فاذا كان  
 نقيض احدى طرفيها وهو نقيض الاوسط اخص لم تصدق مانعة الخلق موجبة  
 سالبتها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام طرف الحقيقة المخرج  
 نقيض الاوسط لطرف مانعة الخلق جبالا لعدم اعم للاخص كليا وكذا تصدق  
 السالبة للمانعة الخلو لان مانعة الخلو الموجبة لا تصدق اذا كان نقيض كل  
 واحد من طرفيها اخص من الطرف الاخر فاذا كان نقيض احدى طرفيها اعم

الاول اعم لم يصدق انما بهما فتصدق السالبة الى نفع الخلو والموجبة الحقيقة  
 مع كذب عدم استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة الذي هو نقيض الاوسط  
 جبالا لاستلزام الاخص الاعم كليا ولنا ان نقول اذا صدق دائما اما ان يكون  
 اب اوج وحقيقة وليس البتة اما ان يكون ج واما ومنه مانعة الخلق فليصدق قد  
 لا يكون اذا كان اب فسد والا فليصدق ان اب فسد ويلزم الحقيقة كلا كان اب  
 لم يكن ج وسبحان من الثالث قد يكون اذا كان ج فسد لم يكن ج وفكنا بين ج  
 وجد من الخلق جبالا وقد كان ليس البتة اما ان يكون ج واما ومنه مانعة الخلق ج  
 فليصدق وكذا اذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجبالا يصدق قد لا يكون  
 اذا كان ج فسد وقاب والا فليصدق ان ج فسد فليصدق كسري نقول كلا لم يكن  
 ج وقاب ج قد يكون اذا لم يكن ج وفسد فليصدق بين ج ووم من الخلو فليصدق  
 كذب السالبة الى نفع الخلو النظر الثالث في تركيب مانعة الخلق او مانعة الخلو  
 وان كان **و** مانعة الخلو او مانعة الخلق ان كانت موجبة كسري او كانت  
 احد بهما كسري لم تزد متصلا مع جبالا من الطرف في الاول اي في مانعة  
 الخلو مقدمها ارضه فان كان من الثالث فلو وسط نقيض الاوسط فان نقيض  
 يستلزم احد الطرفين كليا والطرف الاخر كليا او جبالا ومنه نقيض الطرفين  
 في الثاني ارضه في الثالث والاوسط معين الاوسط لا يستلزم الاوسط  
 نقيض احد الطرفين كليا ونقيض الطرف الاخر كليا او جبالا ولا تستلزم  
 التسلسل كسري جبالا كون كل من الطرفين او نقيض الطرفين اعم من الاخر ومنه  
 فلا تصدق اللازم الكلية بينهما اعم من مانعة الخلو فكذلك دائما اما ان يكون  
 الشيء لا جبالا او لا كسري واما اما ان يكون لا شجرة او لا جبالا اعم من مانعة الخلق



هذا الشيء الحيوان او شجرة او ما شئت من جنس كذب قوله كما كان لا يقول ان كان لا  
 محله وان كانت احد الطرفين سلبية لزمت سلبية جبرته من الطرفين  
 مقدمها من الوجهة في الاول ومنه ان السلبية في الثاني والا كذب السلبية في الثاني  
 فلان اذا صدق دائما ما يابى وج وليس البتة اما ج و او سدا نفي التوجه  
 قد لا يكون اذا كان اب قسلا الا ان كان اب فخصه كبرى لازم الوجهة لنتج  
 كلما لم يكن ج و فخصه كبرى بين ج و و من من الخلو فكذلك السلبية اما في الثاني فلان  
 لم يصدق في المثال والقدس ان ما نفي الج قد لا يكون اذا كان سدا فابى كذا كان  
 سدا فابى لازم الوجهة كذا كان اب لم يكن ج و نتج كذا كان سدا لم يكن ج و فبين  
 ج و و من من الج قال السلبية كذا ج و لا يحسب ان لا تنضم متصلة مقدمها من السلبية  
 في الاول لجواز ان يكتفي طرف الوجهة من طرف السلبية في ما نفي الخلو كقولنا  
 دائما اما ان يكون هذا الشيء لا انشاء او لا فسا وليس البتة اما ان يكون لا فسا  
 او لا حيوانا مع صدق استلزام الاخص وهو طرف السلبية لا ج و هو طرف  
 الوجهة كذا مقدمها من الوجهة في الثاني لجواز كون طرف الوجهة اخص من طرف  
 السلبية في ما نفي الج واستلزام سلب ط من الاخص كقولنا دائما ما هذا الشيء  
 انسان او فرس وليس البتة اما فسا او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انشاء  
 كان حيوانا التطلع الرابع في المركبة ما نفي الج والخلو هو اخر الاقسام **عالم**  
 وان كانت المتصلة **اقوال** ما نفي الج وما نفي الخلو ان كانتا موجبتين كذا نتج  
 القياس المركبة منهما متصلة كذا من الطرفين مقدمها من ما نفي الج وما نفي الخلو  
 الخلو من غير عكس اما لا فلا يستلزم طرف ما نفي الج نقيض الاوسط واستلزام  
 نقيض الاوسط طرف ما نفي الخلو استلزام من الاستلزامين من الشكل الاول الاستلزام

طرف ما نفي الج ما نفي الخلو اما الثاني فلان لو تحقق العكس كان الطرفين  
 متساويين واحدهما لازم لنقيض الاوسط والاخر من عدمه فيكون كل منهما متساويا  
 لنقيض الاوسط فكلما كانت حقيقتين لتركب كل منهما ج من الاوسط وسدا و  
 نقيضه وان نقيض الاوسط اخص من طرف ما نفي الج واخص من طرف ما نفي الخلو  
 وجوبا او جوازا فيكون طرف ما نفي الخلو اخص من طرف ما نفي الج فلان سلبية  
 وان كانت احدهما جبرته فان كانت الجبرته من ما نفي الج فالنتيجة متصلة جبرته من الطرفين  
 من الاول والاوسط نقيض الاوسط فان طرف ما نفي الج يستلزم نقيض الاوسط ج  
 ونقيض الاوسط يستلزم طرف ما نفي الخلو كذا و من الثاني كذا بعض الشيء فان  
 نقيض الاوسط يستلزم طرف ما نفي الج جبرته لانه اخص من طرف ما نفي الخلو  
 كذا وعكس هذه النتيجة ايضا لازم من الرابع او من الثالث وان كانت الجبرته من ما نفي  
 الخلو فالنتيجة متصلة بنقيض الطرفين من الاول والاوسط عين الاوسط الاستلزام  
 نقيض طرف ما نفي الخلو الاوسط جبرته واستلزام نقيض طرف ما نفي الج كذا  
 من الثالث لاستلزام الوسط نقيض طرف ما نفي الخلو جبرته لانه اخص من نقيض  
 طرف ما نفي الج كذا والعكس بين من الرابع والثالث وان كانت احد الطرفين  
 سلبية لم يجمع القياس الاتصال والاتصال ولا انفصال ولا انفصال اما اذا كانت السلبية  
 ما نفي الخلو فالصدق القياس سادة مع تقاسم الطرفين واخرى مع تلازمهما  
 اما مع التقاسم فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع نقيضه فنتج من الاخص  
 والشيء ما نفي الج الوجهة ومنه الاخص ونقيض الشيء سلبية ما نفي الخلو مع التقاسم  
 الحقيقي بين الشيء ونقيضه اما مع التلازم فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب  
 مع لازم الشيء والشيء من الاخص والشيء مع الج يجوز ان يكذب جبرته فيكذب







ان يشترك جزء واحد منهما جزئ من الاخرى متساوية كل ما كان  
 وكله امار واما ان كان كل ما كان امار واما من ثلثه اجزاء الجزء  
 المشترك وتسمى التاليفين لان الواقي اما الجزء الغير المشترك او الجزء  
 فان كان الجزء الغير المشترك فهو احد اقسام التجميع وان كان الجزء المشترك  
 فالواقع من المقتضى الاخرى اما هذا الطرف او ذاك واما كان يصدق  
 تجميع التاليف فالواقع اما الجزء الغير المشترك او احد من سبب التاليفين الثالث  
 ان يشترك جزئين احدهما في نفسه والاخرى والجزء الاخرى اما كل اية اما  
 كل ج واما كل ب واما كل د اجمع سميتين باعتبار التشاركين احدهما اما  
 كل ا ب واما كل ب ج واما كل ج د واما كل ا ب ج واما كل ا ب ج د  
 واما الاقله بل ان الواقع اما التشاركين الاخرى فيلزم تجميع التاليف او  
 فصدق احد الطرفين الباقين واما التشاركين فلان الواقع اما التشاركين الاخرى  
 فيصدق تجميع التاليف ولا فيلزم احد الطرفين الباقين الرابع ان يشترك  
 كل جزء من احد من الاخرى متساوية كل ا ب ج واما كل ا ب ج واما كل ا ب ج  
 واما كل ب ج واما كل ج د واما كل ا ب ج د واما كل ا ب ج د واما كل ا ب ج د  
 اية وهي نتائج التاليفات لان الواقع من المقتضى الاول اما الجزء الاول  
 او الثاني وعلى كل تقدير من الواقع من المقتضى الثاني اما الجزء الاول او  
 الثاني فيصدق احد من نتائج التاليفات الخامس ان يشترك جزء واحد منهما  
 كل واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى جزئي الاخرى فكل قولنا  
 ا ب ج واما كل ب ج واما كل ج د واما كل ا ب ج واما كل ا ب ج د واما كل ا ب ج د  
 واما كل ب ج د واما كل ج د واما كل ا ب ج د واما كل ا ب ج د واما كل ا ب ج د

كان كل مقتضى من القسمين متساوية على جزء مشترك واحد منهما المقتضى الاخرى  
 وجزء مشترك لجزئين منها فكل من التاليفين مشترك في الجزء المشترك واحد  
 كل اية التجميع الاول وكلاهما في التجميع الثاني وضمن سبب التاليفين لان الجزء  
 المشترك واحد منهما من المقتضيين ان كان واقعا فهو احد اجزاء التجميع الا  
 فلا بد من وقوع الجزء المشترك لجزئين وتجميع الواقع من المقتضى الاخرى  
 احدهما فيصدق احد من سبب التاليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربع  
 من المقتضيين في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة وضمن الصغرى والكبرى  
 حسب الجزئين المشتركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الظروف في كل شكل  
 واشتركة الاجزاء اجماعا من شكل واحد او من اشكال مستعدة وما يكون من نتائجها  
 اية واحدة او اكثره التجميع الواحدة اية مركبة من جزئين او ثلث اجزاء  
 او اكثره والشيخ استخرج من الشكل الثاني عليه قولنا كل ا ب ج واما ج ولا شيء  
 من ا ب ج واما ج ا ب ج واما ج ا ب ج وانت تعلم ان ذلك يخرج اذا اخذنا المقتضيين  
 مشتركين بالجزء ا ب ج فكل الاقسام على احد الطرفين وتسمى الطرفين الاخرى  
 بعين القياس متشابهة بالقياس الى ا ب ج وهو بوجه واما اذا اخذنا مقتضيين  
 مشتركين فاما ج ا ب ج واما ج ا ب ج واما ج ا ب ج واما ج ا ب ج واما ج ا ب ج  
 من الاقسام الثلاثة المقتضيات ان يكون الاوسط جزاء اما من احد المقتضيين  
 غير تام من الاخرى واما يتصور ذلك اذا كان احد طرفي احد المقتضيين  
 شرطية مشتركة المقتضى الاخرى فبما ان ذلك الشرطية ان كانت مقسمة  
 يكون حكمها مع المقتضى الاخرى حكم القياس المركبة من المقتضى والمقتضى  
 البحث عنه وان كانت مقسمة كان حكمها حكم القياس المركبة من التجميع والمقتضى



من الجنب الغير المشترك ونحوه القائلين ان تلك الشبهة والمقتضيات البطلان  
 اشتراط هذا القسم كون المقتضيات شرطية للشرط مائة للوقوع لا يخرج  
 الطرف الغير المشترك منها ونحوه القائلين ان الشبهة التاليف لان الواقع ان كان  
 هو الطرف الغير المشترك فذلك والا محقق الطرف المشترك وهو الشبهة  
 مع المقتضيات البسيطة فصدق بتجته التاليف فلا يخلو الواقع منها والعلم ان الاشكال  
 في القياس من المقتضيات او المقتضيات على سبيل او جده لان المشترك ما بسيط  
 او مركب منها او ثلثا منها اما البسيط فيخصصه ثلثا او جدها اما المركب فمركب  
 واحدة منها او في حيز غير تام منها او في حيز تام منها او غير تام منها او في حيز تام  
 واما المركب فثلاثة اشياء فثلاثة اشياء اما في حيز تام منها او في حيز غير تام منها او  
 او في حيز تام منها او غير تام منها او في حيز غير تام منها او غير تام منها او غير تام  
 من احد منها غير تام منها او في حيز غير تام منها او غير تام منها او غير تام منها  
 المشترك كما اذا كانت في جزء تام منها غير تام منها او غير تام منها او غير تام منها  
 حلت وباعتبار التركيب بتجته اخرى كسبين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى **قال**  
**الفصل في القسم الثاني من القياسات الاخرى الشبهة التاليف** من الجنب  
 والمقتضيات المشترك للحدود اما في المقتضيات او مقتضاها على التقديرين فالجواب  
 صغرى او كبرى في حيز او اربعة اقسام والاشكال لا يخصصه فيها الا في حيز في حيز  
 تام منها المقتضيات المستحق ان يكون في حيز في حيز في حيز في حيز في حيز في حيز في حيز  
 او لم يمسها بها صغرى ان الاشكال لا يخصصه فيها فصار وضع اليد الاوسط  
 في المشتركين ان يكون المشترك في المقتضيات والمقتضيات في المقتضيات ان يكون المشترك  
 في المقتضيات والمقتضيات في المقتضيات ان يكون المشترك او سائر القائلين ان كانت

تاليفها

انما جدها اشتراك المشتركين على تاليف مع مراعى في ارجح ذلك ان التاليف يكون مشترك  
 في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سائر شروط التاليف مع التاليف  
 مع الجنب تاليف التاليف والتجته في القسمين يحصل مقدمها مقدم المقتضيات وتاليفها  
 التاليف بين المقتضيات وتاليف المقتضيات في القسم الاول وبين المقتضيات  
 وتاليفها كبرى في القسم الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجنب في التاليف كما سبق ايضا  
 والبرهان اما في الموجب للمقتضيات في الشكل الاول فان كان او قد يكون اذا هو  
 المقدم صدق التاليف مع الجنب اما التاليف فلهذا ما الجنب ما يخصصه نفسه  
 الامر فكله صغرى على ذلك التقدير وكل صدق التاليف مع الجنب صدق بتجته التاليف  
 فكل كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق بتجته التاليف واما في السالب للمقتضيات  
 فتشبه الشكل الثاني فان كان صدق بتجته التاليف صدقت مع الجنب لا يخصصه ثلثا او جدها  
 وكل صدق صدق تاليف التاليف في الشكل المذكور وكل صدق بتجته التاليف صدق  
 تاليف التاليف كبرى للمقتضيات القائلين ان ليس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم  
 صدق التاليف ليس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق بتجته التاليف واما  
 في التاليف حال الجنب لان التاليف بين القسمين اما يحصل بسببه والا فالبرهان عام  
 مثال الشكل الاول في القسم الاول كما كان كل من وكلاب وكلاب وكلاب وكلاب وكلاب  
 وكلاب وكلاب وفي القسم الثاني كلاب وكلاب وكلاب وكلاب وكلاب وكلاب وكلاب وكلاب  
 او صغرى على ذلك القدر وبغاية الاشكال ومن قال بانقلاب السالب البتة الى الوجهة  
 كالقول في الشيء من ان المقتضيات اذا اتوا فصدق في الكبر والمقدم وتاليفها في الكيف  
 وتاليفها في التاليف فاما اذا كانت تاليفها وتاليفها وتاليفها وتاليفها وتاليفها وتاليفها  
 لان التاليف المقتضيات اذا كانت بحيث يكون تاليفها مع الجنب تاليفها على التاليف فالتاليف



سابقة متصلة لها متصلة الى متصلة بغير ترتيب من هذا ونقيض بالبرهان المثلثة  
 ونقيض متصلة بوجوب من مقدمها وسجلنا سابقا ان يقلب المتصلة سابقة من مقدمها  
 ونقيض نتيجة السابقة ايضا فالسابقة المتصلة اجمعت بمرتين الانعكاس متصلة بواقعها  
 في الكيف فلو قال بانقلاب السابقة الى الوجود وبالعكس كان اولي واعلم ان  
 على الاستنتاج القياس بان الحلي صا دقة في نفس الامر فلا تصدق على تقدير المقدم  
 المتصلة والا نتج قولنا كما كان للوجود وجودا كان بعض العبد فاما بزيادة فاشي  
 من القام بزيادة بعيد قولنا كما كان للوجود وجودا فبعض العبد ليس بعد وانه  
 محال واجاب عنه بوجوب من احدى انا شخص الكاظم لا يكون صدق الحلية متافيا  
 المقدم المتصلة بغير نقيض المتكافؤ المتسا في بين الحلية ومقدم المتصلة وثانيها صريح  
 كذب النتيجة فاني وجود الحلية لا كان محالا جازا استلزامه لـ الاول ضعيف لان  
 عدم ساقطة الحلية مقدم المتصلة لا يقتضي صدقها على تقدير صدقها وان لا يكون  
 الحلية متافيا للمقدم ولا تنفي صدقها على تقدير صدقها وكذا الثاني لا يندفع بغيره  
 فلا يندفع اصل النفي فان المتكافؤ يقول لانه اذا تصدق مقدم المتصلة صدق  
 السابقة والحلية فان الحلية صا دقة في نفس الامر ولا يلزم من تحقيقها في نفس الامر  
 بقاها على التقدير وجوابه ان الذي لزوم متصلة مانعة الحلية بغيره مقدم  
 ونتيجة السابقة بغيره وانه ان الواقع لا يكون بغيره مقدم وعنده القياس المتغير  
 السابقة لان الحلية صا دقة في نفس الامر فالصدق معها انما يقتضي مقدم الحلية في  
 كان بغيره مقدم فهو احد جزر المتصلة وان كان معين المقدم بغيره السابقة  
 لا يصدق ان لا الحلية على تقدير مقدمه فينتج ان شيئا اقتصر على هذه القدرة  
 فلان ان كل المتصلة بغيره القياس وان شيئا رددنا الا لا يثبت منها المتصلة المذكورة

لاستلزام كل متصلة مانعة الحلية بغيره احد الجزئين وعين لانه ونحوه  
 اما التي فتبين الانفاق على ما سمعته غير مرة ولذا كسبم يشغل الشيخ بغيره  
 بل يرفع النقص والافتقار وان ما ورد من الوجوب بغيره ما الجواب الذي  
 ذكره فليس تمام لان المتصلة ليست عندنا بزيادة بل انما قد وهى لاستلزام المتصلة  
 المذكورة وعلى اصل البرهان سوالي اخر وهو ان اللزوم نتيجة ان ايضا  
 السابقة السابقة هو المقدم او نتيجة السابقة مع الحلية والمتصلة اللزوم متراصة  
 يتعد المقدم وايضا النتيجة المتصلة السابقة لا زمت من استلزام لم ينتج ان  
 السابقة السابقة والمتصلة من ابن يلزم اننا لا زمت القياس **قال** القسم الثالث  
**اول** القسم الثالث من الاقسام الاربع ان يكونه المشرك مقدم المتصلة  
 والحلية صغرى والرابع ان يكونه المشرك مقدم المتصلة والحلية كبرى ونعقد  
 الاشكال الاربع بين المتشاركين في القسمين والنتيجة فيها متصلة مقدمها نتيجة  
 السابقة من الحلية صغرى ومقدم المتصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث  
 وبالعكس اي من الحلية كبرى ومقدم المتصلة صغرى في الثاني وهو القسم الرابع  
 باعتبار ما ذكره القسمين وتاليا تالي المتصلة بـ سطر النتائج في القسمين ان  
 المتشاركين من الحلية مقدم المتصلة اما ان يشتمل على تاليف متج فاشتمل بها عليه  
 اما بانفصالها بالقوة وهو ان كان المتصلة كلية لمقدمها جزر لم يكن تاليفا  
 نتجا الا على تقدير كلية كما اذا وقع المقدم الجزر في كبرى الشكل الاول او الثاني  
 او كانت الحلية ايضا صغرى وتاليا تالي المتصلة في الثالث والرابع والبرهان يقول  
 على ان الجزر مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان انج القياس مطلقا رسوا  
 كانت المتصلة بوجوب او سابقة كلية او صغرى والرابع في الثالث والا وسط مقدم











كل اجزاء او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل ابد او كل او لا شيء منه  
 او لا شيء منه بوجه ولا شيء منه بوجه ولا شيء منه بوجه ولا شيء منه بوجه  
 في كل قياس من غير اللحد الاوسط في قياس اخر فانه لو امكن قياسا في حد اوسط  
 وبما سجدان في طرف النتيجة احدثت الحليات واجزاء الاتصال المتعلق في هذه  
 الطريقتين فان احدثت في الوضع والكيف كانت احدثت في الزمان والزم بعد السماع  
 ثم المتفصل اما ان يكون صغير او كبير فان كانت صغيرة فتلك الحلية وذات  
 الاواسط المشتركة في الاقيسة تكون محمولات اجزائها وموضوعات الحليات  
 في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع فان كانت كبرى فبالعكس من ذلك اما  
 في الشكل الثاني والثالث فتلك الحلية ومحمولات اجزاء الاتصال والحليات  
 في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التقديرين ارسوا كانت المتفصلة  
 صغيرة او كبيرة واما اشتراك الاشكال في اشتراك المتشاكلين من اللحد وجزء  
 الاتصال في كل شكل في كل قسم من قسمه واما ما يكون للمتفصل في صغير وما يكون  
 في كبير على الشرائط معتبر في ذلك الشكل حتى يشترط اجزاء الاتصال  
 وكيفية الحليات في الاول ان كانت للمتفصل صغير وبالعكس في الثاني ان كانت  
 كبرى وعلى هذا سائر الاشكال بان يكون للمتفصل المتعلق حقيقة او مائة  
 الخلفا فانه لو كانت مائة للحد فكل جزء من اجزاء الاتصال فلا يلزم اجزاء  
 احدى اجزائها مع احدى الحليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم صدق المقدمات من  
 النتيجة نعم لو كان تقاضى اجزاء الاتصال المانع من اللحد مشترك على ما يجب ان يشترك  
 عليه اجزاء مائة اللحد من الشرائط المذكورة اتي القياس النتيجة المطلوبه لانه  
 لو مائة للحد اليها واليه اشتد بقوله اذا كانت اجزائها يتحقق ما يشترط مائة للحد

ان يكون المتفصل معجبه فانها لو كانت سالبه جاز كذبا جزاءها فلم يلزم اجتماع  
 صدق معنى جزاءها مع احدى الحليات فلا تحصل النتيجة وان يكون كونه قاضيا  
 لو كانت جزاءها ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الحلية فلا يجمعان  
 على الصدق فلا استنتاج وعند تحقيق هذه الشرائط فلا تلحق يقضى ويراد ان  
 الواقع لا يخلو من احدى اجزاء الاتصال فيصدق مع ما يشترطه الحليات  
 وينتج المطلوب **قال القم الثاني احو** ان كان القياس بمنزلة قسم فالمتفصل  
 فيه مائة للحد او مائة للحد او حقيقة فان كانت مائة للحد فاما ان يكون عدد  
 الحليات مساويا لعدد اجزاء الاتصال او ازيد عليه او ناقصا عنه فان  
 كان مساويا بحيث يشترط كل حلية جزاء من اجزاء الاتصال فمات مع  
 قياسا متوقفا فالتاليق ان انتجت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم الكلام  
 فيه وان انتجت نتائج متعددة فتلك النتائج ان يكون كل منها مغايرة الاخر  
 اتي القياس منفصل مائة للحد فكل النتائج اذ لا بد من صدق احدى اجزائها الاتصال  
 فينتج مع الحلية المشار اليها واهد النتائج كقولنا اما كل ابد او كل  
 بوجه وكل ط فاما اما كل اج او كل ط فاما ان لا يكون كذلك بل نتج  
 مع اخرى تجعل تلك النتيجة المتخلفة جزاء واحدة من نتج القياس وذلك كما يكون  
 بانحد قياسين اذ ازيد في الطرفين ومخالفة قياس اخر فيها كقولنا اما  
 كل ابد او كل اج او كل زه وكل ب ط وكل ج ط وكل ه فاما كل ا ط او كل زه  
 لان الواقع اما كل ا ب او كل اج او كل زه وعلى التقديرين الاولين كل ا ط  
 وعلى التقدير الثالث كل زه فلا تخلص الواقع عنها فان كانت الحليات زائدة  
 اما ان لا تشترط جزاء من اجزاء الاتصال فتكون اجزائها مائة لا دخل لهما في النتائج



















اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم يتجرب المصطلح الموجبة الكلمة المشتركة التالي  
 كقولنا كما كان ابي ج ود قد كونه انا ج واما و حقيقة وهو فاسلما ج  
 هذا القياس يتبين احد بهما فانهم لم يجزوا بهي قد كونه اما اب واما و  
 لان و زمانا في ج واللازم في الجمله و متان لللازم في الجمله متان لللازم و  
 كذلك وفيه نظر لان انما طرق متان في الجمله و هو لا ياتي في ملزمه  
 كالاشارة اصلها انتم متصلة موجبة جزئية مقدمتها تيقن و تأييدها فبين  
 الاكبر و هي قد كونه اذا لم يكن اب فو زمانا الثالث و الاوسط تيقن الاوسط  
 فان سعت كون هذه المتصلة متجربة بناء على وجوب موافقته و د التيم لم و  
 القياس اياه بان الشئ لم يتراخ ذلك في كنه من الاقيسة الشرطية قال ايضا  
 هذه المتصلة الموجبة الكلمة المشتركة التاني مع مانته للثواب السالبة الكلمة السالبة  
 كقولنا كما كان ابي ج و ليس البتة انا ج و اما و زمانا في ج و هو باطلا لانه  
 متجرب سالبه كلمة مانته للثواب الطرفيين و هي ليس البتة اما اب و زمانا في ج  
 و الاصدق قد كونه اما اب و زمانا في ج و هو باطلا لانه متجرب سالبه كلمة مانته  
 عن الشئ و الملزم في الجمله و متان للثواب و عن اللازم في الجمله فقه  
 كونه انا ج و اما و زمانا في ج و هو باطلا لانه متجرب سالبه كلمة مانته  
 الخ و اصب الشئ على عدم انتاج القياس المذكور بالاختلاف الصدق في كل  
 الطرفين و مع التام انا ج و التلازم فلا يصدق كما كان في اعم صاقله  
 مل و ليس البتة اما ان كونه لم يحل او لا كونه هو هو الحق التلازم بين العرض  
 و اللاحق و اما مع التام اذا ابد لنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان  
 كونه لم يحل او لا كونه كل مقدر متان و الحق التام بين العرض و اللاحق

القدار و هو ابر ان التجربا و قد مر القياس الاول ضرورة صدق سلب  
 الخ و حث بصدق التلازم و اما القياس الثاني فالكبرى في كل ان اخذت عينا  
 كذبت لصدق نقيضها و هو قولنا قد كونه اما ان كونه لم يحل او لا كونه كما بقدر  
 متان بها مانته الخ و لا يستلزم الخ و هو على نقد يكون ذلك الشئ عرضا لو ج  
 تحقق الشئ الاول ج و هو ان كونه لم يحل و ان اخذت على انها انما قد فان  
 كان ذلك الشئ عرضا كذبت ايضا تحقق احد الجملتين دائما و الا ان لم يكن  
 ذلك الشئ عرضا صدقت هي و النتيجة السالبة لانه الخ و ايضا كذبت جزئيا  
 ج و لا احتياج الى كونها انما قد لانه الخ و لا يستلزم الخ و لا يستلزم الخ  
 و الحق في الجواب منع صدق السالبة لانه الخ و لا يستلزم الخ و لا يستلزم الخ  
 اذن الذين ان علاقة بين العرض و اللاحق المقدار توجب وجود احدهما  
**قال القسم الثاني في اقسام القياس المركبة المتصلة و المتفصلة**  
 كونه الاوسط جزائري تام منها و اقسامه ستة عشر لان المتصلة اما ان يكون مانته  
 الخ و انا ج و على التقديرين فاما ان يكون موجبة او سالبة و على التقديرين  
 الاربعة المتصلة اما صغيرة او كبرى و على التقديرين الثمانية فالطرف المشترك  
 منها اما تأييدها او مقدمتها و تتعدد الاشكال الاربعة في كل واحد من هذه الاقسام  
 و تتجرب نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرفين الغير المشترك من المتصلة و من  
 متفصلة من نتيجة التاليف بين المشتركين و من الطرفين الغير المشترك من المتصلة  
 و الاخرى متصلة مركبة من الطرفين الغير المشترك من المتصلة و من نتيجة  
 التاليف بين المشتركين و من الطرفين الغير المشترك من المتصلة و لا يخفى على كل من اراد  
 انتاج النتيجة بعد اقسامها ان القياس لما استعمل على الطرفين الغير المشتركين























كل قياس سواء كان اقترانيا او مستقانا فمقدّمته ان لا يزيد ولا ينقص اما ان  
لا ينقص اما ان لا ينقص فلا عرفت مع هذا القياس انه موقوف على صفات او اما ان  
لا يزيد فلا ان المطلوب ما يكتب معلوم فلا معلوم ان يكون المطلوب  
نسبة الى المعالوم او لا فان لم يكن لم يكن له فضل في معرفته وان كان فاما ان  
يكون لغرض المطلوب نسبة وهو هنا قضية ويكون المعالوم ايضا قضية للمع  
الكتاب ليعقبا ما لم يمتد او نسبة القضية الى القضية اما لا ليعقبا او لا ليعقبا  
فكون ههنا مقدّمته ان احدهما حقيقة <sup>لكن النسبة لا تقابلها</sup> او الاخر حقيقة لا تقابلها  
تحققه لذلك المعالوم ولا ان جملا الى زيادة مقدّمته فلم يمتد الى ازيد من المقدّم وهو  
القياس الاستقائي كما اذا كان المطلوب اذ ما لم يكن والمعالوم انما ان  
والكل المطلوب نسبة اليه بالزوم فلا تحقق المعالوم حصل المطلوب وانت  
جبره فلا ينطبق على القياس الاستقائي انما المطلوب منه متضمن المقدم لان المقدم  
الاول منه لا يستلزم على النسبة التي بين المعالوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على  
القياس الذي جزءه المنفصل اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعالوم لان المقدم  
ان كان بعض احد الجبرئين فالمعالم هو الجزء الاخر وبالعكس الرتبة المنفصل  
لمت شمله على النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعالوم لا جزءا المطلوب فاما  
ان يكون الكل جزءا او لا جزءا دون الآخر فان كان جزءا معا حصلت بسبب  
نسبتها الى المعالوم مقدّمته وهو القياس الاقتراني كما اذا كان المطلوب  
ان الحكم محذوث والمعالوم المنفصل والجسم والمحدوث الى نسبتان فيحصل مقتضى  
كل جسم منفرد على منفرد محذوث ونظم منها المطلوب فلا جملا الى زيادة مقدّمته وان  
كان لا حد جبرش المطالبة دون الآخر فلم يمتد المطالبين ما كانت القضية الحاصلة

منه كمال النسبة مقدّمته في القياس الاستقائي المطلوب فان قيل نعم هذا العلم ان يكون  
مقدّماته كبيرة ويستحيون منها يتجرده اعادة فيكونه في القياس ان ترمه مقدّمته  
اجاب بان كثرته للقدّمات واصبح في حصول المطلوب الى القياس في كذا  
واحد فقط بل قدّمات او ترمه لان القياس السليم المطلوب في الخارج مقدّمته او  
اخذت الى كسب قياس اخر كذلك الى ان يسمى الكسب في الباء والبدية في كسبها  
قياسا متدبره يحصل القياس السليم المطلوب يسمى قياسات مركبة فان صح ما  
تلك الاقضية من اصولها السليم كقولنا كل ج ب كل ب ك كل ج ك او كل ا د كل ج د  
فكل ج د فكل ج ه وان لم يصح ما ج تلك الاقضية من مقدمات السليم ومطلوبها  
كقولنا كل ج ب وكل ب ك او كل ا د فكل ج د فكل ج ه **قال** النسبة في قياس المثلث  
**القياس** المثلث هو انما يتلوه بالبيان في النسبة والاسم في قياس المثلث  
يدور الكلام الى ان لا يكون له اية مركبة من قياسين اذ في اقتداء في مركبتين متشابهتين  
اجاب بان الملازمة بين المطلوب والموضوع على انه ليس حق وتيقض المطلوب وبه  
الملازمة منه بذاته والآخرى للملازمة بين تيقض المطلوب على الحق وبين  
المع والآخرى الملازمة بينهما الى البيان في حصوله المطلوب على انه ليس حق ومنه  
انما هو الى ان ثابتهما استتار شمله على متشابهته ونيز الى التبريد لذلك الاقتران واست  
تقيقض السليم تيقض المقدم فيلزم تحقيق المطلوب هذا هو الضابط العام مثله  
فان قيل قد اتى كل ج ب في لا شيء منه ب العقول لا شيء منه الا انه لو لم يصدق لا شيء  
من ج ب لصدق بعض ج ا ولو صدق بعض ج ا لصدق كل ج ب لا شيء منه  
ب ا صدق كل ج ب هو القياس الاقتراني اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فظاهرة  
اذ اصدق بعض ج ا والكبرى صادقة فصدق بعض ج ب بالقياس الى المثلث

القياس في قياس المثلث

نقول في قياس المثلث الاول قول كل ج د  
فكل ج ه في كل ج ه هو القياس الاستقائي

















او تركه المفسر كقول المان جنبه و المان شاعر اذا كان شاعرا غير متد ولا مطلع  
والاستنباه وحسن المعنى على اقسام ايهام العكس كما يقال في قوله تعالى على كل  
سبحه من جوده واخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال على السطح من كل سحر  
منقول مكان الى فواقد اللاحق مكان المحذور كما يقال في كل العالم القدر في نفسه  
انها تتركها المناقاة بن الموضع والمجوز المناقاة انما تكون في كل الجمل  
منافا للموضع فيكون في كل الموضع لاسم وهو الوصف و هو الجمل المحذور والمناقاة  
واخذ ما بالقوة مكان ما بالفعول كما يقال وقل الجسم القسم الى الكسابة المكان من سطح  
الجسم اجزا غير متناهية فلا يمكن ان يكون جسم واحد من اجزائه وانما يقال في كل  
الاجزاء والالجابات مكان السبب الجمل بها والربط كما يقال في كل الجمل في الجمل  
المعوله والصور كما يقال في كل السور كجمل السور كجمل السور كجمل السور كجمل السور  
الجمل مقام الكل العدد وعنده ذلك ما يرفع القلم عنه في الاغلاط الدائمة  
ومن القن ما ذكرنا من القن وانواعه من القن ما يرفع القلم عنه في الاغلاط الدائمة  
وكرر على نفسه ذلك حتى يصير كمن لم يسمع من القن انظر من صديريان بهجر الحكمة  
لاذلا يكون مستعدا لترك حقول الاشياء فكل من لا يملكه ولا يملكه هذا القدر الكلام  
حادثه على الاتمام موجهين الى حضرة البقرة افضل الصلوة ثم بعد ذلك

هذا هو الجمل المحذور  
والربط كما يقال في كل الجمل في الجمل  
والصور كما يقال في كل السور كجمل السور كجمل السور كجمل السور



سنة ۱۳۴۹





01F

01F



029

020



528

527





579

